الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

2023

معرض الصحافة: ملتقى خاص للإعلان الرسمي عن إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته2023-2027 على مستوى المركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال يوم السبت 15 جويلية 2023.

من إعداد: السيد كلتين أحمد

مكلف بالدراسات

20/07/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

الفهرس

- الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد السبت المقبل
- رئيس الجمهورية يولي عناية كبيرة لمحاربة الفساد وبناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون
- الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد
- ملتقى إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: عرض تجارب عربية وإفريقية
- الجزائر/فلسطين: التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

- الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد بداية من يوم السبت
- التأكيد على أهمية تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد
- بن عبد الرحمان: رئيس الجمهورية يولي عناية كبيرة لمحاربة الفساد
- مكافحة الفساد.. توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين الجزائر وفلسطين

الشعب

- من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة. مسراتي: الجزائر ستحقق أهدافها لمكافحة الفساد في حدود 2030

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

- سليمة مسراتي : "هناك تنسيق دولي بخصوص استرجاع الأموال المنهوبة"

الجزائر اليوم
الخبر حيثما كان

- سليمة مسراتي رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد: الاستراتيجية الوطنية خطة طريق للمؤسسات في مكافحة

النصر
يومية كل الفرآء

❖ هذه محاور إستراتيجية الشفافية والوقاية من الفساد تهدف إلى تحقيق 05 غايات رئيسية

❖ ين عبد الرحمان يدعوها للتعاون مع الجزائر لإسترجاعه دول توفر الملاذ المن للمال المنهوب

❖ الوزير الأول: الرئيس تبون يولي أهمية كبيرة لمحاربة الفساد وبناء جزائر الحق والقانون

❖ الوزير الأول: رئيس الجمهورية يولى عناية كبيرة لمحاربة الفساد وبناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون

❖ التأكيد على أهمية تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030

❖ الجزائر/فلسطين: التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته

❖ نحو تنصيب لجنة وطنية لإعداد خطة عمل... مسراتي :تقديم مشروع لحماية المبلغين عن الفساد قريبًا

❖ نحو تنصيب لجنة وطنية لإعداد خطة عمل... مسراتي :تقديم مشروع

❖ مسراتي تشدد على أهمية تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030

❖ تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لـ 2030

❖ الوزير الأول: إستراتيجية مكافحة الفساد ستصبح وثيقة والحكومة ستتابع تطبيقها بصرامة

❖ الجزائر-فلسطين: التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الوقاية من الفساد

❖ الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد

❖ أيمن بن عبد الرحمان : رئيس الجمهورية أولى عناية كبيرة لأخلقة الحياة العامة ومحاربة الفساد

❖ التأكيد على أهمية تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030

❖ استعراض التجارب العربية والإفريقية في مجال مكافحة الفساد

❖ رئيس الجمهورية: الجزائر الجديدة مبنية على محاربة الفساد وقوامها الحق والقانون

❖ الوزير الأول يدعو للتعاون مع الجزائر لاسترجاع الأموال المهربة للخارج

❖ سليمة مسراتي: التشاركية نهجنا لتفعيل استراتيجية الوقاية من الفساد"

❖ خلال إشرافه على الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطني للشفافية الوزير

❖ الأول:رئيس الجمهورية يولى عناية كبيرة لمحاربة الفساد

❖ التنويه بتجربة الجزائر في مكافحة الفساد

❖ قال إن الرئيس نجح في فصل المال الفاسد عن السياسية...بن عبد الرحمان:

❖ معركة محاربة الفساد متواصلة

❖ بعد التوقيع على مذكرة تفاهم تعاون بين الجزائر وفلسطين في مكافحة الفساد

❖ الجزائر متمسكة بمكافحة الفساد وضمان شفافية التسيير

- Lutte contre la corruption, Une batterie de mesures adoptée : Force et efficacité
- Lutte contre la corruption : Un engagement du Président de la République
- Lancement officiel samedi de la Stratégie nationale de transparence et de lutte contre la corruption
- Transparence, prévention et lutte contre la corruption : Des expériences arabes et africaines présentées

EL MOUDJAHID
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

- Signature d'un mémorandum d'entente avec l'Autorité palestinienne anti-corruption : formation et échange d'expériences
- Transparence, prévention et lutte contre la corruption : L'Algérie plaide pour une coordination internationale
- Consacrer l'État de droit et promouvoir l'image de l'Algérie
- Docteur Dkhinissa Ahmed, enseignant de droit public : «La pierre angulaire de l'État de droit»

- Aimene Benabderrahmane : 'Assurer la transparence dans la gestion de l'argent public"

La Patrie NEWS
L'info sans concession

- Lutte anticorruption: L'Algérie et la Pale...stine signent un accord de coopération
- Justice : Abderrachid Tabi reçoit la présidente de la Haute autorité de lutte contre la corruption

❖ Lancement de la stratégie nationale de lutte contre la corruption : Consacrer les principes de la bonne gouvernance

❖ Aïmene Benabderrahmane à l'occasion du lancement de la stratégie nationale de lutte contre la corruption : «Le président de la République accorde une grande importance à la moralisation de la vie publique»

❖ Lancement aujourd'hui de la stratégie de lutte contre la corruption: La machine en marche

❖ Stratégie nationale de transparence et de lutte contre la corruption : Lancement officiel samedi sous le haut patronage du président Tebboune

❖ Algérie-Palestine : Signature d'un mémorandum d'entente de coopération en matière de prévention et de lutte contre la corruption

❖ Souhil Meddah, expert financier : «La corruption doit être identifiée»

❖ La lutte contre ce phénomène prend une autre dimension

❖ Aïmene Benabderrahmane : le président algérien accorde une grande importance à la lutte contre la corruption

❖ Lancement solennel de la Stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption

---

❖LUTTE ANTI-CORRUPTION : Priorité à la récupération des fonds détournés à l'étranger

❖LUTTE CONTRE LA CORRUPTION ET SON COROLLAIRE SUR LA MORALISATION DE LA VIE PUBLIQUE : La stratégie nationale mise en branle aujourd'hui

---

❖Lancement de la première Stratégie Nationale de Transparence, de Prévention et de Lutte contre la Corruption

---

معرض الصور

الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد السبت المقبل

سيتم الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (2023-2027) يوم السبت المقبل، وذلك بمناسبة ملتقى تنظمه السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، حسب ما أفاد به بيان لذات الهيئة اليوم الخميس.

وأوضح ذات المصدر أن "الملتقى الذي سيتم تنظيمه بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، سيشرف على افتتاح أشغاله الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، بحضور أعضاء من الطاقم الحكومي."

وأضاف أن تنظيم الملتقى يتزامن مع الاحتفال باليوم الإفريقي لمكافحة الفساد المصادف لـ11 يوليو من كل سنة، والذي يتم إحياؤه هذه السنة تحت شعار "20 سنة من اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته: الإنجازات والآفاق"، كما يتزامن مع الذكرى الأولى لتنصيب السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

ويشارك في هذا الموعد "حوالي 350 ممثلا عن المؤسسات العمومية والقطاع الاقتصادي العام والخاص والمجتمع المدني، إلى جانب وفود أجنبية من دول صديقة وشقيقة وكذا ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية"، وفقا لذات المصدر.

وأكدت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في بيانها أن إعداد هذه الاستراتيجية الوطنية جاء "تماشيا مع التزام السلطات العمومية في الجزائر بجعل مكافحة الفساد أولوية وطنية، وهو ما تجلى في برنامج رئيس الجمهورية الذي جعل من أخلقة الحياة العامة أحد أهم محاوره."

وأضاف ذات المصدر الى أن هذه الالتزامات "تكرست لاحقا في دستور 2020 الذي نص على تأسيس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ومنحها صلاحيات واسعة في هذا المجال، لاسيما ما تعلق بوضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والسهر على تنفيذها ومتابعتها."

واعتبرت السلطة أن هذا الملتقى يمثل "تتويجا للمسار القانوني والمؤسساتي الذي حققته الجزائر، والذي يرمي إلى وضع استراتيجية شاملة ومتناسقة لمحاربة الفساد"، مشيرة إلى أن هذا "الانجاز هو ثمرة مشاورات واسعة شملت جميع الأطراف المعنية بهذه المسألة، من مؤسسات وإدارات عمومية، مؤسسات رقابية وهيئات استشارية ومتعاملين اقتصاديين من القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني."

وذكرت بأنه تم في الإطار تنظيم "مجموعة من اللقاءات والاجتماعات بهدف إشراك كافة الأطراف الفاعلة في عملية صياغة وإثراء الوثيقة الخاصة بمشروع الاستراتيجية الوطنية"، مشيرة إلى أن هذه المشاورات والاستشارات سمحت بالتوصل إلى "صيغة نهائية تشاركية وشاملة تجعل من هذه الوثيقة إطارا مرجعيا وأداة لمكافحة هذه الآفة بشكل فعال."

وأبرزت ذات الهيئة "مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مرافقتها في وضع الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته من خلال الدعم

المنهجي وكذا الدعم التقني وتسخير الخبرات الدولية خلال فترة المشاورات التي تم تنظيمها بالتنسيق مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز السياسات العامة التابع لبرنامج الأمم الإنمائي."

وخلصت الهيئة إلى التأكيد بأن هذا الملتقى سيشكل "نقطة البداية والانطلاق في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته".

الخميس 13 جويلية 2023

رئيس الجمهورية يولي عناية كبيرة لمحاربة الفساد وبناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون

أكد الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، اليوم السبت بالجزائر العاصمة، أن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أولى منذ انتخابه عناية كبيرة لمحاربة الفساد بشتى أشكاله بهدف بناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون.

وفي كلمة له خلال إشرافه باسم رئيس الجمهورية عن الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، أوضح السيد بن عبد الرحمان أن "رئيس الجمهورية، أولى منذ انتخابه عناية كبيرة لأخلقة الحياة العامة ومحاربة الفساد بشتى أشكاله، حيث تم لهذا الغرض، تفعيل العديد من التعهدات لاسيما تلك المتعلقة بتعزيز الحكم الراشد وإصلاح شامل للعدالة لضمان استقلاليتها وتحديثها وتدعيم الديمقراطية التشاركية وبناء مجتمع مدني حر، نزيه ونشيط، بغية بناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون، وركائزها العدالة الاجتماعية والمساواة في كنف الديمقراطية التشاركية تحقيقا لرفاهية المواطن ورخائه."

وذكر بالمناسبة، ب"الأهمية التي شكلها استحداث السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، كمؤسسة رقابية، ومنحها صلاحيات واسعة بما يؤهلها بالخصوص لوضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته."

وأبرز في ذات السياق، أن دستور 2020 "أسس للعديد من الإجراءات والتدابير المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، وكذلك مختلف المواد التي تناولت مواضيع ذات الصلة، منها ما تعلق بحماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب، وتفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية، وواجب التصريح بالممتلكات وتفادي وضعيات تعارض المصالح، وألا تكون الوظائف والعهدات في مؤسسات الدولة مصدرا للثراء ولا وسيلة لخدمة المصالح الخاصة."

وفي هذا الشأن --يضيف الوزير الأول-- قامت الحكومة ب"جعل هدف مكافحة الفساد وأخلقة الحياة الاقتصادية والإجتماعية، يساير وثيقة مخطط عملها السنوي، عن طريق وضع قواعد تنظيمية وإجرائية ترمي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضمان شفافية تسيير المال العام والابتعاد عن المحاباة والزبائنية وفصل المال الفاسد عن السياسة والتي كان السيد رئيس الجمهورية رائدا لها من خلال قراراته الصارمة التي اتخذها ونجح من خلالها في تطهير العمل السياسي من كل ما يشوبه أو ينحرف به عن تغليب المصلحة العليا للبلاد والنأي بها عن كل مصلحة شخصية."

كما أكد حرص الجزائر منذ انضمامها إلى اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته على "الانخراط الكامل في جهود مكافحة الفساد في القارة الإفريقية من خلال التزامها بالتعاون التام وبشكل شفاف مع المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي حول الفساد في إطار آلية متابعة تنفيذ الاتفاقية المنصوص عليها."

وفي نفس السياق --يقول الوزير الأول-- "سعت الجزائر إلى تعزيز تواجدها في المحافل والهيئات الإفريقية المعنية بمكافحة الفساد على غرار المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي حول الفساد، وكذا انضمامها إلى اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية في 2020، والذي تشغل الجزائر حاليا صفة عضو بالمجلس التنفيذي ممثلة لدول شمال إفريقيا."

وبذات المناسبة، لفت السيد بن عبد الرحمان إلى أن الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، التي كانت محل استشارات وطنية ودولية واسعة، "تعد أحد الخطوط التوجيهية التي سيتم اعتمادها على مستوى المؤسسات العمومية والقطاع الاقتصادي العام والخاص والمجتمع المدني بمختلف أطيافه، وفق الآليات التي تضعها هذه الاستراتيجية والمستمدة من القوانين المعمول بها لاسيما دستور 2020 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والقانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والقانون 22-08 الذي يحدد تنظيم السلطة العليا وتشكيلتها وصلاحياتها ومهامها."

وشدد في هذا الصدد، على أن هذه الاستراتيجية الوطنية "ستصبح من الآن فصاعدا وثيقة ملزمة لجميع الأطراف، بحيث ينبغي العمل بها والسهر على متابعة تنفيذها وفقا للمؤشرات القابلة للقياس الموضوعة بموجب أنظمة المتابعة والتقييم المرفقة بهذه الاستراتيجية، خلال الفترة الخماسية 2023-2027، التي ستشرف عليها هيئة وطنية تتشكل من مختلف الفاعلين الرسميين والشركاء الاجتماعيين برئاسة رئيسة السلطة العليا."

كما أكد أن "الفساد ظاهرة عابرة للأوطان وتأخذ أشكالا متعددة ومتشعبة، الأمر الذي يقتضي تخطيطا استراتيجيا مبنيا على أسس ومناهج علمية، من خلال الاستعانة بتجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المجال والتعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات التي تنشط في هذا الإطار."

و في هذا الشأن، دعا الوزير الأول، الشركاء من الدول الأجنبية لمساعدة الجزائر على استرجاع أموالها المهربة إلى الخارج.

وأضاف بالقول: "نطلب من كل هذه الهيئات والدول التي استفادت من توطين هذه الأموال المهربة مساعدتنا في استرجاعها بالآلية التي تسمح لهذه الشعوب بأن تستفيد من هذه المقومات" التي حولت في إطار عمليات فساد.

واعتبر الوزير الأول أنه "لا يستقيم أن تطلب منا هذه الدول والهيئات مكافحة الفساد والرشوة ولا تمد لنا يد المساعدة من أجل استرجاع هذه الأموال المهربة، بل وتوفر أحيانا الملاذ الآمن لها"

السبت 15 جويلية 2023

الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد

تم اليوم السبت بالجزائر العاصمة، الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (2023-2027)، والتي جاءت تتويجا للمسار القانوني والمؤسساتي الذي حققته الجزائر والتزامها بمكافحة الفساد.

وجرى الإطلاق الرسمي الذي أشرف عليه الوزير الأول السيد أيمن بن عبد الرحمان، بمناسبة ملتقى نظمته السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والذي يتزامن مع إحياء اليوم الإفريقي لمكافحة الفساد المصادف ل11 يوليو من كل سنة، تحت شعار "20 سنة من اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته: الإنجازات والآفاق"، وكذا الذكرى الأولى لتنصيب السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

ويأتي إعداد هذه الاستراتيجية الوطنية، تماشيا مع التزام السلطات العمومية بجعل مكافحة الفساد أولوية وطنية، كما جاء تتويجا للمسار القانوني والمؤسساتي الذي حققته الجزائر، والذي يرمي إلى وضع استراتيجية شاملة ومتناسقة لمحاربة الفساد.

وتمثلت مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع هذه الاستراتيجية ،في الدعم المنهجي والتقني وتسخير الخبرات الدولية خلال فترة المشاورات التي تم تنظيمها بالتنسيق مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز السياسات العامة التابع لبرنامج الأمم الإنمائي.

تفعيل المعايير الدولية والوطنية لمكافحة الفساد على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية والقطاع الاقتصادي

يندرج إطلاق هذه الاستراتيجية في سياق تجسيد توجيهات الرئيس تبون، الرامية إلى خلق مناخ سياسي واجتماعي واقتصادي مناهض للفساد، وبناء دولة الحق والقانون تكرس فيها مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة ووضع منظومة قانونية ومؤسساتية فعالة ومؤهلة، حسب السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

وترتكز هذه الاستراتيجية --حسب وثيقة لذات السلطة--على خمس مبادئ ينبثق عنها 17 هدفا و60 مشروع، تتمحور حول تعزيز الشفافية وأخلقة الحياة العامة، لاسيما من خلال ترقية نزاهة الموظف العمومي وتعزيز المساءلة في تسيير الشأن العام، فضلا عن تعزيز الشفافية والنزاهة في القطاع الاقتصادي عبر الوقاية من تبيض الأموال ومكافحته.

كما تسعى ذات الاستراتيجية إلى تشجيع التعاون الدولي واسترداد الموجودات لاسيما من خلال تعزيز آليات استرداد الموجودات وتسييرها عبر وضع إطار قانوني لمتابعة تسيير الأموال المحجوزة أو التي تمت مصادرتها، مع السهر على دعم دور وقدرات أجهزة الرقابة و سلطات انفاذ القانون.

وتهدف أيضا إلى تشجيع مشاركة المجتمع المدني و وسائل الإعلام في الوقاية من الفساد ومكافحته، من خلال تعزيز الديمقراطية التشاركية والرقابة المجتمعية على تسيير الشأن العام مع تعزيز قدرات الجمعيات في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

جدير بالذكر أن إطلاق هذه الاستراتيجية التي أعدتها السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، تم خلال ملتقى نظم بالمركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال"، حضر فعالياته أعضاء من الحكومة وممثلون عن عدة قطاعات وهيئات استشارية ورقابية ومؤسسات وطنية وكذا ممثلون عن المجتمع المدني وهيئات دولية.

السبت 15 جويلية 2023

ملتقى إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: عرض تجارب عربية وإفريقية

شكل ملتقى الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، المنظم اليوم السبت بالجزائر العاصمة، فرصة لاستعراض التجارب العربية والإفريقية في مجال مكافحة الفساد.

وخلال هذا اللقاء الذي نظمته السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بالمركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال"، تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أكد وكيل هيئة الرقابة الإدارية (رئيس اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية)، سعيد خالد، في مداخلته حول استراتيجية مكافحة الفساد بمصر، أن البداية كانت في 2013 مع إعداد هذه الاستراتيجية التي جاءت بعد جهود سنوات طويلة، حيث التزمت الدولة --كما قال-- بمكافحة هذه الآفة من خلال أجهزة رقابية مختصة قامت بوضع ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية.

وعلى مدار عشر سنوات --يضيف السيد خالد-- تم تعزيز الآليات الكفيلة بمكافحة الفساد بما يتماشى مع التزامات مصر اتجاه الاتفاقيات الدولية والاقليمية، بحيث تهدف الاستراتيجية المصرية إلى الارتقاء بمستوى الرقابة وإرساء مبادئ الشفافية والنزاهة، تحديث التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد وتطوير الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة ودعم الجهات المعنية لمكافحة هذه الآفة.

من جهته، أبرز رئيس الديوان المركزي لمكافحة الاثراء غير المشروع بمالي، مومني قيندو، في مداخلته حول الموضوع، أن بلاده كانت بحاجة ماسة إلى آلية لمكافحة الفساد، وهو ما تجلى في استراتيجيتها الوطنية التي سعت إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز الاجراءات الكفيلة وإشراك الفاعلين واعتماد الوقاية الى جانب اعادة النظر في النصوص التشريعية وتكييفها مع الخطة الوطنية لمكافحة الفساد.

ونوه بالمناسبة بتجربة الجزائر في الوقاية من الفساد، معربا عن أمله في توحيد الجهود لمحاربة هذه الآفة على المستوى الإفريقي.

أما ممثل هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، لطفي خالد مصطفى سمحان، فأكد في مداخلته أن إعداد الاستراتيجية الفلسطينية الخامسة جاءت نتيجة جهود من مختلف القطاعات مع تشكيل فرق للمراجعة والتطوير من خلال النقاش والحوار وكذا فريق وطني لمتابعة تنفيذها.

ولفت إلى أن الاعداد ارتكز على الاتفاقيات الدولية منها الاتفاقية الاممية لمكافحة الفساد وما احتوته من تدابير وقائية، التجريم ،الانفاذ والتعاون واسترداد الموجودات، إلى جانب أهداف التنمية المستدامة 2020/2030 وأجندات السياسات الوطنية وقانون مكافحة الفساد.

للإشارة، أشرف الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، على الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (2023-2027)، والتي جاءت تتويجا للمسار القانوني والمؤسساتي الذي حققته الجزائر والتزامها بمكافحة الفساد.

وحضر فعاليات الإطلاق الرسمي بالمركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال"، أعضاء من الحكومة وممثلون عن عدة قطاعات وهيئات استشارية ورقابية ومؤسسات وطنية وكذا ممثلون عن المجتمع المدني وهيئات دولية.

السبت 15 جويلية 2023

الجزائر/فلسطين: التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته

الجزائر - تم اليوم السبت بالجزائر العاصمة، التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون بين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات.

ووقع على هذه المذكرة كل من رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، سليمة مسراتي، ورئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، رائد رضوان، و ذلك على هامش الملتقى الخاص بالإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بالمركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال".

وعقب التوقيع، أكدت السيدة مسراتي أن الهدف من هذه المذكرة هو "تعميق التنسيق والتعاون بين الهيئتين، لاسيما في ظل تسجيل توافق تام بين البلدين في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته".

من جانبه، ثمن رئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية التوقيع على هذه المذكرة الرامية إلى تعزيز التعاون، كاشفا عن إطلاق الاستراتيجية الفلسطينية الجديدة لمكافحة الفساد (2024-2030).

وبالمناسبة، أعرب المسؤول الفلسطيني عن "شكره العميق للجزائر شعبا وحكومة ولرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إزاء الدعم المتواصل الذي يقدمه للشعب الفلسطيني وآخره ما قدمته الجزائر من مساعدة مالية لإعادة إعمار مخيم جنين".

السبت 15 جويلية 2023

الشعب

استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد بداية من السبت

سيتم الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (2023-2027) يوم السبت المقبل، بمناسبة ملتقى تنظمه السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، حسب ما أفاد به بيان للهيئة اليوم الخميس.

أوضح المصدر ذاته أن "الملتقى الذي سيتم تنظيمه بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، سيشرف على افتتاح أشغاله الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، بحضور أعضاء من الطاقم الحكومي."

وأضاف أن تنظيم الملتقى يتزامن مع الاحتفال باليوم الإفريقي لمكافحة الفساد المصادف لـ11 جويلية من كل سنة، والذي يتم إحياؤه هذه السنة تحت شعار "20 سنة من اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته: الإنجازات والآفاق"، كما يتزامن مع الذكرى الأولى لتنصيب السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

ويشارك في هذا الموعد "حوالي 350 ممثلا عن المؤسسات العمومية والقطاع الاقتصادي العام والخاص والمجتمع المدني، إلى جانب وفود أجنبية من دول صديقة وشقيقة وكذا ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية"، وفقا لذات المصدر.

وأكدت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في بيانها أن إعداد هذه الاستراتيجية الوطنية جاء "تماشيا مع التزام السلطات العمومية في الجزائر بجعل مكافحة الفساد أولوية وطنية، وهو ما تجلى في برنامج رئيس الجمهورية الذي جعل من أخلقة الحياة العامة أحد أهم محاوره."

وأضاف المصدر أن هذه الالتزامات "تكرست لاحقا في دستور 2020 الذي نص لى تأسيس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ومنحها صلاحيات واسعة في هذا المجال، لاسيما ما تعلق بوضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والسهر على تنفيذها ومتابعتها."

السلطة أن هذا الملتقى يمثل "تتويجا للمسار القانوني والمؤسساتي الذي ققته الجزائر، والذي يرمي إلى وضع استراتيجية شاملة ومتناسقة لمحاربة الفساد"، مشيرة إلى أن هذا "الانجاز هو ثمرة مشاورات واسعة شملت جميع الأطراف المعنية بهذه المسألة، من مؤسسات وإدارات عمومية، مؤسسات رقابية وهيئات استشارية ومتعاملين اقتصاديين من القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني."

وذكرت بأنه تم في الإطار تنظيم "مجموعة من اللقاءات والاجتماعات بهدف إشراك كافة الأطراف الفاعلة في عملية صياغة وإثراء الوثيقة الخاصة بمشروع الاستراتيجية الوطنية"، مشيرة إلى أن هذه المشاورات والاستشارات سمحت بالتوصل إلى "صيغة نهائية تشاركية وشاملة تجعل من هذه الوثيقة إطارا مرجعيا وأداة لمكافحة هذه الآفة بشكل فعال."

وأبرزت الهيئة "مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مرافقتها في وضع الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته من خلال الدعم المنهجي وكذا الدعم التقني وتسخير الخبرات الدولية خلال فترة المشاورات التي تم تنظيمها بالتنسيق مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز السياسات العامة التابع لبرنامج الأمم الإنمائي."

وخلصت الهيئة إلى التأكيد بأن هذا الملتقى سيشكل "نقطة البداية والانطلاق في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته".

السبت 15 جويلية 2023

الشعب

التأكيد على أهمية تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

أكدت رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، سليمة مسراتي، على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 باعتباره أحد مقوماتها.

أوضحت مسراتي ، في كلمتها بمناسبة الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، اليوم السبت، أن السلطة العليا "اعتمدت أثناء صياغتها لهذه الاستراتيجية على خطة 2030، التي تشدد على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتربط بشكل واضح بين الفساد والسلام والمجتمعات العادلة والشاملة بالهدف رقم 16 وكذا الإعلان السياسي الصادر خلال الجمعية العامة الاستثنائية الـ32 للأمم المتحدة."

وأضافت في السياق ذاته، أنه "يتوجب على الجميع العمل وفق مقاربة أهداف التنمية المستدامة لصياغة البرامج القطاعية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ومتابعة تنفيذها وتقييمها، والتي ستؤهل الجزائر لبلوغ الأهداف المسطرة في حدود 2030 بصفة فعلية وفعالة."

ولفتت مسراتي إلى أن الاستراتيجية الوطنية "تهدف إلى وضع مجموعة من التدابير والخطط الإستراتيجية القطاعية التي تتولى بصفة أساسية معالجة إشكالية تغيير سلوك الأفراد والجماعات بغية تعزيز الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بالقطاع العام، القطاع الاقتصادي وقطاع المجتمع المدني باعتبارهم فاعلين معنيين بتنفيذ ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية. "

من جانبها، ثمنت الممثلة المقيمة الدائمة لمكتب الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، بليرتا أليكو، إطلاق هذه الاستراتيجية واعتبرتها خطوة مشرفة وإضافة لجهود الجزائر في مكافحة هذه الآفة.

وفي السياق ذاته، نوهت عميدة السلك الديبلوماسي الإفريقي بالجزائر، باندولونت كاينو، بذات الاستراتيجية التي من شأنها تعزيز جهود القارة في محاربة الفساد.

للإشارة، أشرف الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، على الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (2023-2027)، والتي جاءت تتويجا للمسار القانوني والمؤسساتي الذي حققته الجزائر والتزامها بمكافحة الفساد.

وحضر فعاليات الإطلاق الرسمي بالمركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال"، أعضاء من الحكومة وممثلون عن عدة قطاعات وهيئات استشارية ورقابية ومؤسسات وطنية وكذا ممثلون عن المجتمع المدني وهيئات دولية.

الشعب

بن عبد الرحمان: رئيس الجمهورية يولي عناية كبيرة لمحاربة الفساد

أكد الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، اليوم السبت بالجزائر العاصمة، أن رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أولى منذ انتخابه عناية كبيرة لمحاربة الفساد بشتى أشكاله بهدف بناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون.

في كلمة له خلال إشرافه باسم رئيس الجمهورية عن الإطلاق الرسمي للإستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، أوضح بن عبد الرحمان أن "رئيس الجمهورية، أولى منذ انتخابه عناية كبيرة لأخلقة الحياة العامة ومحاربة الفساد بشتى أشكاله، حيث تم لهذا الغرض، تفعيل العديد من التعهدات لاسيما تلك المتعلقة بتعزيز الحكم الراشد وإصلاح شامل للعدالة لضمان استقلاليتها وتحديثها وتدعيم الديمقراطية التشاركية وبناء مجتمع مدني حر، نزيه ونشيط، بغية بناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون، وركائزها العدالة الاجتماعية والمساواة في كنف الديمقراطية التشاركية تحقيقا لرفاهية المواطن ورخائه."

أهمية استحداث السلطة العليا للشفافية

وذكر بالمناسبة، بـ"الأهمية التي شكلها استحداث السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، كمؤسسة رقابية، ومنحها صلاحيات واسعة بما يؤهلها بالخصوص لوضع إستراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته."

وأبرز في السياق، أن دستور 2020 "أسس للعديد من الإجراءات والتدابير المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، وكذلك مختلف المواد التي تناولت مواضيع ذات الصلة، منها ما تعلق بحماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب، وتفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية، وواجب التصريح بالممتلكات وتفادي وضعيات تعارض المصالح، وألا تكون الوظائف والعهدات في مؤسسات الدولة مصدرا للثراء ولا وسيلة لخدمة المصالح الخاصة."

وفي هذا الشأن -يضيف الوزير الأول- قامت الحكومة بـ"جعل هدف مكافحة الفساد وأخلقة الحياة الاقتصادية والإجتماعية، يساير وثيقة مخطط عملها السنوي، عن طريق وضع قواعد تنظيمية وإجرائية ترمي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضمان شفافية تسيير المال العام والابتعاد عن المحاباة والزبائنية وفصل المال الفاسد عن السياسة والتي كان السيد رئيس الجمهورية رائدا لها من خلال قراراته الصارمة التي اتخذها ونجح من خلالها في تطهير العمل السياسي من كل ما يشوبه أو ينحرف به عن تغليب المصلحة العليا للبلاد والنأي بها عن كل مصلحة شخصية."

حرص الجزائر.. الإفريقي

وأكد حرص الجزائر منذ انضمامها إلى اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته على "الانخراط الكامل في جهود مكافحة الفساد في القارة الإفريقية من خلال التزامها بالتعاون التام وبشكل شفاف مع المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي حول الفساد في إطار آلية متابعة تنفيذ الاتفاقية المنصوص عليها."

وفي نفس السياق -يقول الوزير الأول- "سعت الجزائر إلى تعزيز تواجدها في المحافل والهيئات الإفريقية المعنية بمكافحة الفساد على غرار المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي حول الفساد، وكذا انضمامها إلى اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية في 2020، والذي تشغل الجزائر حاليا صفة عضو بالمجلس التنفيذي ممثلة لدول شمال إفريقيا."

أحد الخطوط التوجيهية..

وبذات المناسبة، لفت السيد بن عبد الرحمان إلى أن الإستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، التي كانت محل استشارات وطنية ودولية واسعة، "تعد أحد الخطوط التوجيهية التي سيتم اعتمادها على مستوى المؤسسات العمومية والقطاع الاقتصادي العام والخاص والمجتمع المدني بمختلف أطيافه، وفق الآليات التي تضعها هذه الإستراتيجية والمستمدة من القوانين المعمول بها لاسيما دستور 2020 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والقانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والقانون 22-08 الذي يحدد تنظيم السلطة العليا وتشكيلتها وصلاحياتها ومهامها."

الإستراتيجية الوطنية.. وثيقة ملزمة

وشدد في هذا الصدد، على أن هذه الإستراتيجية الوطنية "ستصبح من الآن فصاعدا وثيقة ملزمة لجميع الأطراف، بحيث ينبغي العمل بها والسهر على متابعة تنفيذها وفقا للمؤشرات القابلة للقياس الموضوعة بموجب أنظمة المتابعة والتقييم المرفقة بهذه الاستراتيجية، خلال الفترة الخماسية 2023-2027، التي ستشرف عليها هيئة وطنية تتشكل من مختلف الفاعلين الرسميين والشركاء الاجتماعيين برئاسة رئيسة السلطة العليا."

وأكد أن "الفساد ظاهرة عابرة للأوطان وتأخذ أشكالا متعددة ومتشعبة، الأمر الذي يقتضي تخطيطا استراتيجيا مبنيا على أسس ومناهج علمية، من خلال الاستعانة بتجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المجال والتعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات التي تنشط في هذا الإطار."وفي هذا الشأن، دعا الوزير الأول، الشركاء من الدول الأجنبية لمساعدة الجزائر على استرجاع أموالها المهربة إلى الخارج.

وأضاف بالقول: "نطلب من كل هذه الهيئات والدول التي استفادت من توطين هذه الأموال المهربة مساعدتنا في استرجاعها بالآلية التي تسمح لهذه الشعوب بأن تستفيد من هذه المقومات" التي حولت في إطار عمليات فساد.

واعتبر الوزير الأول أنه "لا يستقيم أن تطلب منا هذه الدول والهيئات مكافحة الفساد والرشوة ولا تمد لنا يد المساعدة من أجل استرجاع هذه الأموال المهربة، بل وتوفر أحيانا الملاذ الآمن لها."

الشعب

مكافحة الفساد.. توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين الجزائر وفلسطين

وقعت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، مذكرة تفاهم للتعاون بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات.

وقع على هذه المذكرة، اليوم السبت، كل من رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، سليمة مسراتي، ورئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، رائد رضوان، و ذلك على هامش الملتقى الخاص بالإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بالمركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال."

وعقب التوقيع، أكدت السيدة مسراتي أن الهدف من هذه المذكرة هو "تعميق التنسيق والتعاون بين الهيئتين، لاسيما في ظل تسجيل توافق تام بين البلدين في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته."

من جانبه، ثمن رئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية التوقيع على هذه المذكرة الرامية إلى تعزيز التعاون، كاشفا عن إطلاق الاستراتيجية الفلسطينية الجديدة لمكافحة الفساد) 2024-2030.(

وبالمناسبة، أعرب المسؤول الفلسطيني عن "شكره العميق للجزائر شعبا وحكومة ولرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، إزاء الدعم المتواصل الذي يقدمه للشعب الفلسطيني وآخره ما قدمته الجزائر من مساعدة مالية لإعادة إعمار مخيم جميم

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة.. مسراتي:

الجزائر ستحقق أهدافها لمكافحة الفساد في حدود 2030

✳الاستراتيجية الوطنية تهدف إلى وضع خطط تتولى معالجة تغيير سلوك الأفراد والجماعات

✳مكتب الأمم المتحدة الإنمائي يثمّن جهود الجزائر في مجال مكافحة الفساد

أكدت رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، سليمة مسراتي، على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 باعتباره أحد مقوماتها.

وأوضحت مسراتي، في كلمتها بمناسبة الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أمس، بالجزائر، أن السلطة العليا اعتمدت أثناء صياغتها لهذه الاستراتيجية على خطة 2030 التي تشدد على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتربط بشكل واضح بين الفساد والسلام والمجتمعات العادلة والشاملة بالهدف رقم 16 وكذا الإعلان السياسي الصادر خلال الجمعية العامة الاستثنائية الـ32 للأمم المتحدة.

وأضافت المتحدثة، أنه يتوجب على الجميع العمل وفق مقاربة أهداف التنمية المستدامة لصياغة البرامج القطاعية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ومتابعة تنفيذها وتقييمها، والتي ستؤهل الجزائر لبلوغ الأهداف المسطرة في حدود 2030 بصفة فعلية وفعّالة.

ولفتت مسراتي، إلى أن الاستراتيجية الوطنية تهدف إلى وضع مجموعة من التدابير والخطط الاستراتيجية القطاعية التي تتولى بصفة أساسية معالجة إشكالية تغيير سلوك الأفراد والجماعات، بغية تعزيز الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على مستوى القطاع العام، القطاع الاقتصادي وقطاع المجتمع المدني باعتبارهم فاعلين معنيين بتنفيذ ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية.

من جانبها ثمّنت الممثلة المقيمة الدائمة لمكتب الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، بليرتا أليكو، إطلاق هذه الاستراتيجية واعتبرتها خطوة مشرّفة وإضافة لجهود الجزائر في مكافحة هذه الآفة.

الجزائر اليوم
الخبر حيثما كان

سليمة مسراتي : "هناك تنسيق دولي بخصوص استرجاع الأموال المنهوبة"

كشفت سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، عن تلقي السلطة العليا للشفافية والوقاية عن الفساد، ل700 إخطار عن الفساد في السنة.

وأوضحت المتحدثة في ندوة صحفية نظمتها، اليوم السبت، على هامش إطلاق الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان للخطة والاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، أن البلاغات التي تدرسها السلطة يكون المبلغين معروفين، حيث انه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار البلاغات المجهولة.

وذكرت مسراتي أنه سيتم في وقت لاحق تنصيب لجنة وطنية تضم كل القطاعات وحتى المجتمع المدني والقطاعات الخاصة لإعداد خطة تقدم تقرير سنوي وفق ما هو نحدد 17 هدف و60 تدبير.

وفيما يخص استرجاع الاموال المنهوبة الهدف الخامس من الإستراتيجية تحدث مسراتي عن تنسيق الجهود على المستوى الوطني والدولي بهذا الخصوص. مؤكدة أن التنسيق الدولي يكون مع الدول للتي فيها تطوين العائدات الإجرامية والأموال. حيث أن العمل يكون بالتنسيق مع وزارة العدل.

وشددت المتحدثة على أن هذه الإستراتيجية هي استراتيجية دولة وهي ملزمة لكل السلطات وهم معنيون بتطبيقها لاسيما ان الإستراتيجية حاءت بعد مشاورات. حيث أن التقارير وعمل الإستراتيجية تكون تحت متابعة لمصالح رئاسة الجمهورية والوزارة الأولى.

ووصفت الفساد ب الظاهرة المتعددة الأوجه و جريمة عابرة للحدود تعطل التنمية الوطنية وتفشل البنى التحتية وتقوض من حقوق الإنسان وتهدد التماسك الاجتماعي وتؤثر سلبا على منظومة القيم.

وبعد أن أكدت عزم الدولة على استعمال كل الأدوات والوسائل لمحاربته والقضاء على منابعه أشارت أن محاربة الفساد عملية شاملة تتطلب تضافر جهود الجميع..

سليمة مسراتي رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد: الاستراتيجية الوطنية خطة طريق للمؤسسات في مكافحة الفساد

أكدت، سليمة مسراتي، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته أن االستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وثيقة سياسية مرجعية وخطة الطريق لمؤسسات الدولة واألطراف الفاعلة اأخرى في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية و أخلقة الحياة العامة .و اعتبرت مسراتي عند افتتاح حفل إطالق هذه االستراتيجية أمس بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال بالجزائر أن هذه اأخيرة تعتبر » قيمة منشأة« تم التفاوض بشأنها مع مختلف الفاعلين طيلة ثالث سنوات، من خالل ثالث مراحل أساسية هي مرحلة البلورة واإلعداد سنة ،2020 ومرحلة التحديث والتحيين خالل سنة ، 2022و المطابقة مع أهم ما ورد في النصوص القانونية الجديدة و المعدلة، والمرحلة

بتنفيذ ومتابعة تنفيذ هذه االستراتيجية .وتابعت تقول بأن االستراتيجية هي عبارة عن » نظام مترابط تتشابك فيه مجموعة من الغايات واألهداف فيما بينها، وتركز على نظرية التغيير في صياغة العالقات السببية المطروحة، مدعومة بتدابير تفترض حلوال مؤقتة من خالل منطوقات متماسكة قابلة للتحقق .«و ترتكز هذه المنطوقات على تعزيز المبادئ الثالثة التي طورها برنامج اأمم المتحدة إلنمائي سنة 1997 في معادلة بسيطة هي »النزاهة والشفافية والمساءلة«، وتضم االستراتيجية الوطنية هذه خمس منطوقات بـ 17 هدفا، يتمثل المنطوق اأول في تعزيز الشفافية وأخلقة الحياة العامة، والثاني في تشجيع مشاركة المجتمع المدني ووسائل إلعالم في الوقاية من الفساد ومكافحته، والثالث في تعزيز الشفافية والنزاهة في القطاع االقتصادي، والرابع في دعم دور وقدرات أجهزة الرقابة وسلطات إنفاذ القانون والقضاء في مكافحة الفساد، أما المنطوق الخامس واألخير فيتعلق بتشجيع التعاون الدولي واسترداد الموجودات .وقد صيغت هذه االستراتيجية حسب رئيستها بعد استشارات وطنية ودولية واسعة، خاصة السلطات العمومية التي كان لها الفضل في الدعم والمرافقة والتوجيه بما تمليه القوانين واللوائح، وبرنامج اأمم المتحدة إلنمائي، ونقاط االتصال و إلطارات السامية للدولة بمختلف القطاعات الوزارية والهيئات والمؤسسات الدستورية المعنية، وبمشاركة من فعاليات المجتمع المدني أيضا .وقد اعتمد في صياغتها على خطة 2030 التي تشدد على أهمية تعزيز الشفافية

واألدوات الضرورية لذلك، كما سيتم دعوة كل القطاعات المعنية بالتنسيق مع السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد من اجل إعداد خطط قطاعية سنوية تمتد على خمس سنوات تتولى متابعة تنفيذ االستراتيجية وتقييمها وفق لوحات قيادة موضوعة لذلك .وعلى هامش اللقاء وقعت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته اتفاقية تعاون مع هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، كما نشير أن إطالق االستراتيجية الوطنية هذه يتزامن ومرور عام كامل على تنصيب السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد ومكافحته .إلياس -ب

الخبر
الصدق و المصداقية

تهدف إلى تحقيق 5 غايات رئيسية

هذه محاور استراتيجية الشفافية والوقاية من الفساد

• تنصيب وتفعيل هيكل التحري الإداري والمالي في الإثراء غير المشروع للموظف العمومي • إعادة النظر في المنظومة القانونية للتصريح بالممتلكات وتطويرها

• تعزيز قدرات الجمعيات الناشطة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته • وضع إطار قانوني يضبط آليات التبليغ عن الفساد ويكفل الحماية للمبلغين والشهود والخبراء والضحايا

• تهدف الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته إلى تحقيق 5 غايات رئيسية، ينبثق عنها 17 هدفا استراتيجيا، يتقدمها تحسين صورة الجزائر على المستوى الدولي، و60 تدبيرا، حسب الخطة التي أعلنت عنها السلطة في وثيقة كشفت عنها بموقعها الإلكتروني.

تتضمن الغاية الأولى تعزيز الشفافية وأخلقة الحياة العامة، عبر ترقية نزاهة الموظف العمومي، من خلال تفعيل المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، واعتماد مدونة قواعد سلوك الموظف العمومي، وإلزام كافة الموظفين العموميين بالاطلاع عليها، ووضع آليات لمتابعة تنفيذها، واعتماد نظم للتوظيف والترقية قائمة على الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص، وتبني سياسة التدوير الوظيفي على مستوى القطاعات والمؤسسات العمومية، وتعزيز نظم التكوين التي تسمح للموظفين العموميين باكتساب وتحسين القدرات المهنية في الميادين ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته، والوقاية من تعارض المصالح وتفادي حالات التنافي، وتنصيب وتفعيل هيكل التحري الإداري والمالي في الإثراء غير المشروع للموظف العمومي.

ويقوم الهدف الاستراتيجي الثاني على تكريس الشفافية في تسيير الشؤون العمومية، عبر وضع منظومة لضمان حق الحصول على المعلومة وضمان جودة ووضوح ونوعية النصوص القانونية، تكريسا للأمن القانوني بغرض تصحيح النقائص المسجلة، واعتماد التصريح الإلكتروني، وعصرنة وتعزيز الشفافية في تسيير وإدارة الممتلكات والأموال العمومية، وتسهيل وصول المواطنين إلى المعلومات المتعلقة بإدارة المالية العمومية، وتطوير المنظومة الوطنية للصفقات العمومية ورقمنتها.

فيما يقوم الهدف الاستراتيجي الثالث على تعزيز المساءلة في تسيير الشأن العام، عبر تدابير تتضمن وضع آليات لتقييم السياسات العمومية، واعتماد إجراءات الرقابة الداخلية وإدارة مخاطر الفساد، وضع آليات للتقييم الدوري لأداء المسؤولين العموميين ومساءلتهم، وتقييم فعالية أداء المؤسسات العمومية.

أما الهدف الاستراتيجي الرابع فيقوم على تخفيف العبء الإداري عبر إجراءات تتضمن تبسيط الإجراءات الإدارية للحصول على الخدمات العمومية، رقمنة الخدمات والإجراءات الإدارية، وتحسين نوعية خدمات المرفق العام، وتشجيع مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الوقاية من الفساد ومكافحته.

وتسعى الاستراتيجية، عبر البند الخامس منها، إلى ترقية ثقافة نبذ الفساد في المجتمع، ومن ذلك تشجيع مساهمة الجامعة ومراكز البحث العلمي، وحثها على الاهتمام بموضوع الفساد.

سليمة مسراتي

ويقوم الهدف الاستراتيجي السادس على تعزيز الديمقراطية التشاركية، والرقابة المجتمعية على تسيير الشأن العام، من خلال إطار قانوني لترقية الديمقراطية التشاركية، في إشارة إلى قانوني الجمعيات والبلدية والولاية وتفعيل دور الحركة الجمعوية في مجال الوقاية من الفساد، عبر إعادة تنظيم النسيج الجمعوي، بتشجيع إنشاء الجمعيات الناشطة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وتعزيز قدرات الجمعيات في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

دور وسائل الإعلام وحماية المبلغين

وتوجد وسائل الإعلام في قلب الاستراتيجية الوطنية في الوقاية من الفساد، عبر تمكين هذه الوسائل من الحصول على المعلومات، ودعم الصحافة الاستقصائية لدورها البارز في كشف الفساد والجرائم المرتبطة بسوء التسيير، وبتعزيز النزاهة والمهنية في العمل الصحفي.

وأعلنت السلطة عن نيتها في وضع إطار قانوني يضبط آليات التبليغ عن الفساد، ويكفل الحماية للمبلغين والشهود والخبراء والضحايا عن قضايا الفساد، وإنشاء قنوات للتبليغ عن الفساد، وتلقي إخطارات وعرائض المواطنين على مستوى القطاعات والمؤسسات العمومية. وتقوم الاستراتيجية على تعزيز الشفافية والتنافسية في بيئة الأعمال، عبر آليات لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز التنافسية (مراجعة النصوص القانونية التي تنظم معاملات القطاع الاقتصادي)، وتفعيل الدفع الإلكتروني في المعاملات التجارية، وتقليص اللجوء إلى السيولة وتطوير آليات التعاون والشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وضع آليات لتعزيز تنافسية المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

وفي هذا السياق، تسعى السلطة إلى تعزيز النزاهة داخل المؤسسة الاقتصادية، من خلال نظام إدارة مكافحة الفساد داخل المؤسسات الاقتصادية، وكذا نزاهة الأعوان على مستوى المؤسسات الاقتصادية، وضع آليات لترقية التدقيق الداخلي والخارجي على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

وتعزيز المنظومة الوطنية لمحاربة تبييض الأموال، وتكييفها مع المعايير الدولية المعمول بها، عبر النهوض بالمنظومة البنكية الوطنية، وآلية التصريح عن شبهات تبييض الأموال. وسيجري العمل على تطوير قدرات ودور أجهزة الرقابة وسلطات إنفاذ القانون وتعزيز صلاحيات أجهزة الرقابة واستقلاليتها، وتحسين أداء أعوانها، والتنسيق والتعاون بين سلطات إنفاذ القانون وأجهزة الرقابة والسلطة العليا في مجال تبادل المعلومات وشفافية أداء الأجهزة الرقابية.

وتقترح في هذا السياق إعادة تنظيم الرقابة على النفقات العمومية، ودعم قدرات الأفراد العاملين بسلطات إنفاذ القانون في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

صلاحيات جديدة للسلطة العليا

وتقوم الاستراتيجية على تقوية دور السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، عبر تعزيز صلاحياتها واستقلاليتها وجعلها نقطة الاتصال مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الفساد، مع تعزيز التنسيق بين الوطنية والهيئات الرقابية السلطة العليا والقطاعات الوزارية والمؤسسات.

إلى جانب استقلالية القضاء ونزاهة القضاة، عبر أخلقة العمل القضائي وتحسين أدائه، وتخفيف العبء على المحاكم، وتطوير قدرات القضاة في مجال محاربة الفساد والجرائم ذات الصلة.

تشجيع التعاون الدولي واسترداد الموجودات

وتراهن الاستراتيجية في بندها 57 على بناء القدرات في مجال تقديم المساعدة القانونية المتبادلة والتحقيقات المشتركة، والإجراءات القضائية المتصلة بجرائم الفساد، تبادل الخبرات والممارسات الفضلى في إطار المساعدة التقنية والمشاركة في الأنشطة العملياتية والتدريبية للمنظمات الدولية المختصة، ووضع إطار قانوني لمتابعة تسيير واسترجاع الأموال المحجوزة أو التي تمت مصادرتها، ووضع خطة عمل استراتيجية وطنية لاسترجاع العائدات الإجرامية، سواء داخل التراب الوطني أو خارجه، تتضمن آليات عملياتية لمتابعة طلبات الاسترجاع ونتائجها.

آليات التنفيذ والرصد والتقييم

وشددت السلطة على أن بلوغ هذه الأهداف والتنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته يتطلب تنسيق جهود كل الفاعلين، من دوائر وزارية والقطاع الاقتصادي والجهات القضائية والمجتمع المدني بمختلف أطيافه، لتجسيد التدابير التي تتضمنها خطة التنفيذ، ورصد أي خلل قد يؤدي إلى توقفه أو تأخره، كما تتم المتابعة بشكل دوري عبر جمع المعلومات والبيانات التي تساعد في قياس مدى تجسيد خطة التنفيذ، ومدى تقدمها نحو تحقيق أهداف الاستراتيجية ضمن الجدول الزمني المحدد، مشددة على أن توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية هو شرط ضروري لنجاحها.

ج. ف

الخبر
الصدق و المصداقية

بن عبد الرحمان يدعوها للتعاون مع الجزائر لاسترجاعه

"دول توفر الملاذ الآمن للمال المنهوب"

• الوزير الأول: لا محاباة ولا زبائنية وفصل المال الفاسد عن السياسة • سليمة مسراتي: قضية استرجاع الأموال المنهوبة في قلب الاستراتيجية الوطنية

دعا الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان، أمس، "دول توفر الملاذ الآمن للمال المنهوب التعاون مع الجزائر لاسترجاعه. وقال في خطاب له خلال ملتقى إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالعاصمة: "لا يستقيم أن يُطلب من بلدان العالم الثالث مكافحة الفساد دون أن تُمد لها يد المساعدة في استرجاع الأموال المهربة التي هي نتاج فساد وأمور كثيرة تعرفونها"، وتابع: "على الدول التي استفادت من توطين أموال الفساد أن تقدم يد المساعدة وإعادة هذه الأموال"، مشددا في هذا السياق على "أهمية تضافر جهود كل الفاعلين على الساحة الوطنية والدولية".

ف. جمال

• تعهد الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان بتجسيد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، فهي "وثيقة مُلزمة لجميع الأطراف ينبغي العمل بها والسهر على متابعة تنفيذها وفقا للمؤشرات القابلة للقياس، الموضوعة بموجب أنظمة المتابعة والتقييم المرفقة بهذه الاستراتيجية، خلال الفترة الخماسية 2023-2027"، موضحا أن هيئة وطنية تتشكل من مختلف الفاعلين الرسميين والشركاء الاجتماعيين، برئاسة رئيسة السلطة العليا، ستشرف على تنفيذ هذه الاستراتيجية. ولفت بن عبد الرحمان إلى أن الفساد "ظاهرة عابرة للأوطان، تأخذ أشكالا متعددة ومتشعبة، الأمر الذي يقتضي تخطيطا استراتيجيا مبنيا على أسس ومناهج علمية، من خلال الاستعانة بتجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المجال، والتعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات التي تنشط في هذا الإطار"، مضيفا أن الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، التي كانت محل استشارات وطنية ودولية واسعة، تعد أحد الخطوط التوجيهية التي سيتم اعتمادها على مستوى المؤسسات العمومية والقطاع الاقتصادي العام والخاص، والمجتمع المدني بمختلف أطيافه، وفق الآليات التي تضعها هذه الاستراتيجية، والمستمدة من القوانين المعمول بها، لا سيما دستور 2020،

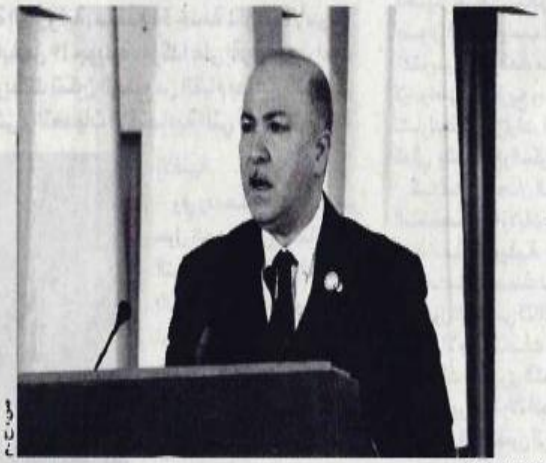

أيمن بن عبد الرحمان

واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والقانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والقانون 22-08 الذي يحدد تنظيم السلطة العليا وتشكيلتها وصلاحياتها ومهامها.

وأبرز الوزير الأول في كلمته الأهمية التي أعطتها السلطات العمومية لمكافحة الفساد، مشيرا إلى أن رئيس الجمهورية أولى منذ انتخابه عناية كبيرة لأخلقة الحياة العامة ومحاربة الفساد بشتى أشكاله، حيث تم لهذا الغرض تفعيل العديد من التعهدات، لا سيما تلك المتعلقة بتعزيز الحكم الراشد، وإصلاح شامل للعدالة لضمان استقلاليتها وتحديثها، وتدعيم الديمقراطية التشاركية وبناء مجتمع مدني حر، نزيه ونشيط، بُغية بناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون، وركائزها العدالة الاجتماعية والمساواة في كنف الديمقراطية التشاركية تحقيقا لرفاهية المواطن ورخائه. وذكر بن عبد الرحمان بهذا الخصوص أن دستور 2020 أسّس للعديد من الإجراءات والتدابير المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، لا سيما من خلال دياجته "التي هي جزء لا يتجزأ منه، وكذلك مختلف المواد التي تعنى بحماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب، وتفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية، وواجب التصريح بالممتلكات وتفادي وضعيات تعارض المصالح، وألا تكون الوظائف والمُهمات في مؤسسات الدولة مصدرا للثراء، ولا وسيلةً لخدمة المصالح الخاصة"، واستطرد قائلا إن الحكومة جعلت هدف مكافحة الفساد وأخلقه الحياة الاقتصادية والاجتماعية يساير وثيقة مخطط عملها السنوي، عن طريق وضع قواعد تنظيمية وإجرائية ترمي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضمان شفافية تسيير المال العام، والابتعاد عن المحاباة والزبائنية وفصل المال الفاسد عن السياسة، والتي كان رئيس الجمهورية رائدا لها من خلال قراراته الصارمة التي اتخذها في وقتها، وقد نجح من خلال ذلك في تطهير العمل السياسي من كل ما يشوبه أو ينحرف به عن تغليب المصلحة العليا للبلاد، والنأي بها عن كل مصلحة شخصية أو حزبية أو عشائرية ضيقة.

مسراتي: تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد

من جانبها، أعلنت رئيسة السلطة سليمة مسراتي أن اللجنة الوطنية الموكلة لها تنفيذ الاستراتيجية، التي ترأسها هي وتضم كل القطاعات، ستجتمع لاحقا لإعداد خطة عمل وتقرير سنوي وفق ما هو محدد، وأشارت إلى المضي في عملية تجهيز نصوص تنظيمية تعنى باحترام الشفافية في التسيير في حركة الصرف والمعاملات المالية. وأضافت في لقاء صحفي عقب مراسيم الافتتاح أن قضية استرجاع الأموال المنهوبة هي في قلب الاستراتيجية الوطنية.

وشددت المتحدثة، في كلمة ألقتها في افتتاح الملتقى، على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، باعتباره أحد مقوماتها. وأفادت أن السلطة العليا "اعتمدت أثناء صياغتها لهذه الاستراتيجية على خطة 2030 التي تشدد على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتربط بشكل واضح بين الفساد والسلام والمجتمعات العادلة والشاملة بالهدف رقم 16، وكذا الإعلان السياسي الصادر خلال الجمعية العامة الاستثنائية الـ32 للأمم المتحدة"، وأضافت أنه "يتوجب على الجميع العمل وفق مقاربة أهداف التنمية المستدامة لصياغة البرامج القطاعية لتنفيذ الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها وتقييمها، والتي ستؤهل الجزائر لبلوغ الأهداف المسطرة في حدود 2030 بصفة فعلية وفعالة". كما لفتت إلى أن الاستراتيجية "تهدف إلى وضع مجموعة من التدابير والخطط القطاعية التي تتولى بصفة أساسية معالجة إشكالية تغيير سلوك الأفراد والجماعات، بغية تعزيز الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على مستوى القطاع العام، القطاع الاقتصادي وقطاع المجتمع المدني، باعتبارهم فاعلين معنيين بتنفيذ ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية".

ف.ج

الحياة 17

الوزير الأول: الرئيس تبون يولي أهمية كبيرة لمحاربة الفساد وبناء جزائر الحق والقانون

أكد الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان، اليوم السبت أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون "أولى منذ انتخابه عناية كبيرة لمحاربة الفساد بشتى أشكاله بهدف بناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون."

وفي كلمة له خلال إشرافه باسم رئيس الجمهورية عن الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته أوضح بن عبد الرحمان أن "رئيس الجمهورية، أولى منذ انتخابه عناية كبيرة لأخلقة الحياة العامة ومحاربة الفساد بشتى أشكاله، حيث تم لهذا الغرض، تفعيل العديد من التعهدات لاسيما تلك المتعلقة بتعزيز الحكم الراشد وإصلاح شامل للعدالة لضمان استقلاليتها وتحديثها وتدعيم الديمقراطية التشاركية وبناء مجتمع مدني حر، نزيه ونشيط، بغية بناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون، وركائزها العدالة الاجتماعية والمساواة في كنف الديمقراطية التشاركية تحقيقا لرفاهية المواطن ورخائه."

وذكر بالمناسبة، بـ "الأهمية التي شكلها استحداث السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، كمؤسسة رقابية، ومنحها صلاحيات واسعة بما يؤهلها بالخصوص لوضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته."

وأبرز في ذات السياق، أن دستور 2020 "أسس للعديد من الإجراءات والتدابير المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، وكذلك مختلف المواد التي تناولت مواضيع ذات الصلة، منها ما تعلق بحماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب، وتفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية، وواجب التصريح بالممتلكات وتفادي وضعيات تعارض المصالح، وألا تكون الوظائف والعهدات في مؤسسات الدولة مصدرا للثراء ولا وسيلة لخدمة المصالح الخاصة."

وفي هذا الشأن، يضيف الوزير الأول، قامت الحكومة بـ "جعل هدف مكافحة الفساد وأخلقة الحياة الاقتصادية والإجتماعية، يساير وثيقة مخطط عملها السنوي، عن طريق وضع قواعد تنظيمية وإجرائية ترمي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضمان شفافية تسيير المال العام والابتعاد عن المحاباة والزبائنية وفصل المال الفاسد عن السياسة والتي كان رئيس الجمهورية رائدا لها من خلال قراراته الصارمة التي اتخذها ونجح من خلالها في تطهير العمل السياسي من كل ما يشوبه أو ينحرف به عن تغليب المصلحة العليا للبلاد والنأي بها عن كل مصلحة شخصية."

كما أكد حرص الجزائر منذ انضمامها إلى اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته على "الانخراط الكامل في جهود مكافحة الفساد في القارة الإفريقية من خلال التزامها بالتعاون التام وبشكل شفاف مع المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي حول الفساد في إطار آلية متابعة تنفيذ الاتفاقية المنصوص عليها."

وفي نفس السياق، يقول الوزير الأول، "سعت الجزائر إلى تعزيز تواجدها في المحافل والهيئات الإفريقية المعنية بمكافحة الفساد على غرار المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي حول الفساد، وكذا انضمامها إلى اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية في 2020، والذي تشغل الجزائر حاليا صفة عضو بالمجلس التنفيذي ممثلة لدول شمال إفريقيا."

وبذات المناسبة، لفت السيد بن عبد الرحمان إلى أن الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، التي كانت محل استشارات وطنية ودولية واسعة، "تعد أحد الخطوط التوجيهية التي سيتم اعتمادها على مستوى المؤسسات العمومية والقطاع الاقتصادي العام والخاص والمجتمع المدني بمختلف أطيافه، وفق الآليات التي تضعها هذه الاستراتيجية والمستمدة من القوانين المعمول بها لاسيما دستور 2020 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والقانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والقانون 22-08 الذي يحدد تنظيم السلطة العليا وتشكيلتها وصلاحياتها ومهامها."

وشدد في هذا الصدد، على أن هذه الاستراتيجية الوطنية "ستصبح من الآن فصاعدا وثيقة ملزمة لجميع الأطراف، بحيث ينبغي العمل بها والسهر على متابعة تنفيذها وفقا للمؤشرات القابلة للقياس الموضوعة بموجب أنظمة المتابعة والتقييم المرفقة بهذه الاستراتيجية، خلال الفترة الخماسية 2023-2027، التي ستشرف عليها هيئة وطنية تتشكل من مختلف الفاعلين الرسميين والشركاء الاجتماعيين برئاسة رئيسة السلطة العليا."

كما أكد أن "الفساد ظاهرة عابرة للأوطان وتأخذ أشكالا متعددة ومتشعبة، الأمر الذي يقتضي تخطيطا استراتيجيا مبنيا على أسس ومناهج علمية، من خلال الاستعانة بتجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المجال والتعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات التي تنشط في هذا الإطار."

وفي هذا الشأن دعا الوزير الأول، الشركاء من الدول الأجنبية لمساعدة الجزائر على استرجاع أموالها المهربة إلى الخارج. وأضاف بالقول: "نطلب من كل هذه الهيئات والدول التي استفادت من توطين هذه الأموال المهربة مساعدتنا في استرجاعها بالآلية التي تسمح لهذه الشعوب بأن تستفيد من هذه المقومات" التي حولت في إطار عمليات فساد.

واعتبر الوزير الأول أنه "لا يستقيم أن تطلب منا هذه الدول والهيئات مكافحة الفساد والرشوة ولا تمد لنا يد المساعدة من أجل استرجاع هذه الأموال المهربة، بل وتوفر أحيانا الملاذ الآمن لها."

الوزير الأول : رئيس الجمهورية يولى عناية كبيرة لمحاربة الفساد وبناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون

أكد الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، اليوم السبت بالجزائر العاصمة، أن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون , أولى منذ انتخابه عناية كبيرة لمحاربة الفساد بشتى أشكاله بهدف بناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون.

وفي كلمة له خلال إشرافه باسم رئيس الجمهورية عن الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، أوضح السيد بن عبد الرحمان أن "رئيس الجمهورية، أولى منذ انتخابه عناية كبيرة لأخلقة الحياة العامة ومحاربة الفساد بشتى أشكاله، حيث تم لهذا الغرض، تفعيل العديد من التعهدات لاسيما تلك المتعلقة بتعزيز الحكم الراشد وإصلاح شامل للعدالة لضمان استقلاليتها وتحديثها وتدعيم الديمقراطية التشاركية وبناء مجتمع مدني حر، نزيه ونشيط، بغية بناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون، وركائزها العدالة الاجتماعية والمساواة في كنف الديمقراطية التشاركية تحقيقا لرفاهية المواطن ورخائه."

وذكر بالمناسبة، ب"الأهمية التي شكلها استحداث السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، كمؤسسة رقابية، ومنحها صلاحيات واسعة بما يؤهلها بالخصوص لوضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته."

وأبرز في ذات السياق، أن دستور 2020 "أسس للعديد من الإجراءات والتدابير المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، وكذلك مختلف المواد التي تناولت مواضيع ذات الصلة، منها ما

تعلق بحماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب، وتفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية، وواجب التصريح بالممتلكات وتفادي وضعيات تعارض المصالح، وألا تكون الوظائف والعهدات في مؤسسات الدولة مصدرا للثراء ولا وسيلة لخدمة المصالح الخاصة."

وفي هذا الشأن --يضيف الوزير الأول-- قامت الحكومة ب"جعل هدف مكافحة الفساد وأخلقة الحياة الاقتصادية والإجتماعية، يساير وثيقة مخطط عملها السنوي، عن طريق وضع قواعد تنظيمية وإجرائية ترمي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضمان شفافية تسيير المال العام والابتعاد عن المحاباة والزبائنية وفصل المال الفاسد

عن السياسة والتي كان السيد رئيس الجمهورية رائدا لها من خلال قراراته الصارمة التي اتخذها ونجح من خلالها في تطهير العمل السياسي من كل ما يشوبه أو ينحرف به عن تغليب المصلحة العليا للبلاد والنأي بها عن كل مصلحة شخصية."

كما أكد حرص الجزائر منذ انضمامها إلى اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته على "الانخراط الكامل في جهود مكافحة الفساد في القارة الإفريقية من خلال التزامها بالتعاون التام وبشكل شفاف مع المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي حول الفساد في إطار آلية متابعة تنفيذ الاتفاقية المنصوص عليها."

وفي نفس السياق --يقول الوزير الأول-- "سعت الجزائر إلى تعزيز تواجدها في المحافل والهيئات الإفريقية المعنية بمكافحة الفساد على غرار المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي حول الفساد، وكذا انضمامها إلى اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية في 2020، والذي تشغل الجزائر حاليا صفة عضو بالمجلس التنفيذي ممثلة لدول شمال إفريقيا."

وبذات المناسبة، لفت السيد بن عبد الرحمان إلى أن الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، التي كانت محل استشارات وطنية ودولية واسعة، "تعد أحد الخطوط التوجيهية التي سيتم اعتمادها على مستوى المؤسسات العمومية والقطاع الاقتصادي العام والخاص والمجتمع المدني بمختلف أطيافه، وفق الآليات التي تضعها هذه الاستراتيجية والمستمدة من القوانين المعمول بها لاسيما دستور 2020 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والقانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والقانون 22-08 الذي يحدد تنظيم السلطة العليا وتشكيلتها وصلاحياتها ومهامها."

وشدد في هذا الصدد، على أن هذه الاستراتيجية الوطنية "ستصبح من الآن فصاعدا وثيقة ملزمة لجميع الأطراف، بحيث ينبغي العمل بها والسهر على متابعة تنفيذها وفقا للمؤشرات القابلة للقياس الموضوعة بموجب أنظمة المتابعة والتقييم المرفقة بهذه الاستراتيجية، خلال الفترة الخماسية 2023-2027، التي ستشرف عليها هيئة وطنية تتشكل من مختلف الفاعلين الرسميين والشركاء الاجتماعيين برئاسة رئيسة السلطة العليا."

كما أكد أن "الفساد ظاهرة عابرة للأوطان وتأخذ أشكالا متعددة ومتشعبة، الأمر الذي يقتضي تخطيطا استراتيجيا مبنيا على أسس ومناهج علمية، من خلال الاستعانة بتجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المجال والتعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات التي تنشط في هذا الإطار."

و في هذا الشأن، دعا الوزير الأول، الشركاء من الدول الأجنبية لمساعدة الجزائر على استرجاع أموالها المهربة إلى الخارج .

وأضاف بالقول: "نطلب من كل هذه الهيئات والدول التي استفادت من توطين هذه الأموال المهربة مساعدتنا في استرجاعها بالآلية التي تسمح لهذه الشعوب بأن تستفيد من هذه المقومات" التي حولت في إطار عمليات فساد.

واعتبر الوزير الأول أنه "لا يستقيم أن تطلب منا هذه الدول والهيئات مكافحة الفساد والرشوة ولا تمد لنا يد المساعدة من أجل استرجاع هذه الأموال المهربة، بل وتوفر أحيانا الملاذ الآمن لها"

التأكيد على أهمية تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030

أكدت رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، سليمة مسراتي، اليوم السبت بالجزائر العاصمة، على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 باعتباره أحد مقوماتها.

وأوضحت السيدة مسراتي ،في كلمتها بمناسبة الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أن السلطة العليا "اعتمدت أثناء صياغتها

لهذه الاستراتيجية على خطة 2030، التي تشدد على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتربط بشكل واضح بين الفساد والسلام والمجتمعات العادلة والشاملة بالهدف رقم 16 وكذا الإعلان

السياسي الصادر خلال الجمعية العامة الاستثنائية ال32 للأمم المتحدة."

وأضافت في ذات السياق، أنه "يتوجب على الجميع العمل وفق مقاربة أهداف التنمية المستدامة لصياغة البرامج القطاعية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ومتابعة تنفيذها وتقييمها، والتي ستؤهل الجزائر لبلوغ الأهداف المسطرة في حدود 2030 بصفة فعلية وفعالة."

ولفتت السيدة مسراتي إلى أن الاستراتيجية الوطنية "تهدف إلى وضع مجموعة من التدابير والخطط الاست

راتيجية القطاعية التي تتولى بصفة أساسية معالجة إشكالية تغيير سلوك الأفراد والجماعات بغية تعزيز الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على مستوى القطاع العام، القطاع الاقتصادي وقطاع المجتمع المدني باعتبارهم فاعلين معنيين بتنفيذ ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية. "

من جانبها، ثمنت الممثلة المقيمة الدائمة لمكتب الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، بليرتا أليكو، إطلاق هذه الاستراتيجية واعتبرتها خطوة مشرفة و إضافة لجهود الجزائر في مكافحة هذه الآفة.

وفي ذات السياق، نوهت عميدة السلك الديبلوماسي الإفريقي بالجزائر، باندولونت كاينو، بذات الاستراتيجية التي من شأنها تعزيز جهود القارة في محاربة الفساد.

للإشارة، أشرف الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، على الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (2023-2027)، والتي جاءت تتويجا للمسار القانوني والمؤسساتي الذي حققته الجزائر والتزامها بمكافحة الفساد.

وحضر فعاليات الإطلاق الرسمي بالمركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال"، أعضاء من الحكومة وممثلون عن عدة قطاعات وهيئات استشارية ورقابية ومؤسسات وطنية وكذا ممثلون عن المجتمع المدني وهيئات دولية.

الجزائر/فلسطين: التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته

تم اليوم السبت بالجزائر العاصمة، التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون بين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات .ووقع على هذه المذكرة كل من رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، سليمة مسراتي، ورئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، رائد رضوان، و ذلك على هامش الملتقى الخاص بالإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بالمركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال ."وعقب التوقيع، أكدت السيدة مسراتي أن الهدف من هذه المذكرة هو "تعميق التنسيق والتعاون بين الهيئتين، لاسيما في ظل تسجيل توافق تام بين البلدين في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته ."من جانبه، ثمن رئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية التوقيع على هذه المذكرة الرامية إلى تعزيز التعاون، كاشفا عن إطلاق الاستراتيجية الفلسطينية الجديدة لمكافحة الفساد) 2024-2030 .(وبالمناسبة، أعرب المسؤول الفلسطيني عن "شكره العميق للجزائر شعبا وحكومة ولرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إزاء الدعم المتواصل الذي يقدمه للشعب الفلسطيني وآخره ما قدمته الجزائر من مساعدة مالية لإعادة إعمار مخيم جنين."

الشروق أون لاين

نحو تنصيب لجنة وطنية لإعداد خطة عمل... مسراتي:

تقديم مشروع لحماية المبلغين عن الفساد قريبًا

كشفت رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته سليمة مسراتي عن تسجيل 700 بلاغ ضدّ الفساد لدى السلطة في ظرف سنة واحدة من تأسيسها، والتحضير لقانون جديد لحماية المبلغين قريبا.

وأكّدت مسراتي أنه سيتم في وقت لاحق تنصيب لجنة وطنية تضم كل القطاعات لإعداد خطة عمل تتضمّن تقديم تقرير سنوي حول مكافحة الفساد وفق ما هو محدد في الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، والتي تندرج ضمن أهمّ التزامات السلطة.

وقالت المتحدثة خلال ندوة صحفية نشطتها السبت على هامش الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته 2023 /2027، إن هذه الاستراتيجية تعتبر خطّة الدولة ككل، وكل الوزارات والسلطات ملزمة بتطبيقها وتنفيذ مضمونها، مشدّدة على أن السلطة، ستعمل على دعم صلاحيات مراقبة المؤسسات عبر إقرار نصوص تنظيمية جديدة هي قيد التحضير حاليا تتعلّق بتسيير الشأن العام، واحترام الشفافية ومراعاة القانون في حركة الصرف والمعاملات المالية.

وفيما يخص استرجاع الأموال المنهوبة، أكّدت المتحدّثة أن العملية مصنّفة ضمن أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، حيث تم تحديدها كهدف خامس، إذ يتم حاليا تنسيق الجهود على المستوى الوطني والدولي بهذا الخصوص، كما سيتم تقديم مشروع للسلطات المعنية لحماية المبلغين عن الفساد في الوقت المناسب.

وشكرت المتحدّثة الأمم المتحدّة على برنامجها الإنمائي ومرافقة السلطة العليا لمكافحة الفساد، في العديد المجالات لاسيما الدعم التقني ورفع القدرات وتطوير الشراكات، مشدّدة على أن السلطة اعتمدت أثناء صياغتها الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتضيف مسراتي: "يتوجب على الجميع العمل وفق مقاربة أهداف التنمية المستدامة لصياغة البرامج القطاعية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ومتابعة تنفيذها وتقييمها، والتي ستؤهل الجزائر لبلوغ الأهداف المسطرة في حدود 2030 بصفة فعلية وفعالة."

من جهتها، أشادت الممثلة المقيمة لمكتب الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر بليرتا اليكو بجهود الجزائر في مكافحة الفساد، وهنأت السلطات على الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية، معتبرة إياها خطوة مشرّفة في مسار الجزائر، بحكم أن ظاهرة الفساد تلتهم الموارد وتكرّس اللامساواة وتهدّد استقرار الدول، التي تخسر سنويا مليارات الدولارات جرّاء ذلك.

الجزائر-فلسطين: توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته

وُقعت اليوم السبت، مذكرة تفاهم للتعاون بين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات.

وجرت مراسم التوقيع على المذكرة بين كل من رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، سليمة مسراتي ورئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، رائد رضوان، على هامش الملتقى الخاص بالإطلاق الرسمي للإستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بالمركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال."

وعقب مراسم التوقيع، أكدت مسراتي أن الهدف من هذه المذكرة هو "تعميق التنسيق والتعاون بين الهيئتين، لاسيما في ظل تسجيل توافق تام بين البلدين في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته."

من جانبه، ثمن رئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية التوقيع على هذه المذكرة الرامية إلى تعزيز التعاون، كاشفا عن إطلاق الإستراتيجية الفلسطينية الجديدة لمكافحة الفساد) 2024-2030.(

وبالمناسبة، أعرب المسؤول الفلسطيني عن "شكره العميق للجزائر شعبا وحكومة ولرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون إزاء الدعم المتواصل الذي يقدمه للشعب الفلسطيني وآخره ما قدمته الجزائر من مساعدة مالية لإعادة إعمار مخيم جنين".ر

مسراتي تشدد على أهمية تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030

أكدت رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، سليمة مسراتي، اليوم السبت بالجزائر العاصمة، على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 باعتباره أحد مقوماتها.

وأوضحت مسراتي ،في كلمتها بمناسبة الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أن السلطة العليا "اعتمدت أثناء صياغتها لهذه الاستراتيجية على خطة 2030، التي تشدد على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتربط بشكل واضح بين الفساد والسلام والمجتمعات العادلة والشاملة بالهدف رقم 16 وكذا الإعلان السياسي الصادر خلال الجمعية العامة الاستثنائية ال32 للأمم المتحدة."

وأضافت في ذات السياق، أنه "يتوجب على الجميع العمل وفق مقاربة أهداف التنمية المستدامة لصياغة البرامج القطاعية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ومتابعة تنفيذها وتقييمها، والتي ستؤهل الجزائر لبلوغ الأهداف المسطرة في حدود 2030 بصفة فعلية وفعالة."

ولفتت مسراتي إلى أن الاستراتيجية الوطنية "تهدف إلى وضع مجموعة من التدابير والخطط الاستراتيجية القطاعية التي تتولى بصفة أساسية معالجة إشكالية تغيير سلوك الأفراد والجماعات بغية تعزيز الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على مستوى القطاع العام، القطاع الاقتصادي وقطاع المجتمع المدني باعتبارهم فاعلين معنيين بتنفيذ ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية. "

من جانبها، ثمنت الممثلة المقيمة الدائمة لمكتب الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، بليرتا أليكو، إطلاق هذه الاستراتيجية واعتبرتها خطوة مشرفة و إضافة لجهود الجزائر في مكافحة هذه الآفة.

وفي ذات السياق، نوهت عميدة السلك الديبلوماسي الإفريقي بالجزائر، باندولونت كاينو، بذات الاستراتيجية التي من شأنها تعزيز جهود القارة في محاربة الفساد.

تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لـ 2030

أكدت رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، سليمة مسراتي، على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

وأوضحت مسراتي ،في كلمتها بمناسبة الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، أن السلطة العليا "اعتمدت أثناء صياغتها لهذه الاستراتيجية على خطة 2030، التي تشدد على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ودعت مسراتي الجميع إلى العمل وفق مقاربة أهداف التنمية المستدامة لصياغة البرامج القطاعية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ومتابعة تنفيذها وتقييمها، والتي ستؤهل الجزائر لبلوغ الأهداف المسطرة في حدود 2030 بصفة فعلية وفعالة."

ولفتت إلى أن الاستراتيجية الوطنية "تهدف إلى وضع مجموعة من التدابير والخطط الاستراتيجية القطاعية التي تتولى بصفة أساسية معالجة إشكالية تغيير سلوك الأفراد والجماعات بغية تعزيز الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على مستوى القطاع العام، القطاع الاقتصادي وقطاع المجتمع المدني باعتبارهم فاعلين معنيين بتنفيذ ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية. "

الوزير الأول: إستراتيجية مكافحة الفساد ستصبح وثيقة والحكومة ستتابع تطبيقها بصرامة

قال الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، اليوم السبت، إن الإستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ستصبح وثيقة.

كما أشار الوزير الأول إلى أن الحكومة ستعمل على المتابعة الصارمة لهذه الوثيقة والعمل على تطبيقها بجميع الآليات. تابعا "حتى لا تكون حبرا على ورق."

وجاء في كلمة الوزير الأول "إن هذه الإستراتيجية الوطنية ستصبح من الآن فصاعدا، وثيقة ملزمة لجميع الأطراف". "بحيث ينبغي العمل بها والسهر على متابعة تنفيذها وفقا للمؤشرات القابلة للقياس الموضوعة بموجب أنظمة المتابعة والتقييم المرفقة بهذه الاستراتيجية". "خلال الفترة الخماسية 2023-2027، التي ستشرف عليها هيئة وطنية تتشكل من مختلف الفاعلين الرسميين والشركاء الاجتماعيين، برئاسة رئيسة السلطة العليا."

تابعا "وإذ أعلن رسميا، باسم السيد رئيس الجمهورية، وباسم الحكومة، عن إطلاق الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالنسبة للفترة الممتدة ما بين 2023-2027". "فإنه لا يسعني في ختام هذه الكلمة الوجيزة، إلا أن أتمنى لأعمالكم تماما لنجاح والتوفيق، وأن أجدد لكم التزام الحكومة بمرافقة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته". "خلال كل مراحل تنفيذ هذه الإستراتيجية."

وأشرف الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، على إطلاق الإستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته من 2023 إلى 2027. كما جرى الإطلاق في المركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال" متلقى وطني مخصص للإطلاق.

كما يجري الملتقى تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، وبإشراف الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان. في حين، تم تنظيم الملتقى من السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالجزائر.

الجزائر-فلسطين: التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الوقاية من الفساد

تم اليوم السبت بالجزائر العاصمة، التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون بين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته. وهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات.

ووقع على هذه المذكرة كل من رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، سليمة مسراتي، ورئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، رائد رضوان. و ذلك على هامش الملتقى الخاص بالإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بالمركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال."

وعقب التوقيع، أكدت مسراتي أن الهدف من هذه المذكرة هو "تعميق التنسيق والتعاون بين الهيئتين. لاسيما في ظل تسجيل توافق تام بين البلدين في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته."

ومن جانبه، ثمن رئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية التوقيع على هذه المذكرة الرامية إلى تعزيز التعاون. كاشفا عن إطلاق الإستراتيجية الفلسطينية الجديدة لمكافحة الفساد) 2024-2030.(

وأعرب المسؤول الفلسطيني عن "شكره العميق للجزائر شعبا وحكومة ولرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، إزاء الدعم المتواصل الذي يقدمه للشعب الفلسطيني وآخره ما قدمته الجزائر من مساعدة مالية لإعادة إعمار مخيم جنين."

الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد

سيتم الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (2023-2027) يوم غد السبت، وذلك بمناسبة ملتقى تنظمه السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، حسب ما أفاد به بيان لذات الهيئة

وأوضح ذات المصدر أن "الملتقى الذي سيتم تنظيمه بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، سيشرف على افتتاح أشغاله الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، بحضور أعضاء من الطاقم الحكومي."

وأضاف أن تنظيم الملتقى يتزامن مع الاحتفال باليوم الإفريقي لمكافحة الفساد المصادف لـ11 جويلية من كل سنة، والذي يتم إحياؤه هذه السنة تحت شعار "20 سنة من اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته: الإنجازات والآفاق"، كما يتزامن مع الذكرى الأولى لتنصيب السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

ويشارك في هذا الموعد "حوالي 350 ممثلا عن المؤسسات العمومية والقطاع الاقتصادي العام والخاص والمجتمع المدني، إلى جانب وفود أجنبية من دول صديقة وشقيقة وكذا ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية"، وفقا لذات المصدر.

وأكدت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في بيانها أن إعداد هذه الاستراتيجية الوطنية جاء "تماشيا مع التزام السلطات العمومية في الجزائر بجعل مكافحة الفساد أولوية وطنية، وهو ما تجلى في برنامج رئيس الجمهورية الذي جعل من أخلقة الحياة العامة أحد أهم محاوره."

وأضاف ذات المصدر الى أن هذه الالتزامات "تكرست لاحقا في دستور 2020 الذي نص على تأسيس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ومنحها صلاحيات واسعة في هذا المجال، لاسيما ما تعلق بوضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والسهر على تنفيذها ومتابعتها."

واعتبرت السلطة أن هذا الملتقى يمثل "تتويجا للمسار القانوني والمؤسساتي الذي حققته الجزائر، والذي يرمي إلى وضع استراتيجية شاملة ومتناسقة لمحاربة الفساد"، مشيرة إلى أن هذا "الانجاز هو ثمرة مشاورات واسعة شملت جميع الأطراف المعنية بهذه المسألة، من مؤسسات وإدارات عمومية، مؤسسات رقابية وهيئات استشارية ومتعاملين اقتصاديين من القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني."

وذكرت بأنه تم في الإطار تنظيم "مجموعة من اللقاءات والاجتماعات بهدف إشراك كافة الأطراف الفاعلة في عملية صياغة وإثراء الوثيقة الخاصة بمشروع الاستراتيجية الوطنية"، مشيرة إلى أن هذه المشاورات والاستشارات سمحت بالتوصل إلى "صيغة نهائية تشاركية وشاملة تجعل من هذه الوثيقة إطارا مرجعيا وأداة لمكافحة هذه الآفة بشكل فعال."

وأبرزت ذات الهيئة "مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مرافقتها في وضع الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته من خلال الدعم المنهجي وكذا الدعم التقني وتسخير الخبرات الدولية خلال فترة المشاورات التي تم تنظيمها بالتنسيق مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز السياسات العامة التابع لبرنامج الأمم الإنمائي."

وخلصت الهيئة إلى التأكيد بأن هذا الملتقى سيشكل "نقطة البداية والانطلاق في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته."

أيمن بن عبد الرحمان : رئيس الجمهورية أولى عناية كبيرة لأخلقة الحياة العامة ومحاربة الفساد

شدد الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان اليوم في كلمة له اليوم خلال إشرافه على افتتاح فعاليات الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بالمركز الدولي للمؤتمرات على ضرورة تعاون مختلف البلدان والشركاء مع الجزائر لاسترجاع الأموال المهربة للخارج.

وقال أيمن بن عبد الرحمان في كلمته أنه " لا يمكن أن نكافح الفساد ولا يمدون لنا اليد في استرجاع الأموال المهربة التي هي نتاج فساد وأمور كثيرة تعرفونها"م داعيا في نفس الوقت مختلف البلدان والشركان إلى التعاون مع الجزائر لاسترداع الأموال المنهوبة.

وأوضح الوزير الأول أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون أولى عناية كبيرة لأخلقة الحياة العامة ومحاربة الفساد وهو ما تعمل الحكومة على تنفيذه من خلال تعزيز الحكم الراشد والعدالة وتحديثها وتدعيم الديمقراطية التشاركية ومجتمع مدني حر ونزيه، وقال " قامت الحكومة بجعل مكافحة الفساد وأخلقة الحياة العام يساير مخططها السنوي بوضع قواعد تنظيمية لضمان الشفافية في التسيير العام والابتعاد عن المحاباة والزبانية وفصل المال الفاسد عن السياسية"

وذكر أيمن بن عبد الرحمان في كلمته " حرصت الجزائر على الانخراط الكامل في جهود مكافحة الفساد في القارة الافريقية وسعت لتعزيز تواجدها في كل المحافل المعنية بمكافحة الفساد وانضمامها لهيئات مكافحة الفساد"، مضيفا " علينا الاستعانة بتجارب البلدان وتبادل الخبرات من خلال تظافر الجهود على الساحة الوطنية والدولية لمكافحة الفساد."

وللإشارة، فقد حضر فعاليات الإطلاق الرسمي بالمركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال" أعضاء من الحكومة وممثلون عن عدة قطاعات وهيئات استشارية ورقابية ومؤسسات وطنية وكذا ممثلون عن المجتمع المدني وهيئات دولية.

أخبار دزاير: عبد القادر. ب

التأكيد على أهمية تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030

أكدت رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، سليمة مسراتي، هذا السبت بالجزائر العاصمة، على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 باعتباره أحد مقوماتها.

وأوضحت السيدة مسراتي ،في كلمتها بمناسبة الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، أن السلطة العليا "اعتمدت أثناء صياغتها لهذه الاستراتيجية على خطة 2030، التي تشدد على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتربط بشكل واضح بين الفساد والسلام والمجتمعات العادلة والشاملة بالهدف رقم 16 وكذا الإعلان السياسي الصادر خلال الجمعية العامة الاستثنائية الـ32 للأمم المتحدة."

وأضافت في ذات السياق، أنه "يتوجب على الجميع العمل وفق مقاربة أهداف التنمية المستدامة لصياغة البرامج القطاعية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ومتابعة تنفيذها وتقييمها، والتي ستؤهل الجزائر لبلوغ الأهداف المسطرة في حدود 2030 بصفة فعلية وفعالة."

ولفتت السيدة مسراتي إلى أن الاستراتيجية الوطنية "تهدف إلى وضع مجموعة من التدابير والخطط الاستراتيجية القطاعية التي تتولى بصفة أساسية معالجة إشكالية تغيير سلوك الأفراد والجماعات بغية تعزيز الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على مستوى القطاع العام، القطاع الاقتصادي وقطاع المجتمع المدني باعتبارهم فاعلين معنيين بتنفيذ ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية "

من جانبها، ثمنت الممثلة المقيمة الدائمة لمكتب الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، بليرتا أليكو، إطلاق هذه الاستراتيجية واعتبرتها خطوة مشرفة و إضافة لجهود الجزائر في مكافحة هذه الآفة.

وفي ذات السياق، نوهت عميدة السلك الديبلوماسي الإفريقي بالجزائر، باندولونت كاينو، بذات الاستراتيجية التي من شأنها تعزيز جهود القارة في محاربة الفساد .

للإشارة، أشرف الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، على الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (2023-2027)، والتي جاءت تتويجا للمسار القانوني والمؤسساتي الذي حققته الجزائر والتزامها بمكافحة الفساد.

وحضر فعاليات الإطلاق الرسمي بالمركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال"، أعضاء من الحكومة وممثلون عن عدة قطاعات وهيئات استشارية ورقابية ومؤسسات وطنية وكذا ممثلون عن المجتمع المدني وهيئات دولية.

بن عبد الرحمان: رئيس الجمهورية يولى عناية كبيرة لمحاربة الفساد وبناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون

أكد الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، هذا السبت بالجزائر العاصمة، أن رئيس الجمهورية، أولى منذ انتخابه عناية كبيرة لمحاربة الفساد بشتى أشكاله بهدف بناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون.

وفي كلمة له خلال إشرافه باسم رئيس الجمهورية عن الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، أوضح بن عبد الرحمان أن "رئيس الجمهورية، أولى منذ انتخابه عناية كبيرة لأخلقة الحياة العامة ومحاربة الفساد بشتى أشكاله، حيث تم لهذا الغرض، تفعيل العديد من التعهدات لاسيما تلك المتعلقة بتعزيز الحكم الراشد وإصلاح شامل للعدالة لضمان استقلاليتها وتحديثها وتدعيم الديمقراطية التشاركية وبناء مجتمع مدني حر، نزيه ونشيط، بغية بناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون، وركائزها العدالة الاجتماعية والمساواة في كنف الديمقراطية التشاركية تحقيقا لرفاهية المواطن ورخائه."

وذكر بالمناسبة، بـ"الأهمية التي شكلها استحداث السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، كمؤسسة رقابية، ومنحها صلاحيات واسعة بما يؤهلها بالخصوص لوضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته."

وأبرز في ذات السياق، أن دستور 2020 "أسس للعديد من الإجراءات والتدابير المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، وكذلك مختلف المواد التي تناولت مواضيع ذات الصلة، منها ما تعلق بحماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب، وتفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية، وواجب التصريح بالممتلكات وتفادي وضعيات تعارض المصالح، وألا تكون الوظائف والعهدات في مؤسسات الدولة مصدرا للثراء ولا وسيلة لخدمة المصالح الخاصة."

وفي هذا الشأن --يضيف الوزير الأول-- قامت الحكومة ب"جعل هدف مكافحة الفساد وأخلقة الحياة الاقتصادية والإجتماعية، يساير وثيقة مخطط عملها السنوي، عن طريق وضع قواعد تنظيمية وإجرائية ترمي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضمان شفافية تسيير المال العام والابتعاد عن المحاباة والزبائنية وفصل المال الفاسد عن السياسة والتي كان السيد رئيس الجمهورية رائدا لها من خلال قراراته الصارمة التي اتخذها ونجح من خلالها في تطهير العمل السياسي من كل ما يشوبه أو ينحرف به عن تغليب المصلحة العليا للبلاد والنأي بها عن كل مصلحة شخصية."

كما أكد حرص الجزائر منذ انضمامها إلى اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته على "الانخراط الكامل في جهود مكافحة الفساد في القارة الإفريقية من خلال التزامها بالتعاون التام وبشكل شفاف مع المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي حول الفساد في إطار آلية متابعة تنفيذ الاتفاقية المنصوص عليها."

وفي نفس السياق --يقول الوزير الأول-- "سعت الجزائر إلى تعزيز تواجدها في المحافل والهيئات الإفريقية المعنية بمكافحة الفساد على غرار المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي حول الفساد، وكذا انضمامها إلى اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية في 2020، والذي تشغل الجزائر حاليا صفة عضو بالمجلس التنفيذي ممثلة لدول شمال إفريقيا."

وبذات المناسبة، لفت بن عبد الرحمان إلى أن الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، التي كانت محل استشارات وطنية ودولية واسعة، "تعد أحد الخطوط التوجيهية التي سيتم اعتمادها على مستوى المؤسسات العمومية والقطاع الاقتصادي العام والخاص والمجتمع المدني بمختلف أطيافه، وفق الآليات التي تضعها هذه الاستراتيجية والمستمدة من القوانين المعمول بها لاسيما دستور 2020 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والقانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والقانون 22-08 الذي يحدد تنظيم السلطة العليا وتشكيلتها وصلاحياتها ومهامها."

وشدد في هذا الصدد، على أن هذه الاستراتيجية الوطنية "ستصبح من الآن فصاعدا وثيقة ملزمة لجميع الأطراف، بحيث ينبغي العمل بها والسهر على متابعة تنفيذها وفقا للمؤشرات القابلة للقياس الموضوعة بموجب أنظمة المتابعة والتقييم المرفقة بهذه الاستراتيجية، خلال الفترة الخماسية 2023-2027، التي ستشرف عليها هيئة وطنية تتشكل من مختلف الفاعلين الرسميين والشركاء الاجتماعيين برئاسة رئيسة السلطة العليا."

كما أكد أن "الفساد ظاهرة عابرة للأوطان وتأخذ أشكالا متعددة ومتشعبة، الأمر الذي يقتضي تخطيطا استراتيجيا مبنيا على أسس ومناهج علمية، من خلال الاستعانة بتجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المجال والتعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات التي تنشط في هذا الإطار."

وفي هذا الشأن، دعا الوزير الأول، الشركاء من الدول الأجنبية لمساعدة الجزائر على استرجاع أموالها المهربة إلى الخارج .

وأضاف بالقول: "نطلب من كل هذه الهيئات والدول التي استفادت من توطين هذه الأموال المهربة مساعدتنا في استرجاعها بالآلية التي تسمح لهذه الشعوب بأن تستفيد من هذه المقومات" التي حولت في إطار عمليات فساد.

واعتبر الوزير الأول أنه "لا يستقيم أن تطلب منا هذه الدول والهيئات مكافحة الفساد والرشوة ولا تمد لنا يد المساعدة من أجل استرجاع هذه الأموال المهربة، بل وتوفر أحيانا الملاذ الآمن لها".

استعراض التجارب العربية والإفريقية في مجال مكافحة الفساد

شكل ملتقى الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، المنظم اليوم السبت بالجزائر العاصمة، فرصة لاستعراض التجارب العربية والإفريقية في مجال مكافحة الفساد.

وخلال هذا اللقاء الذي نظمته السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بالمركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال"، تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أكد وكيل هيئة الرقابة الإدارية "رئيس اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية"، سعيد خالد، في مداخلته حول استراتيجية مكافحة الفساد بمصر، أن البداية كانت في 2013 مع إعداد هذه الاستراتيجية التي جاءت بعد جهود سنوات طويلة، حيث التزمت الدولة --كما قال-- بمكافحة هذه الآفة من خلال أجهزة رقابية مختصة قامت بوضع ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية.

وعلى مدار عشر سنوات --يضيف السيد خالد-- تم تعزيز الآليات الكفيلة بمكافحة الفساد بما يتماشى مع التزامات مصر اتجاه الاتفاقيات الدولية والاقليمية، بحيث تهدف الاستراتيجية المصرية إلى الارتقاء بمستوى الرقابة وإرساء مبادئ الشفافية والنزاهة، تحديث التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد وتطوير الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة ودعم الجهات المعنية لمكافحة هذه الآفة.

من جهته، أبرز رئيس الديوان المركزي لمكافحة الاثراء غير المشروع بمالي، مومني قيندو، في مداخلته حول الموضوع، أن بلاده كانت بحاجة ماسة إلى آلية لمكافحة الفساد، وهو ما تجلى في استراتيجيتها الوطنية التي سعت إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز الاجراءات الكفيلة وإشراك الفاعلين واعتماد الوقاية الى جانب اعادة النظر في النصوص التشريعية وتكييفها مع الخطة الوطنية لمكافحة الفساد.

ونوه بالمناسبة بتجربة الجزائر في الوقاية من الفساد، معربا عن أمله في توحيد الجهود لمحاربة هذه الآفة على المستوى الإفريقي.

أما ممثل هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، لطفي خالد مصطفى سمحان، فأكد في مداخلته أن إعداد الاستراتيجية الفلسطينية الخامسة جاءت نتيجة جهود من مختلف القطاعات مع تشكيل فرق للمراجعة والتطوير من خلال النقاش والحوار وكذا فريق وطني لمتابعة تنفيذها.

ولفت إلى أن الاعداد ارتكز على الاتفاقيات الدولية منها الاتفاقية الاممية لمكافحة الفساد وما احتوته من تدابير وقائية، التجريم ،الانفاذ والتعاون واسترداد الموجودات، إلى جانب أهداف التنمية المستدامة 2020/2030 وأجندات السياسات الوطنية وقانون مكافحة الفساد.

للإشارة، أشرف الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، على الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته "2023-2027"، والتي جاءت تتويجا للمسار القانوني والمؤسساتي الذي حققته الجزائر والتزامها بمكافحة الفساد.

وحضر فعاليات الإطلاق الرسمي بالمركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال"، أعضاء من الحكومة وممثلون عن عدة قطاعات وهيئات استشارية ورقابية ومؤسسات وطنية وكذا ممثلون عن المجتمع المدني وهيئات دولية.

يومية صوت الأحرار
AL-AHRAR

رئيس الجمهورية: الجزائر الجديدة مبنية على محاربة الفساد وقوامها الحق والقانون

أكد الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، اليوم السبت، أن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أولى منذ انتخابه عناية كبيرة لمحاربة الفساد بشتى أشكاله بهدف بناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون.

وفي كلمة له خلال إشرافه باسم رئيس الجمهورية عن الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، أوضح بن عبد الرحمان أن "رئيس الجمهورية، أولى منذ انتخابه عناية كبيرة لأخلقة الحياة العامة ومحاربة الفساد بشتى أشكاله، حيث تم لهذا الغرض، تفعيل العديد من التعهدات لاسيما تلك المتعلقة بتعزيز الحكم الراشد وإصلاح شامل للعدالة لضمان استقلاليتها وتحديثها وتدعيم الديمقراطية التشاركية وبناء مجتمع مدني حر، نزيه ونشيط، بغية بناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون، وركائزها العدالة الاجتماعية والمساواة في كنف الديمقراطية التشاركية تحقيقا لرفاهية المواطن ورخائه."

وذكر بالمناسبة، ب"الأهمية التي شكلها استحداث السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، كمؤسسة رقابية، ومنحها صلاحيات واسعة بما يؤهلها بالخصوص لوضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته."

وأبرز في ذات السياق، أن دستور 2020 "أسس للعديد من الإجراءات والتدابير المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، وكذلك مختلف المواد التي تناولت مواضيع ذات الصلة، منها ما تعلق بحماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب، وتفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية، وواجب التصريح بالممتلكات وتفادي وضعيات تعارض المصالح، وألا تكون الوظائف والعهدات في مؤسسات الدولة مصدرا للثراء ولا وسيلة لخدمة المصالح الخاصة."

وفي هذا الشأن --يضيف الوزير الأول-- قامت الحكومة ب"جعل هدف مكافحة الفساد وأخلقة الحياة الاقتصادية والإجتماعية، يساير وثيقة مخطط عملها السنوي، عن طريق وضع قواعد تنظيمية وإجرائية ترمي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضمان شفافية تسيير المال العام والابتعاد عن المحاباة والزبائنية وفصل المال الفاسد عن السياسة والتي كان السيد رئيس الجمهورية رائدا لها من خلال قراراته الصارمة التي اتخذها ونجح من خلالها في تطهير العمل السياسي من كل ما يشوبه أو ينحرف به عن تغليب المصلحة العليا للبلاد والنأي بها عن كل مصلحة شخصية."

كما أكد حرص الجزائر منذ انضمامها إلى اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته على "الانخراط الكامل في جهود مكافحة الفساد في القارة الإفريقية من خلال التزامها بالتعاون التام وبشكل شفاف مع المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي حول الفساد في إطار آلية متابعة تنفيذ الاتفاقية المنصوص عليها."

وفي نفس السياق --يقول الوزير الأول-- "سعت الجزائر إلى تعزيز تواجدها في المحافل والهيئات الإفريقية المعنية بمكافحة الفساد على غرار المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي حول الفساد، وكذا انضمامها إلى اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية في 2020، والذي تشغل الجزائر حاليا صفة عضو بالمجلس التنفيذي ممثلة لدول شمال إفريقيا."

وبذات المناسبة، لفت السيد بن عبد الرحمان إلى أن الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، التي كانت محل استشارات وطنية ودولية واسعة، "تعد أحد الخطوط التوجيهية التي سيتم اعتمادها على مستوى المؤسسات العمومية والقطاع الاقتصادي العام والخاص والمجتمع المدني بمختلف أطيافه، وفق الآليات التي تضعها هذه الاستراتيجية والمستمدة من القوانين المعمول بها لاسيما دستور 2020 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والقانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والقانون 22-08 الذي يحدد تنظيم السلطة العليا وتشكيلتها وصلاحياتها ومهامها."

وشدد في هذا الصدد، على أن هذه الاستراتيجية الوطنية "ستصبح من الآن فصاعدا وثيقة ملزمة لجميع الأطراف، بحيث ينبغي العمل بها والسهر على متابعة تنفيذها وفقا للمؤشرات القابلة للقياس الموضوعة بموجب أنظمة المتابعة والتقييم المرفقة بهذه الاستراتيجية، خلال الفترة الخماسية 2023-2027، التي ستشرف عليها هيئة وطنية تتشكل من مختلف الفاعلين الرسميين والشركاء الاجتماعيين برئاسة رئيسة السلطة العليا."

كما أكد أن "الفساد ظاهرة عابرة للأوطان وتأخذ أشكالا متعددة ومتشعبة، الأمر الذي يقتضي تخطيطا استراتيجيا مبنيا على أسس ومناهج علمية، من خلال الاستعانة بتجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المجال والتعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات التي تنشط في هذا الإطار

يومية
صوت الأحرار
AL-AHRAR

الوزير الأول يدعو للتعاون مع الجزائر لاسترجاع الأموال المهربة للخارج

دعا الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، مختلف البلدان والشركاء مع الجزائر إلى ضرورة مد يد العون من أجل استرجاع الأموال المهربة للخارج.

وقال بن عبد الرحمان في كلمة له اليوم خلال فعاليات الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بالمركز الدولي للمؤتمرات، إنه "لا يمكن أن نكافح الفساد ولا يمدون لنا اليد في استرجاع الأموال المهربة التي هي نتاج فساد وامور كثيرة تعرفونها."

وأكد الوزير الأول أن رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أولى عناية كبيرة لأخلقة الحياة العامة ومحاربة الفساد حتى تم تفعيل العديد من التعهدات المتعلقة بتعزيز الحكم الراشد والعدالة وتحديثها وتدعيم الديمقراطية التشاركية ومجتمع مدني حر ونزيه، مضيفا: "قامت الحكومة بجعل مكافحة الفساد وأخلقة الحياة العام يساير مخططها السنوي بوضع قواعد تنظيمية لضمان الشفافية في التسيير العام والابتعاد عن المحاباة والزبانية وفصل المال الفاسد عن السياسية."

وأشار بن عبد الرحمان إلى أن الرئيس تبون كان رائدا لإبعاد المال الفاسد عن السياسة ونجح من خلال ذلك في تطهير العمل السياسي من المال الفاسد.

وأضاف: "حرصت الجزائر على الانخراط الكامل في جهود مكافحة الفساد في القارة الافريقية وسعت لتعزيز تواجدها في كل المحافل المعنية بمكافحة الفساد وانضمامها لهيئات مكافحة الفساد."

وتابع: "علينا الاستعانة بتجارب البلدان وتبادل الخبرات من خلال تظافر الجهود على الساحة الوطنية والدولية لمكافحة الفساد."

وأوضح الوزير الأول أن الاستراتيجية الوطنية كانت محل استشارات واسعة تعد أحد الخطوط التوجيهية على مستوى المؤسسات العمومية وفي القطاع الخاص والمجتمع المدني مستمدة من القوانين الدولية للوقاية من الفساد، مضيفا: "الاستراتيجية ستكون من الان وثيقة ملزمة لجميع الأطراف وتعمل الحكومة على تثبيتها ومتابعة تطبيقها بمختلف الآليات من أجل متابعة صارمة حتى لا تكون حبرا على ورق."

"

الجزائر

سليمة مسراتي :التشاركية نهجنا لتفعيل استراتيجية الوقاية من الفساد"

أكدت رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، سليمة مسراتي، أمس الأحد، اعتماد استراتيجية وطنية شاملة مبنية على نهج تشاركي يستوعب كل فعاليات المجتمع المدني لمدة 5 سنوات.

لدى نزولها ضيفة في حصة خاصة للقناة الأولى للإذاعة الوطنية، تزامنا مع "إطلاق الجزائر للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته"، نوّهت مسراتي أنّه تمّ دعوة أكثر من 113 مؤسسة للمشاركة في إعداد مسودة الاستراتيجية قبل صياغة المشروع النهائي.

وأضافت مسراتي: "الإستراتيجية تأسّست على 5 مبادئ ينبثق عنها 17 هدفاً و60 إجراء تتمحور حول تعزيز الشفافية وأخلقة الحياة العامة"، مؤكدةً أنّ الأسس التي قامت عليها تحضير هذه الاستراتيجية، هي البدء بتشخيص واقع الفساد في الجزائر بناءً على دراسات وإحصاءات السلطات القضائية من خلال استمارات كانت ترسل إلى الإدارات العمومية تتحدث عن الفساد في القطاعات الوزارية.

في سياق متصل، أشارت مسراتي إلى أنّه "سيتمّ في الأيام القليلة المقبلة تعيين ممثلي القطاعات في اللجنة الوطنية للمتابعة والتنفيذ، على أن ينبثق عن هذه اللجنة لجان فرعية تتكفل بالإشراف على تنفيذ مجموعة من الأهداف الاستراتيجية."

وشدّدت مسراتي على أن الجزائر ماضية في تنفيذ التزاماتها الدولية والإقليمية والعربية بخصوص مكافحة الفساد لأنّها صادقت على مجموعة من الاتفاقيات.

وتابعت حديثها قائلة: "لم ندخر جهدا في هذه المسألة على الأقل منذ وصول رئيس الجمهورية إلى سدة الحكم"، مشيرة أن "البرنامج الإنتخابي لرئيس الجمهورية في 2019، تضمّن فصلاً كاملاً حول أخلقة الحياة العامة ومكافحة الفساد."

ق. و

الاستوار السياسي
AL SEYASSI

خلال إشرافه على الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية الوزير الأول:

رئيس الجمهورية يولي عناية كبيرة لمحاربة الفساد

أكد الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، هذا السبت بالجزائر العاصمة، أن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أولى منذ انتخابه عناية كبيرة لمحاربة الفساد بشتى أشكاله بهدف بناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون.

وفي كلمة له خلال إشرافه باسم رئيس الجمهورية عن الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، أوضح السيد بن عبد الرحمان أن رئيس الجمهورية، أولى منذ انتخابه عناية كبيرة لأخلقة الحياة العامة ومحاربة الفساد بشتى أشكاله، حيث تم لهذا الغرض، تفعيل العديد من التعهدات لاسيما تلك المتعلقة بتعزيز الحكم الراشد وإصلاح شامل للعدالة لضمان استقلاليتها وتحديثها وتدعيم الديمقراطية التشاركية وبناء مجتمع مدني حر، نزيه ونشيط، بغية بناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون، وركائزها العدالة الاجتماعية والمساواة في كنف الديمقراطية التشاركية تحقيقا لرفاهية المواطن ورخائه.

وذكر بالمناسبة، بـ الأهمية التي شكلها استحداث السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، كمؤسسة رقابية، ومنحها صلاحيات واسعة بما يؤهلها بالخصوص لوضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

وأبرز في ذات السياق، أن دستور 2020 أسس للعديد من الإجراءات والتدابير المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، وكذلك مختلف المواد التي تناولت مواضيع ذات الصلة، منها ما تعلق بحماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب، وتفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية، وواجب التصريح بالممتلكات وتفادي وضعيات تعارض المصالح، وألا تكون الوظائف والعهدات في مؤسسات الدولة مصدرا للثراء ولا وسيلة لخدمة المصالح الخاصة.

وفي هذا الشأن ـ يضيف الوزير الأول ـ قامت الحكومة ب جعل هدف مكافحة الفساد وأخلقة الحياة الاقتصادية والإجتماعية، يساير وثيقة مخطط عملها السنوي، عن طريق وضع قواعد تنظيمية وإجرائية ترمي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضمان شفافية تسيير المال العام والابتعاد عن المحاباة والزبائنية وفصل المال الفاسد عن السياسة والتي كان السيد رئيس الجمهورية

رائدا لها من خلال قراراته الصارمة التي اتخذها ونجح من خلالها في تطهير العمل السياسي من كل ما يشوبه أو ينحرف به عن تغليب المصلحة العليا للبلاد والنأي بها عن كل مصلحة شخصية.

كما أكد حرص الجزائر منذ انضمامها إلى اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته على الانخراط الكامل في جهود مكافحة الفساد في القارة الإفريقية من خلال التزامها بالتعاون التام وبشكل شفاف مع المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي حول الفساد في إطار آلية متابعة تنفيذ الاتفاقية المنصوص عليها.

وفي نفس السياق - يقول الوزير الأول - سعت الجزائر إلى تعزيز تواجدها في المحافل والهيئات الإفريقية المعنية بمكافحة الفساد على غرار المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي حول الفساد، وكذا انضمامها إلى اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية في 2020، والذي تشغل الجزائر حاليا صفة عضو بالمجلس التنفيذي ممثلة لدول شمال إفريقيا.

وبذات المناسبة، لفت السيد بن عبد الرحمان إلى أن الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، التي كانت محل استشارات وطنية ودولية واسعة، تعد أحد الخطوط التوجيهية التي سيتم اعتمادها على مستوى المؤسسات العمومية والقطاع الاقتصادي العام والخاص والمجتمع المدني بمختلف أطيافه، وفق الآليات التي تضعها هذه الاستراتيجية والمستمدة من القوانين المعمول بها لاسيما دستور 2020 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والقانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والقانون 22-08 الذي يحدد تنظيم السلطة العليا وتشكيلتها وصلاحياتها ومهامها.

وشدد في هذا الصدد، على أن هذه الاستراتيجية الوطنية ستصبح من الآن فصاعدا وثيقة ملزمة لجميع الأطراف، بحيث ينبغي العمل بها والسهر على متابعة تنفيذها وفقا للمؤشرات القابلة للقياس الموضوعة بموجب أنظمة المتابعة والتقييم المرفقة بهذه الاستراتيجية، خلال الفترة الخماسية 2023-2027، التي ستشرف عليها هيئة وطنية تتشكل من مختلف الفاعلين الرسميين والشركاء الاجتماعيين برئاسة رئيسة السلطة العليا.

كما أكد أن الفساد ظاهرة عابرة للأوطان وتأخذ أشكالا متعددة ومتشعبة، الأمر الذي يقتضي تخطيطا استراتيجيا مبنيا على أسس ومناهج علمية، من خلال الاستعانة بتجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المجال والتعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات التي تنشط في هذا الإطار.

وفي هذا الشأن، دعا الوزير الأول، الشركاء من الدول الأجنبية لمساعدة الجزائر على استرجاع أموالها المهربة إلى الخارج.

وأضاف بالقول: نطلب من كل هذه الهيئات والدول التي استفادت من توطين هذه الأموال المهربة مساعدتنا في استرجاعها بالآلية التي تسمح لهذه الشعوب بأن تستفيد من هذه المقومات التي حولت في إطار عمليات فساد.

واعتبر الوزير الأول أنه لا يستقيم أن تطلب منا هذه الدول والهيئات مكافحة الفساد والرشوة ولا تمد لنا يد المساعدة من أجل استرجاع هذه الأموال المهربة، بل وتوفر أحيانا الملاذ الآمن لها.

التنويه بتجربة الجزائر في مكافحة الفساد

نوه رئيس الديوان المركزي لمكافحة الإثراء غير المشروع بمالي، مومني قيندو، خلال تدخله في ملتقى الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، المنظم أمس بالجزائر العاصمة، بتجربة الجزائر في الوقاية من الفساد، معربا عن أمله في توحيد الجهود لمحاربة هذه الآفة على المستوى الإفريقي

الأسبوع السياسي
AL SEYASSI

قال إن الرئيس نجح في فصل المال الفاسد عن السياسية...بن عبد الرحمان:

معركة محاربة الفساد متواصلة

الجزائر عازمة على استرجاع الأموال المنهوبة أكد الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، امس السبت بالجزائر العاصمة، أن رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أولى منذ انتخابه عناية كبيرة لمحاربة الفساد بشتى أشكاله بهدف بناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون. وفي كلمة له خلال إشرافه باسم رئيس الجمهورية عن الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، أوضح بن عبد الرحمان أن رئيس الجمهورية، أولى منذ انتخابه عناية كبيرة لأخلقة الحياة العامة ومحاربة الفساد بشتى أشكاله، حيث تم لهذا الغرض، تفعيل العديد من التعهدات لاسيما تلك المتعلقة بتعزيز الحكم الراشد وإصلاح شامل للعدالة لضمان استقلاليتها وتحديثها وتدعيم الديمقراطية التشاركية وبناء مجتمع مدني حر، نزيه ونشيط، بغية بناء جزائر جديدة قوامها الحق والقانون، وركائزها العدالة الاجتماعية والمساواة في كنف الديمقراطية التشاركية تحقيقا لرفاهية المواطن ورخائه . وذكر بالمناسبة، ب الأهمية التي شكلها استحداث السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، كمؤسسة رقابية، ومنحها صلاحيات واسعة بما يؤهلها بالخصوص لوضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته . وأبرز في ذات السياق، أن دستور 2020 أسس للعديد من الإجراءات والتدابير المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، وكذلك مختلف المواد التي تناولت مواضيع ذات الصلة، منها ما تعلق بحماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب، وتفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية، وواجب التصريح بالممتلكات وتفادي وضعيات تعارض المصالح، وألا تكون الوظائف والعهدات في مؤسسات الدولة مصدرا للثراء ولا وسيلة لخدمة المصالح الخاصة . وفي هذا الشأن --يضيف الوزير الأول-- قامت الحكومة ب جعل هدف مكافحة الفساد وأخلقة الحياة الاقتصادية والإجتماعية، يساير وثيقة مخطط عملها السنوي، عن طريق وضع قواعد تنظيمية وإجرائية ترمي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضمان شفافية تسيير المال العام والابتعاد عن المحاباة والزبائنية وفصل المال الفاسد عن السياسة والتي كان رئيس الجمهورية رائدا لها من خلال قراراته الصارمة التي اتخذها ونجح من خلالها في تطهير العمل السياسي من كل ما يشوبه أو ينحرف به عن تغليب المصلحة العليا للبلاد والنأي بها عن كل مصلحة شخصية . كما أكد

حرص الجزائر منذ انضمامها إلى اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته على الانخراط الكامل في جهود مكافحة الفساد في القارة الإفريقية من خلال التزامها بالتعاون التام وبشكل شفاف مع المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي حول الفساد في إطار آلية متابعة تنفيذ الاتفاقية المنصوص عليها . وفي نفس السياق --يقول الوزير الأول-- سعت الجزائر إلى تعزيز تواجدها في المحافل والهيئات الإفريقية المعنية بمكافحة الفساد على غرار المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي حول الفساد، وكذا انضمامها إلى اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية في 2020، والذي تشغل الجزائر حاليا صفة عضو بالمجلس التنفيذي ممثلة لدول شمال إفريقيا . وبذات المناسبة، لفت بن عبد الرحمان إلى أن الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، التي كانت محل استشارات وطنية ودولية واسعة، تعد أحد الخطوط التوجيهية التي سيتم اعتمادها على مستوى المؤسسات العمومية والقطاع الاقتصادي العام والخاص والمجتمع المدني بمختلف أطيافه، وفق الآليات التي تضعها هذه الاستراتيجية والمستمدة من القوانين المعمول بها لاسيما دستور 2020 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والقانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والقانون 22-08 الذي يحدد تنظيم السلطة العليا وتشكيلتها وصلاحياتها ومهامها . وشدد في هذا الصدد، على أن هذه الاستراتيجية الوطنية ستصبح من الآن فصاعدا وثيقة ملزمة لجميع الأطراف، بحيث ينبغي العمل بها والسهر على متابعة تنفيذها وفقا للمؤشرات القابلة للقياس الموضوعة بموجب أنظمة المتابعة والتقييم المرفقة بهذه الاستراتيجية، خلال الفترة الخماسية 2023-2027، التي ستشرف عليها هيئة وطنية تتشكل من مختلف الفاعلين الرسميين والشركاء الاجتماعيين برئاسة رئيسة السلطة العليا . كما أكد أن الفساد ظاهرة عابرة للأوطان وتأخذ أشكالا متعددة ومتشعبة، الأمر الذي يقتضي تخطيطا استراتيجيا مبنيا على أسس ومناهج علمية، من خلال الاستعانة بتجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المجال والتعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات التي تنشط في هذا الإطار . و في هذا الشأن، دعا الوزير الأول، الشركاء من الدول الأجنبية لمساعدة الجزائر على استرجاع أموالها المهربة إلى الخارج. وأضاف بالقول: نطلب من كل هذه الهيئات والدول التي استفادت من توطين هذه الأموال المهربة مساعدتنا في استرجاعها بالآلية التي تسمح لهذه الشعوب بأن تستفيد من هذه المقومات التي حولت في إطار عمليات فساد. واعتبر الوزير الأول أنه لا يستقيم أن تطلب منا هذه الدول والهيئات مكافحة الفساد والرشوة ولا تمد لنا يد المساعدة من أجل استرجاع هذه الأموال المهربة، بل وتوفر أحيانا الملاذ الآمن لها استراتيجية مكافحة الفساد تتوج لمسار الجزائر وأكدت رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، سليمة مسراتي بالجزائر العاصمة، على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 باعتباره أحد مقوماتها. وأوضحت مسراتي ،في كلمتها ان السلطة العليا اعتمدت أثناء صياغتها لهذه الاستراتيجية على خطة 2030، التي تشدد على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتربط بشكل واضح بين الفساد والسلام والمجتمعات العادلة والشاملة بالهدف رقم 16 وكذا الإعلان السياسي الصادر خلال الجمعية العامة الاستثنائية ال32 للأمم المتحدة . وأضافت في ذات السياق، أنه يتوجب على الجميع العمل وفق مقاربة أهداف التنمية المستدامة لصياغة البرامج القطاعية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ومتابعة تنفيذها وتقييمها، والتي ستؤهل الجزائر لبلوغ الأهداف المسطرة في حدود 2030 بصفة فعلية وفعالة . ولفتت مسراتي إلى أن الاستراتيجية الوطنية تهدف إلى

وضع مجموعة من التدابير والخطط الاستراتيجية القطاعية التي تتولى بصفة أساسية معالجة إشكالية تغيير سلوك الأفراد والجماعات بغية تعزيز الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على مستوى القطاع العام، القطاع الاقتصادي وقطاع المجتمع المدني باعتبارهم فاعلين معنيين بتنفيذ ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية . من جانبها، ثمنت الممثلة المقيمة الدائمة لمكتب الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، بليرتا أليكو، إطلاق هذه الاستراتيجية واعتبرتها خطوة مشرفة و إضافة لجهود الجزائر في مكافحة هذه الآفة. وفي ذات السياق، نوهت عميدة السلك الديبلوماسي الإفريقي بالجزائر، باندولونت كاينو، بذات الاستراتيجية التي من شأنها تعزيز جهود القارة في محاربة الفساد. جاءت الاستراتيجية تتويجا للمسار القانوني والمؤسساتي الذي حققته الجزائر والتزامها بمكافحة الفساد. وحضر فعاليات الإطلاق الرسمي بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال ، أعضاء من الحكومة وممثلون عن عدة قطاعات وهيئات استشارية ورقابية ومؤسسات وطنية وكذا ممثلون عن المجتمع المدني وهيئات دولية.

الاستوار السياسي
ALISEYASSI

بعد التوقيع على مذكرة تفاهم تعاون بين الجزائر وفلسطين في مكافحة الفساد

تم أمس السبت بالجزائر العاصمة، التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون بين السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات. ووقع على هذه المذكرة كل من رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، سليمة مسراتي، ورئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، رائد رضوان، و ذلك على هامش الملتقى الخاص بالإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال . وعقب التوقيع، أكدت مسراتي أن الهدف من هذه المذكرة هو تعميق التنسيق والتعاون بين الهيئتين، لاسيما في ظل تسجيل توافق تام بين البلدين في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته . من جانبه، ثمن رئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية التوقيع على هذه المذكرة الرامية إلى تعزيز التعاون، كاشفا عن إطلاق الاستراتيجية الفلسطينية الجديدة لمكافحة الفساد (2024-2030). وبالمناسبة، أعرب المسؤول الفلسطيني عن شكره العميق للجزائر شعبا وحكومة ولرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، إزاء الدعم المتواصل الذي يقدمه للشعب الفلسطيني وآخره ما قدمته الجزائر من مساعدة مالية لإعادة إعمار مخيم جنين

الجزائر متمسكة بمكافحة الفساد وضمان شفافية التسيير

أكد الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان، أن الجزائر متمسكة بمكافحة الفساد وتعمل على ضمان الشفافية في تسيير المال العام.

وأضاف الوزير الأول، السبت، خلال إشرافه على الاطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته أن الجزائر عززت تواجدها في الهيئات الدولية لمكافحة الفساد.

كما تابع الوزير الأول قائلا إن الفساد ظاهرة عابرة للأوطان تتطلب تبادل الخبرات مع مختلف المنظمات.

وأكد بن عبد الرحمان أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ستصبح وثيقة ملزمة لكل الأطراف.

EL MOUDJAHID
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

Lutte contre la corruption, Une batterie de mesures adoptée : Force et efficacité

La Constitution de 2020 souligne, dans son préambule, que «l'Algérie exprime son attachement à la prévention et à la répression de la corruption telles qu'elles ont été consacrées par les traités qu'elle a ratifiés».

Aussi et au titre des institutions de contrôle, les articles 204 et 205 définissent ce qu'est la Haute autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption en citant ces différentes missions. Il s'agit, faut-il le rappeler, d'une institution indépendante qui est notamment chargée d'élaborer la stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption et veiller à son exécution et son suivi. La Haute autorité œuvre également à collecter et à traiter l'information relative à son domaine de compétence et la mettre à la disposition des organes concernés tout comme il est question de saisir la Cour des comptes et l'autorité judiciaire compétente chaque fois qu'elle constate qu'il y a infraction, et d'enjoindre, le cas échéant, des injonctions aux institutions et organes concernés. Cette institution contribue aussi au renforcement des capacités de la société civile et des autres acteurs engagés dans la lutte contre la corruption ; suit, met en œuvre et diffuse la culture de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption. De même qu'elle a pour mission également d'émettre son avis sur les textes se rapportant à son domaine de compétence, de participer à la formation des agents publics des organes chargés de la transparence, de la prévention et de la lutte contre la corruption et de contribuer à la moralisation de la vie publique en consolidant les principes de transparence, de bonne gouvernance, de prévention et de lutte contre la corruption, comme cela est clairement défini par la loi fondamentale du pays.

Très dynamique sur le terrain, Mme Salima Mousserati, présidente de cette institution, a indiqué récemment, depuis la wilaya de Tipasa lors d'une conférence régionale, que la Haute autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption à «examiner six dossiers qui seraient liés à des affaires de corruption, sur l'ensemble des signalements parvenus à l'Autorité durant le premier trimestre de l'année 2023». révélant que ce sont plusieurs centaines de signalements qui sont parvenus au Conseil, elle expliquera cependant que 70% étaient «non fondées» et qu'elles «ne relèvent pas des prérogatives de l'Autorité», dont des doléances sur des pratiques bureaucratiques ou des questions liées au non accès au logement, voire des signalements calomnieux. Lors de ce déplacement, Mme

Mousserati a en outre insisté sur l'importance du rôle de la société civile et des citoyens devant «participer à la lutte contre la corruption à travers des témoignages documentés, des dossiers et des preuves» de même qu'elle a assuré que l'autorité qu'elle préside «assure la protection des lanceurs d'alertes» et qu'elle «garde l'anonymat». L'autre élément révélé est que le traitement des dossiers s'opère de manière périodique et, des éclairages alors présentés, l'on retiendra notamment que «la cellule de traitement des signalements se réunit deux fois par mois pour examiner les signalements et prendre les mesures nécessaires». En somme, force est de constater que tout est mis en œuvre, aujourd'hui, pour la consécration pleine et entière de la transparence et de l'intégrité dans la gestion des deniers publics.

Consolider l'arsenal juridique

Il faut savoir que la stratégie nationale en la matière instance repose sur 5 axes fondamentaux axés notamment sur la moralisation de la vie publique, le renforcement de la transparence, la récupération des avoirs, la consolidation des compétences des instances de contrôle, de la société civile et de la presse.

Par ailleurs, côté législatif, tout un chacun est à même de constater actuellement la consolidation de l'arsenal juridique lié à la prévention et à la lutte contre la corruption, y compris à travers les dispositions du récent projet de loi qui est actuellement au niveau du Conseil de la Nation et qui est consacré aux marchés publics.

Un texte qui s'inscrit dans le cadre du plan global de réforme de la finance publique, consacré par la loi organique 18-15 relative aux lois de finances, et «visant à promouvoir la bonne gouvernance et la transparence dans la gestion des deniers publics et la présentation des comptes», comme souligné par le membre du Gouvernement, lors de la séance consacrée à la présentation du texte à l'APN. Le nouveau texte introduit le principe de conclusion des marchés publics par voie électronique, et prévoit une dématérialisation des procédures, est-il relevé, en mettant en relief aussi, que la numérisation en matière de marchés publics est à même notamment de conférer davantage de transparence dans un secteur sensible et de «mettre un terme au favoritisme et à la corruption». En plus des textes algériens, notre pays a ratifié, à l'échelle internationale, plusieurs conventions régionales et internationales, rappelons-le.

Toujours en matière de lutte contre la corruption et dans le cadre des actions menées dans ce sillage, il y a lieu de citer, entre autres opérations, le lancement du projet de création du Réseau algérien pour la transparence NARACOM. Ce réseau est en fait «un espace interactif» pour l'exécution et le suivi du déroulement de la stratégie nationale de transparence, de lutte et de prévention contre la corruption.

Destiné à impliquer la société civile à fédérer et à promouvoir ses activités dans le domaine de la transparence, de la prévention et de la lutte contre la corruption, le rôle de NARACOM réside dans la sensibilisation, l'information, la formation ainsi que la diffusion d'une culture de rejet de la corruption en faisant connaître les problèmes et les crimes de corruption. Ces textes, ces mécanismes et autres opérations, constituent autant d'actions adoptées actuellement et s'inscrivant pleinement dans le cadre des efforts déployés en matière de lutte contre la corruption.

Soraya Guemmouri

EL MOUDJAHID
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

Lutte contre la corruption : Un engagement du Président de la République

Lancement officielle de la stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, ce samedi

L'Algérie, en tant que membre actif de la Convention de l'Union africaine sur la prévention et la lutte contre la corruption, accorde une importance particulière à la lutte, à la répression de ce fléau et de ses infractions assimilées, voire un engagement irréversible du président de la République Abdelmadjid Tebboune.

L'année 2023 marque les 20 ans de l'adoption de la Convention de l'Union africaine sur la prévention et la lutte contre la corruption (La Convention/CUAPLC).

La commémoration de cette journée, placée sous le thème : «La Convention de l'Union africaine sur la Prévention et la Lutte contre la Corruption : 20 ans après, réalisations et perspectives», est une opportunité pour mettre en lumière les progrès réalisés par l'Algérie en la matière.

Des réalisations phares

Une vraie bataille a été menée contre la corruption qui s'illustrait par la mauvaise gestion durant des décennies, l'abus de fonction, le détournement du foncier agricole et industriel, l'octroi d'indus avantages, la dilapidation de deniers publics, le faux et usage de faux, la violation du code des marchés et l'octroi des marchés de gré à gré. La liste est hélas longue.

Conscient des conséquences néfastes de la corruption sur notamment l'économie nationale, l'investissement, la justice sociale et l'égalité des chances, le Président Tebboune a fait de la lutte contre ce fléau, son cheval de bataille. Malgré les défis et les difficultés auxquels la justice a été confrontée, des réalisations ont été accomplies. Entre autres

acquis enregistrés dans le cadre de cette lutte anti-corruption, on peut citer l'installation, en juillet 2022, de la Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, dans le cadre de l'amendement de la Constitution de 2020, qui l'a classée parmi les institutions de contrôle, de même qu'elle l'a dotée de larges prérogatives. La célébration de la Journée africaine de la lutte contre la corruption sera marquée en Algérie par le lancement officiel, ce samedi, de la stratégie nationale de la HATPLC.

La présidente de cette autorité, Salima Mousserati, a fait savoir que «la stratégie repose sur cinq axes fondamentaux, incluant notamment la moralisation de la vie publique, le renforcement de la transparence, la récupération des avoirs, la consolidation des compétences des instances de contrôle, de la société civile et de la presse», a- -t-elle précisé.

Clôture des affaires de corruption de 2019

Outre les poursuites judiciaires des corrompus, dont des anciens dirigeants, l'engagement du président de la République consistait également à récupérer les fonds détournés. De grands pas ont été réalisés en la matière, en dépit de la complexité des procédures et des difficultés d'identification des biens détournés. En ce sens, le chef de l'État a fait état de plus de 22 milliards USD de fonds et de biens pillés à l'intérieur du pays et à l'étranger. Il a également mis en avant l'efficacité du travail des enquêteurs ayant réussi à récupérer des biens non déclarés.

La valeur globale des saisies dans le cadre de la lutte anti-corruption est estimée par les services de la DGSN à 1.300 milliards de centimes (13 milliards de dinars) et 900 millions d'euros, durant l'année 2022. La valeur globale des biens de l'homme d'affaires Mahieddine Tahkout, non déclarés aux instances judiciaires et saisis, s'élève à près de 1.000 milliards de centimes, selon la DGSN, qui précise qu' une partie des véhicules était dotée de fausses plaques d'immatriculation et qu'une autre partie était en cours de régularisation administrative, avec la complicité de fonctionnaires de l'administration.

Le Président Tebboune s'est engagé à combattre la corruption avec détermination. Il a mis fin à «l'impunité». Le chef de l'État a annoncé, lors de son entrevue avec des représentants des médias nationaux, l'examen de nouveaux dossiers par la justice. En effet, de nouveaux procès sont enrôlés auprès le pôle pénal économique et financier de Sidi M'hamed pour l'année judiciaire 2023/2024, alors que les chambres d'instruction sont à pied d'œuvre dans les auditions de fond des accusés dans de nouvelles affaires, notamment dans les secteurs des Sports, Communication (gestion de l'ANEP), Industrie et Transports.

De même pour les nombreuses enquêtes préliminaires en cours par les services spécialisés de police et du MDN.

La justice a clôturé les anciens dossiers dans lesquels sont poursuivis d'anciens Premiers ministres, d'anciens ministres et d'hommes d'affaires, ainsi que de hauts responsables de l'État, dont des walis et d'anciens directeurs de l'exécutif, déclenchés en 2019. Des condamnations définitives ont été prononcées dans la majorité des affaires judiciaires ouvertes en 2019, ayant permis la confiscation des biens des accusés et de leurs familles aussi.

Impunité : C'est fini !

Aujourd'hui, l'on se limite plus au limogeage des responsables défaillants, mais leur poursuite en justice, à l'instar du PDG de l'ENTMV dans l'affaire du navire Badji Mokhtar 3, ainsi que les PDG d'IMETAL et de Sider, et récemment l'ancien ministre chargé des Micro-entreprises, mis en cause pour abus de fonction et dilapidation de deniers publics. Ces poursuites viennent confirmer la fin de l'impunité. Le Président Tebboune, qui s'est engagé à protéger les walis et les responsables, un engagement concrétisé par la dépénalisation de l'acte de gestion, est formel : Il n'y aura plus d'impunité pour les responsables qui fautent. «La responsabilité, ce n'est pas un fauteuil et un burnous rouge. La responsabilité, c'est protéger le peuple. La responsabilité est difficile. Tous ceux qui se rendent coupables de fautes graves seront sanctionnés, qu'il s'agisse de ministres ou autres», a averti M. Tebboune.

Dans cette perspective, le ministre de la Justice, garde des Sceaux, Abderrachid Tabi, a affirmé que la loi 06-01 relative à la prévention et à la lutte contre la corruption fera l'objet d'un «amendement», et ce dans le cadre du renforcement des dispositions de prévention contre la corruption et celles relatives à la récupération des fonds détournés. Le Président Tebboune s'est engagé à bâtir une «nouvelle République sans corruption ni haine».

Il est passé à l'acte, et «le combat continue».

Neila Benrahal

.....

La convention de l'Union Africaine

La convention de l'Union africaine sur la prévention et la lutte contre la corruption a été adoptée à Maputo au Mozambique, le 11 juillet 2003, et est entrée en vigueur en 2006. Cette convention a été ratifiée par l'Algérie, par décret présidentiel n° 06-137 du 10 avril 2006

EL MOUDJAHID
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

Lancement officiel samedi de la Stratégie nationale de transparence et de lutte contre la corruption

Le lancement officiel de la Stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption (2023-2027) se tiendra, aujourd'hui, à l'occasion d'un forum organisé par la Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, sous le haut patronage du président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune.

«Les travaux du forum, qui se tiendra au Centre international de conférences (CIC) Abdelatif-Rahal, en partenariat avec le Programme des Nations unies pour le développement (PNUD) en Algérie, seront supervisés par le Premier ministre, M. Aïmene Benabderrahmane, en présence de membres du gouvernement», note la même source. À noter que l'organisation du forum coïncide avec la célébration de la Journée africaine de lutte contre la corruption (11 juillet), célébrée cette année sous le thème «20 ans depuis la Convention de l'Union africaine sur la prévention et la lutte contre la corruption : réalisations et perspectives», et coïncide également avec le 1er anniversaire de l'installation de la Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption. Prendront part à ce rendez-vous, «quelque 350 représentants d'entreprises publiques, du secteur économique public et privé, et de la société civile, ainsi que des délégations étrangères de pays amis et frères, en sus de représentants d'organisations internationales et régionales», selon le communiqué. L'élaboration de cette stratégie nationale s'inscrit «dans le cadre de l'engagement des pouvoirs publics de faire de la lutte contre la corruption, une priorité nationale, tel que prévu dans le programme du président de la République, qui a fait de la moralisation de la vie publique, un des axes importants de son programme». Ces engagements «ont été consacrés, plus tard, dans la Constitution de 2020, laquelle a prévu la mise en place de la Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, et qui lui a conféré de larges prérogatives dans ce sens, notamment en matière d'élaboration d'une stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, tout en veillant à sa mise en œuvre et à son suivi».

Pour l'Autorité, cette rencontre représente «un couronnement du processus juridique et institutionnel accompli par l'Algérie et qui vise à mettre en place une stratégie globale et cohérente, en vue de combattre la corruption», relevant que «cette réalisation est le fruit de larges concertations ayant regroupé toutes les parties concernées par cette question, dont des établissements et administrations publics, établissements de contrôle, des instances consultatives et des opérateurs publics des deux secteurs public et privé, ainsi que des organisations de la société civile». L'Autorité a rappelé qu'il a été procédé, dans ce cadre, à l'organisation d'«un ensemble de rencontres et de réunions dans l'objectif d'associer l'ensemble des parties prenantes de l'opération de formulation et d'enrichissement du document relatif au projet de la stratégie nationale», relevant que ces concertations et consultations ont permis de parvenir à «une formule définitive, participative et globale, érigeant ce document en un cadre de référence et en un outil de lutte efficace contre ce fléau». La même autorité a en outre souligné «la contribution du programme de développement des Nations unies (PNUD) dans son accompagnement dans la mise en place de la stratégie nationale de la transparence et de la prévention, et de la lutte contre la corruption, à travers le soutien méthodique, l'appui technique et la mobilisation des expertises internationales durant la période des concertations qui ont été organisées avec l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), la Banque mondiale, la Banque africaine de développement (FAD), l'Office des Nations unies contre la drogue et le crime (ONUDC), ainsi que le centre des politiques publiques relevant du PNUD».

L'Autorité a conclu que cette rencontre constituera «le point de départ et de lancement de la mise en œuvre de la stratégie nationale de la transparence et de la prévention, et de la lutte contre la corruption

EL MOUDJAHID
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

Transparence, prévention et lutte contre la corruption :

Des expériences arabes et africaines présentées

La rencontre, organisée hier à Alger pour le lancement officiel de la Stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption (2023-2027), a constitué une occasion pour présenter des expériences arabes et africaines dans le domaine de la lutte contre la corruption.

Lors de cette rencontre, organisée par la Haute autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption au Centre international de conférences (CIC) Abdelatif-Rahal, sous le haut patronage du président de la République, Abdelmadjid Tebboune, le responsable de l'Autorité du contrôle administratif (président de l'Union des autorités africaines de lutte contre la corruption), Said Khaled, a indiqué dans son intervention sur la stratégie anti-corruption en Egypte, que cette stratégie, mise au point en 2013, était le fruit de nombreuses années d'efforts, soulignant que l'Etat s'est engagé, a-t-il dit, à lutter contre ce fléau à travers des organes de contrôle spécialisés ayant élaboré et suivi la mise en œuvre de cette stratégie.

Dix ans durant, les mécanismes de lutte contre la corruption ont été renforcés conformément aux engagements de l'Egypte, a-t-il ajouté, relevant que la stratégie égyptienne vise à élever le niveau de contrôle, à assoir les principes de transparence et d'intégrité, à moderniser les législations de lutte contre la corruption, développer les procédures judiciaires et à soutenir les organes concernés par la lutte contre ce fléau.

De son côté, le président de l'Office central de lutte contre l'enrichissement illicite au Mali, Moumouni Guindo, a affirmé que son pays avait cruellement besoin d'un mécanisme de lutte contre la corruption, ce qui s'est traduit, a-t-il expliqué, dans sa stratégie nationale à travers le renforcement des mesures pertinentes, l'association des acteurs et le recours à la prévention, ainsi que la révision et l'adaptation des textes législatifs au plan national de lutte contre la corruption.

Saluant l'expérience algérienne en matière de prévention de la corruption, le responsable malien a exprimé son souhait de voir une conjugaison des efforts africains de lutte contre ce fléau. Le représentant de l'Organisme palestinien de lutte contre la corruption, Lotfi Khaled Moustapha Samhan, a expliqué dans son intervention que

l'élaboration de la 5e stratégie palestinienne était le fruit d'efforts consentis par plusieurs secteurs, rappelant la composition d'équipes chargées de sa révision et de son développement à travers le dialogue, chapeautées par une équipe nationale qui veille à sa mise en œuvre.

L'élaboration de cette stratégie s'est basée sur les conventions internationales, dont la convention des Nation unies contre la corruption, les Objectifs de développement durable 2020/2030, les agendas des politiques nationales et la loi de lutte contre la corruption, a-t-il ajouté

EL MOUDJAHID
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

Signature d'un mémorandum d'entente avec l'Autorité palestinienne anti-corruption : formation et échange d'expériences

Un mémorandum d'entente a été signé, hier, en marge de la cérémonie du lancement de la stratégie nationale de transparence par la Haute autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption algérienne et l'Autorité palestinienne anti-corruption. La présidente de l'Autorité algérienne a affirmé dans une déclaration à la presse que «ce mémorandum vise à renforcer la coopération bilatérale, notamment les échanges des expériences et de formations», précisant que l'Autorité anti-corruption palestinienne a procédé à la mise en œuvre de sa stratégie nationale depuis 3 ans et a acquis une expérience en la matière. De son côté, le président de l'Autorité palestinienne anti-corruption a saisi l'occasion pour saluer hautement la décision du président de la République et l'aide financière algérienne pour la reconstruction de Jénine. Evoquant la stratégie de la Palestine, il a souligné, que «le peuple palestinien est parmi les peuples les plus exposés à la corruption, ce qui aura un impact sur le processus de libération, mettant en avant l'expérience algérienne en matière de lutte contre ce fléau».

.N. B

EL MOUDJAHID
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

Transparence, prévention et lutte contre la corruption : L'Algérie plaide pour une coordination internationale

Le Président avait accordé, depuis son élection, une grande importance à la moralisation de la vie publique et la lutte contre la corruption

Le Premier ministre, Aïmene Benabderrahmane, a lancé, hier à Alger, un appel à tous les pays et partenaires, pour aider l'Algérie à récupérer les fonds détournés à l'étranger. «Nous demandons à tous les organes et pays où sont domiciliés les fonds détournés dans le cadre de la corruption de nous aider à les récupérer», insiste-t-il.

Il a relevé qu' «il n'est pas normal que ces pays nous demandent de lutter contre la corruption et refusent de nous aider à récupérer les fonds détournés en offrant même, parfois, un refuge à cet argent», relève-t-il. Le Premier ministre s'exprimait dans un discours à l'occasion du lancement officiel de la stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption au nom du président de la République Abdelmadjid Tebboune. «L'Algérie est déterminée à continuer sa lutte contre le phénomène de la corruption jusqu'à son éradication complète», assure-t-il. M. Benabderrahmane a affirmé que «la corruption est un phénomène transnational, aux ramifications et formes multiples, d'où la nécessité d'une planification stratégique reposant sur des bases et des méthodologies scientifiques, en s'inspirant des expériences des autres pays et en coopérant avec les organisations activant dans ce cadre», plaide-t-il.

Une Algérie nouvelle fondée sur l'État de droit

En Algérie, la lutte contre la corruption est un engagement du Président Tebboune. Le Premier ministre a affirmé que le chef de l'Etat avait accordé depuis son élection une grande importance à la moralisation de la vie publique et la lutte contre la corruption, sous toutes ses formes, pour l'édification d'une Algérie nouvelle fondée sur l'Etat de droit notamment, consacrant la justice sociale, l'égalité et la démocratie participative, l'objectif étant de réaliser le bien-être et la prospérité du citoyen. La mise en œuvre de plusieurs engagements, notamment ceux relatifs au renforcement de la bonne gouvernance et à la réforme globale de la Justice pour en assurer l'indépendance et la modernisation, en témoigne. Des acquis ont été réalisés, et dont le président de la République a été l'initiateur, à

travers ses décisions strictes, qui ont permis d'assainir l'action politique en l'éloignant de tout ce qui est susceptible de l'entacher ou de la détourner de sa vocation de faire prévaloir l'intérêt suprême du pays. Le Premier ministre a rappelé dans ce sens que la Constitution de 2020 a prévu plusieurs mesures et dispositions relatives à la prévention et à la lutte contre la corruption, conformément aux conventions internationales ratifiées par l'Algérie et différents articles pertinents. Il s'agit notamment de la protection de l'économie nationale contre toute forme d'abus, la promotion du rôle de la société civile pour l'associer à la gestion des affaires publiques, l'obligation de déclaration des biens et la prévention des conflits d'intérêts, «en veillant à ce que les fonctions et les mandats au sein des institutions de l'Etat ne soient pas une source d'enrichissement ou un moyen pour servir ses propres intérêts», assure-t-il. Ainsi, le gouvernement a inscrit la lutte contre la corruption et la moralisation de la vie socioéconomique au cœur de son plan d'action annuel, à travers la mise en place de réglementations et de procédures visant, directement ou indirectement, à assurer la transparence de la gestion des deniers publics, à bannir le népotisme et le clientélisme et à mettre la politique à l'abri de l'argent sale.

Engagement national, régional et international

Sur le plan régional, le Premier ministre a souligné «l'attachement de l'Algérie, depuis son adhésion à la Convention de l'Union africaine sur la prévention et la lutte contre la corruption, à participer pleinement aux efforts de lutte contre la corruption en Afrique, à travers son engagement à coopérer en toute transparence avec le Conseil consultatif de l'Union africaine contre la corruption, dans le cadre du mécanisme de suivi de la mise en œuvre de ladite convention», fait-il savoir. Sur le plan international, l'Algérie a veillé à renforcer sa présence dans les fora internationaux et les organes africains de lutte contre la corruption, notamment le Conseil consultatif de l'Union africaine contre la corruption. «L'Algérie a adhéré, en 2020, à l'Association des autorités anti-corruption d'Afrique (AAACA), où elle occupe actuellement le poste de membre au Conseil exécutif représentant les pays d'Afrique du Nord», a-t-il rappelé. La Stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, lancée officiellement hier, est «désormais un document contraignant et obligatoire pour toutes les parties chargées du suivi et de la mise en œuvre, selon les indicateurs mesurables prévus en vertu des systèmes de suivi et d'évaluation accompagnant la stratégie pour la période 2023-2027». Il a fait savoir que «cette mission sera supervisée par un comité national, composé de divers acteurs officiels et partenaires sociaux, conduite par la présidente de la Haute autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption», précise le Premier ministre.

Neila Benrahal

.....

Un document obligatoire à mettre en œuvre

M. Benabderrahmane a indiqué que cette stratégie a fait l'objet de larges consultations nationales et internationales. «Elle constitue l'une des lignes directrices qui seront adoptées au niveau des établissements publics, du secteur économique public et privé et de la société civile, toutes franges confondues, selon les mécanismes mis en place par cette stratégie «conformément aux lois en vigueur, notamment la Constitution de 2020, la convention des Nations Unies contre la corruption, la loi 06-01 relative à la prévention et la lutte contre la corruption et la loi 22-08 fixant l'organisation, la composition et les attributions de la Haute autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption», détaille-t-il. Cette rencontre, organisée sous le slogan «20 ans de la Convention africaine sur la prévention et la lutte contre la corruption : réalisations et perspectives», s'est tenue en partenariat avec le programme PNUD en Algérie. Elle coïncide avec la célébration de la journée africaine de lutte contre la corruption et le premier anniversaire de l'installation de la Haute autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption. Environ 350 participants représentant différentes institutions publiques, le secteur économique public et privé et la société civile ainsi que des délégations étrangères des pays africains et des représentants d'organismes internationaux et régionaux. Dans son intervention, la doyenne des ambassadeurs africains, Pandulent Kaino, a mis en avant cette stratégie qui permettra de renforcer les efforts du continent africain en matière de lutte contre la corruption. Pour sa part, Carlos Conde, coordonnateur du programme MENA-OCDE pour la gouvernance, a salué dans une intervention par visioconférence le rôle de l'Algérie et son engagement pour la lutte contre la corruption, notamment la promotion de la transparence et la compétitivité du climat des affaires pour attirer des investissements de qualité.

N.B.

.....

Le couronnement d'un processus juridique et institutionnel

L'élaboration de cette Stratégie nationale s'inscrit dans le cadre de l'engagement des pouvoirs publics à faire de la lutte contre la corruption une priorité nationale, en plus de couronner le processus juridique et institutionnel institué par l'Algérie et visant à asseoir une stratégie inclusive et coordonnée de lutte contre la corruption.

La contribution du PNUD à la mise en place de cette Stratégie a concerné l'appui méthodologique et technique et la mobilisation des expertises internationales durant l'étape des concertations, organisées en coordination avec l'Organisation de coopération et de développement économique et du développement (OECD), la Banque mondiale (BM), la Banque africaine de développement (BAD), l'Office des Nations unies contre la drogue et le crime, et le Centre des politiques publiques du PNUD. Selon un document de la même autorité, cette stratégie repose sur cinq principes, dont découlent 17 objectifs et 60 projets, axés sur le renforcement de la transparence et de la moralité de la vie publique, notamment à travers la consécration de l'intégrité du fonctionnaire public et de la reddition de comptes dans la gestion des affaires publiques, outre le renforcement de la transparence et de l'intégrité dans le secteur économique par la prévention et la lutte contre le blanchiment d'argent.

Le même stratégie veille, également, à encourager la coopération internationale et à recouvrer les avoirs, notamment en renforçant les mécanismes de recouvrement des avoirs et de leur gestion à travers la mise en place d'un cadre juridique pour suivre la gestion des fonds saisis ou confisqués, tout en assurant un soutien au rôle et aux capacités des dispositifs de contrôle et des autorités d'application de la loi. Elle vise également à encourager la participation de la société civile et des médias dans la prévention et la lutte contre la corruption, en renforçant la démocratie participative et le contrôle communautaire sur la gestion des affaires publiques, ainsi que les capacités des associations en matière de prévention et de lutte contre la corruption

EL MOUDJAHID
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

Consacrer l'État de droit et promouvoir l'image de l'Algérie

La stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption a été mise sur pied selon une approche participative dans toutes les étapes de son processus d'élaboration, et ce, depuis l'avant-projet de la stratégie préalable de 2020 et sa finalisation après l'installation de la Haute autorité en juillet 2022. Elle constitue une ligne directrice pour la mise en œuvre des normes internationales et nationales de lutte contre la corruption au niveau des institutions et administrations publiques et du secteur économique.

Cette stratégie a été présentée, hier, par la Haute autorité de transparence, prévention et lutte contre la corruption à l'occasion de son lancement officiel. Elle vise plusieurs objectifs nationaux, dont la consécration d'un Etat de droit, la consécration des principes de bonne gouvernance, la moralisation de la vie publique et la promotion de la démocratie participative pour rétablir la confiance des citoyens dans les institutions de l'Etat. Il s'agit également de la promotion de l'image de l'Algérie à l'échelle internationale.

Cette stratégie vise à atteindre cinq buts cardinaux desquels découlent 17 objectifs stratégiques et 60 mesures, voire projets. Il s'agit entre autres de promouvoir l'intégrité de l'agent public, la prévention des conflits d'intérêts et les incompatibilités, l'adoption des systèmes de recrutement et de promotion fondés sur la compétence, le mérite et l'égalité des chances.

L'élaboration et la numérisation du système national de passation des marchés publics font parties du deuxième objectif.

Le renforcement du rôle du mouvement associatif dans la prévention de la corruption à travers la réorganisation du tissu associatif est aussi l'un des objectifs stratégiques. La stratégie englobe notamment la prévention et lutte contre le blanchiment d'argent à travers le renforcement du système national bancaire et le renforcement du mécanisme de déclaration de soupçon de blanchiment d'argent. Parmi les buts tracés, on insiste sur le renforcement des capacités des intervenants dans le domaine de l'entraide judiciaire, des enquêtes conjointes et de procédures judiciaires liées aux délits de corruption. Le recouvrement des avoirs est classé 16e objectif stratégique.

Ainsi , la stratégie stipule l'établissement d'un plan d'action stratégique national pour recouvrer les produits de la corruption tant au niveau national qu'international, y compris des mécanismes opérationnels pour le suivi des demandes de recouvrement et de leurs résultats, ainsi que l'élaboration d'un cadre institutionnel de suivi et de gestion du recouvrement des biens saisis ou confisqués. Parmi les objectifs figurent le renforcement de l'indépendance de la justice et l'intégrité des magistrats, le renforcement des capacités et le rôle des organes de contrôle, de la justice et des forces de l'ordre dans la lutte contre la corruption et l'implication des médias dans la prévention et la lutte contre ce fléau.

.Benrahal N

EL MOUDJAHID
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

Docteur Dkhinissa Ahmed, enseignant de droit public : «La pierre angulaire de l'État de droit»

La lutte contre la corruption constitue pour l'Algérie la pierre angulaire de l'édification d'un État de droit. C'est également la condition d'une gouvernance rénovée. Celle-ci constitue le ferment d'une nouvelle stratégie orientée vers la refonte des politiques publiques, lesquelles reposent, dorénavant, sur le principe cardinal de la transparence, devenu principe constitutionnel, car consacré par la Constitution de 2020 dans son article 9. À ce titre, la stratégie contre la corruption dépasse le cadre restreint, pour s'inscrire dans une vision et une méthodologie politiques, initiées par le président de la République, depuis son élection.

Entretien réalisé par : Samia Boulahlib

El Moudjahid : Les moyens exceptionnels mobilisés par l'Algérie dans la lutte contre la corruption,sont-ils suffisants ?

Dr Dkhinissa Ahmed : La lutte contre la corruption a, effectivement, ruiné l'économie nationale, sur deux plans, d'abord, sur le plan du coût économique faramineux qui pèse sur la croissance économique, ensuite, sur le plan de la gouvernance institutionnelle et économique, en pervertissant les mécanismes et les règles de la concurrence, de la transparence de la vie économique.

L'engagement pris par le président de la République a crédibilisé la démarche de lutte contre la corruption, et surtout, en concrétisant la démarche par exemple, à travers l'action judiciaire, l'activation de la coopération internationale, surtout la coopération judiciaire, en mobilisant l'action diplomatique, dans une démarche consolidé, pour rendre efficace et crédible la lutte contre la corruption.

Que faut-il faire pour renforcer cette lutte contre la corruption pour juguler le fléau et son corollaire le financement du terrorisme?

L'action de lutte contre la corruption n'est pas une action séparée, elle constitue la substance, et la quintessence du politique, dans la société post-moderne. Cette réalité complexe exige une action permanente, adaptée, et une évaluation périodique. Cette démarche stratégique doit s'inscrire dans la durée, en s'appuyant sur une culture démocratique, axé sur le respect de l'intérêt général, qui ne doit être sacrifié sur l'autel des intérêts individuels, égoïstes, même légitimes. La mobilisation des moyens juridiques et institutionnels ne suffit pas,d'emblée, ça exige un comportement citoyen, ancré dans culture éthique individuelle et collective, assise sur une culture nationale, puisant ses racines dans nos valeurs nationale et religieuses.

La lutte contre la corruption ne peut donner des résultats concrets que s'il y a une coopération internationale en la matière. Les institutions multilatérales de lutte contre la corruption sont-elles suffisamment efficaces pour faire aboutir l'ensemble des affaires de corruption qui dépassent le cadre national ?

La corruption a une dimension internationale, qui a exigé une coopération internationale, prévue dans les instruments internationaux, ratifiés par l'Algérie, et activés dernièrement, et je crois que l'action et la coopération bilatérale est plus efficace, et que l'action multilatérale menée par les institutions multilatérales est nécessaire, mais pas suffisante.

La lutte contre la corruption exige une opérationnalisation technique, institutionnelle, et surtout judiciaire, qui constitue le noyau d'une concrétisation, loin des considérations de principes, qui reste un cadre juridique général.

.S. B

.

La Patrie NEWS
L'info sans concession

Aimene Benabderrahmane : ‘Assurer la transparence dans la gestion de l’argent public”

Au cours de son intervention lors du lancement officiel de la Stratégie Nationale pour la transparence et la lutte contre la corruption, le Premier ministre, Aïmène Benabderrahmane, a assuré que le gouvernement « s’est donné pour objectif de lutter contre la corruption et instaurer la moralité de la vie économique et sociale, un objectif allant dans le sens de son plan d’action annuel, en fixant des bases réglementaires et procédurales qui visent, directement ou indirectement, à assurer la transparence de la gestion de l’argent public, à éviter le favoritisme, le clientélisme et à séparer l’argent sale de la politique.

D’ailleurs, le Président de la République a été un précurseur dans ce domaine par les décisions strictes qu’il a prises, et par lesquelles il a réussi à moraliser l’action politique de tout ce qui dénature son but ou s’écarte de la priorité accordée à l’intérêt suprême du pays ».

Le premier ministre a également affirmé la volonté de l’Algérie, depuis son adhésion à la Convention de l’Union africaine sur la prévention et la lutte contre la corruption, de ‘’s’engager pleinement dans les efforts de lutte contre la corruption sur le continent africain à travers son engagement à coopérer pleinement et de manière transparente avec le Conseil consultatif de l’Union dans le cadre du mécanisme de suivi de la mise en œuvre de l’accord’’.

Par la même occasion, M. Benabderrahmane a souligné que la Stratégie nationale pour la transparence et la prévention et la lutte contre la corruption, qui a fait l’objet de larges consultations nationales et internationales, « fait partie des orientations qui seront adoptées au niveau des institutions publiques, des secteurs économiques publics et privés, et de la société civile dans ses différents secteurs, selon les mécanismes élaborés par cette stratégie, qui découlent des lois en vigueur, notamment la Constitution de 2020 et la Convention des Nations Unies contre la corruption 06-01 relative à la prévention et à la lutte contre la corruption et la loi 08-22 qui définit l’organisation, la composition, les attributions et les missions de la Haute Autorité.

A cet égard, il a souligné que cette stratégie nationale « deviendra désormais un document contraignant pour toutes les parties, de sorte qu'elle devra être mise en œuvre et suivie conformément aux indicateurs mesurables établis dans le cadre des systèmes de suivi et d'évaluation attachés à cette stratégie, durant le quinquennat 2023-2027, qui l'encadrera.

Tahar Mansour

Lutte anticorruption: L'Algérie et la Pale...stine signent un accord de coopération

Un protocole d'accord a été signé, ce samedi 15 juillet, entre l'Algérie et l'Etat de Pales..tine. Ce mémorandum a été signé par la présidente de l'Autorité supérieure pour la transparence, la prévention et la lutte contre la corruption, Salima Masrati, et le président de l'Autorité palestinienne de lutte contre la corruption, Raed Radwan, en marge du forum de lancement officiel de la stratégie nationale pour la transparence, la prévention et la lutte contre la corruption, organisé au Centre International de Conférence Abdelatif Rahal d'Alger.

L'objectif est de renforcer la coopération et d'échanger les expériences en matière de lutte contre la corruption. Selon Salima Mesrati, ce mémorandum vise « à approfondir la coordination et la coopération entre les deux instances, notamment au regard de la parfaite convergence de vues entre les deux pays en matière de prévention et de lutte contre la corruption.«

Tout en se félicitant de la signature du document, Raed Radwan a fait part du lancement de la nouvelle stratégie palestinienne de lutte contre la corruption 2024-2030. Mettant à profit cette occasion, le président de l'Autorité palestinienne de lutte contre la corruption a adressé « ses profonds remerciements au peuple et au Gouvernement algériens, ainsi qu'au président de la République, Abdelmadjid Tebboune, pour le soutien constant apporté au peuple palestinien, dont la récente aide financière accordée par l'Algérie pour la reconstruction du camp de Jénine .«

Salim Farouk

La Patrie NEWS
L'info sans concession

Justice : Abderrachid Tabi reçoit la présidente de la Haute autorité de lutte contre la corruption

Le ministre de la Justice, garde des Sceaux, Abderrachid Tabi, a reçu ce lundi, Salima Mesrati, présidente de la Haute Autorité de transparence, de prévention et de Lutte contre la Corruption.

Cette rencontre, « intervient quelques heures après le lancement officiel de la Stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption (2023-2027) », rappelle le ministère dans un communiqué.

En effet, et en couronnement du processus juridique et institutionnel institué par l'Algérie et son engagement en matière de lutte contre la corruption, la Stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption (2023-2027) a été lancée, samedi à Alger, lors d'une cérémonie présidée par le Premier ministre Aïmene Benabderrahmane, et ce en couronnement du processus juridique et institutionnel institué par l'Algérie et son engagement en matière de lutte contre la corruption.

L'élaboration de cette Stratégie nationale s'inscrit dans le cadre de l'engagement des pouvoirs publics à faire de la lutte contre la corruption une priorité nationale, en plus de couronner le processus juridique et institutionnel institué par l'Algérie et visant à asseoir une stratégie inclusive et coordonnée de lutte contre la corruption.

Le Premier ministre, a, à ce propos, rappelé « l'intérêt voué à la création de la Haute autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption et les larges prérogatives qui lui ont été conférées, l'habilitant essentiellement à mettre en place une stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption ».

La présidente de la Haute autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, Mme Salima Mousserati, a de son côté, réaffirmé l'importance de renforcer la transparence, la reddition de compte et la lutte contre la corruption pour réaliser les Objectifs .de développement durable (ODD) pour l'horizon 2030

HORIZONS
QUOTIDIEN NATIONAL

Lancement de la stratégie nationale de lutte contre la corruption : Consacrer les principes de la bonne gouvernance

La Haute-Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption (HATPLCC) n'est pas seulement chargée de l'élaboration d'une stratégie nationale dans ce domaine, mais de sa mise en œuvre et de son suivi également.

Elle a entamé d'ores et déjà ce processus par le lancement, au préalable, d'une consultation électronique dans le but de prendre acte des avis et des suggestions des citoyens autour du projet de cette stratégie. Les résultats obtenus, selon elle, démontrent que 75% des personnes interrogées jugent très importants les objectifs de cette stratégie tandis que les chances de réussite de cette dernière, durant les cinq prochaines années, sont évaluées à 68%. L'objectif principal de cette stratégie est d'instaurer, dans notre pays, un environnement politique, économique et social contre la corruption et de faire de l'Algérie un Etat de droit consacrant les principes d'intégrité, de transparence et de redevabilité, soutenu par des institutions performantes et efficaces. Faire en sorte aussi que cette stratégie impacte positivement les comportements individuels et collectifs.

Outre la consécration d'un Etat de droit, il s'agira, en somme, de consacrer les principes de la bonne gouvernance, de moraliser la vie publique, de promouvoir la démocratie participative afin de rétablir la confiance des citoyens dans les institutions de l'Etat et de booster l'image de l'Algérie à l'échelle internationale. Pour ce qui est du renforcement de la transparence et de la moralisation de la vie publique, il sera surtout question de promouvoir l'intégrité de l'agent public par la réactivation, notamment, du Conseil supérieur de la fonction publique. Par l'adoption également d'un code de conduite pour les agents publics ainsi que de systèmes de recrutement et de promotion fondés sur la compétence, le mérite et l'égalité des chances et la mise en place et l'activation d'un organe chargé des enquêtes administratives et financières sur l'enrichissement illicite de ces agents.

Concernant la promotion de la participation de la société civile et des médias dans la lutte contre la corruption, la stratégie prévoit d'instaurer une culture de rejet de toutes les formes de corruption au sein de la société, chez les jeunes et au niveau des écoles, notamment, et d'encourager les universités et les centres de recherche à intégrer ce fléau comme objet de recherche et d'enseignement. La démocratie participative, par ailleurs, sera dotée d'un cadre juridique tandis que la société civile aura l'opportunité de prendre part aux consultations nationales sur les politiques de développement, la prise de décision et la gestion des affaires publiques. Le mouvement associatif n'est pas en reste puisqu'il bénéficiera d'un renforcement de ses capacités dans le domaine de la prévention et de la lutte contre la corruption et sera impliqué davantage, de même que la société civile, dans la sensibilisation. Quant aux médias,

ils auront un meilleur accès à l'information et seront soutenus dans le domaine de l'investigation pour la détection des délits de corruption liés à la mauvaise gestion.

Un cadre juridique relatif à la dénonciation

Du côté des citoyens, un cadre juridique régissant les mécanismes de dénonciation de la corruption sera mis en place, en garantissant la protection des dénonciateurs, des témoins, des experts et les victimes de ce fléau. Il sera procédé, toujours dans ce contexte, à l'installation de canaux de dénonciation de la corruption et de réception des signalements et des requêtes des citoyens au niveau des secteurs et des institutions publics.

Dans le registre économique, la stratégie assistera les opérateurs par la promotion de la transparence et de la compétitivité du climat des affaires, et ce, grâce à des mécanismes permettant notamment la réduction des paiements en espèces dans les transactions commerciales, l'adoption de systèmes de gestion anticorruption dans les entreprises et le renforcement du mécanisme de déclaration de soupçons et de lutte contre le blanchiment d'argent. Les capacités et le rôle de la justice, des organes de contrôle et des forces de l'ordre seront renforcés dans le cadre de cette stratégie, avec la réorganisation, entre autres, du contrôle des dépenses publiques. La stratégie insiste également sur l'indépendance de la justice et l'intégrité des magistrats, à consolider par la moralisation de l'activité judiciaire. La stratégie ambitionne également d'encourager la coopération internationale et le recouvrement des avoirs par l'élaboration d'un cadre institutionnel de suivi et de gestion du recouvrement des biens saisis ou confisqués. Par l'établissement, en outre, d'un plan d'action stratégique national pour recouvrer les produits de la corruption, tant au niveau national qu'international.

.F. B

HORIZONS
QUOTIDIEN NATIONAL

Aïmene Benabderrahmane à l'occasion du lancement de la stratégie nationale de lutte contre la corruption : «Le président de la République accorde une grande importance à la moralisation de la vie publique»

Le Premier ministre, Aïmene Benabderrahmane, a supervisé, ce samedi, au nom du président de la République, Abdelmadjid Tebboune, devant les représentants des hautes instances de l'Etat et d'organisations internationales et régionales, le lancement officiel de la stratégie nationale de transparence, de prévention et de la lutte contre la corruption, soutenant que ce document ne sera pas de l'encre sur du papier.

Lors de la cérémonie de lancement de cette stratégie à l'occasion d'un forum organisé au CIC à Alger, sous le haut patronage du président de la République, en partenariat avec le Programme des Nations unies pour le développement (Pnud) en Algérie, le Premier ministre, Aïmene Benabderrahmane, a précisé que cette stratégie sera un document obligatoire que toutes les parties concernées seront tenues à mettre en œuvre. «Cette stratégie ne sera pas de l'encre sur du papier. Ce sera désormais un document obligatoire dont la mise en œuvre sera suivie rigoureusement par l'Etat, et ce, à travers des mécanismes qui seront mis en place dans les prochains jours. Nous ne pouvons aller vers un développement durable sans une gouvernance intègre et transparente dans la lutte contre la corruption», affirme-t-il, soulignant que cette stratégie sera évaluée conformément à des indicateurs de mesure établis dans le cadre des systèmes de suivi durant la période quinquennale 2023-2027, supervisée par un organe national constitué de différents acteurs officiels et partenaires sociaux, dirigé par la Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption. Le Premier ministre a, par ailleurs, saisi cette occasion pour lancer un appel en direction de l'ensemble des Etats et des partenaires pour aider l'Algérie ainsi que les pays en voie de développement dans le recouvrement de leurs fonds détournés à l'étranger. «Ces Etats et les différentes organisations ne peuvent nous demander de combattre la corruption sans nous aider à recouvrer nos biens détournés. Nous appelons donc l'ensemble des pays concernés à nous aider à recouvrer ces fonds à travers les mécanismes qui permettent cela», a insisté Benabderrahmane.

Le président de la République, rappelle-t-il, accorde une grande importance à la moralisation de la vie publique et à la lutte contre la corruption dans toutes ses formes. De nombreux engagements, rapporte-t-il, ont été mis en œuvre dans ce cadre pour la promotion de la bonne gouvernance, pour la réforme globale de la justice afin d'en assurer l'indépendance et la modernisation, pour la consolidation de la démocratie participative et l'édification d'une société civile, libre, intègre et active. «Le but est de construire une Algérie nouvelle fondée sur la loi et le droit, et dont les piliers sont la justice sociale et l'égalité, garantissant bien-être et prospérité au citoyen», dit-il, évoquant l'importance de la création de la Haute Autorité de la transparence, de la prévention et de la lutte contre la corruption, comme institution de contrôle, dotée de larges prérogatives.

Garantir une gestion transparente des deniers publics

Il cite également la Constitution de 2020 qui consacre de nombreuses procédures et mesures relatives à la prévention et à la lutte contre la corruption et où «l'Algérie exprime son engagement à œuvrer dans la prévention et dans la lutte contre ce fléau conformément aux conventions internationales qu'elle a ratifiées». La Constitution, poursuit-il dans ce contexte, comprend d'autres articles relatifs à la protection de l'économie nationale contre toute forme de manipulation et à l'activation du rôle de la société civile pour participer à la gestion des affaires publiques, avec l'obligation de déclarer les biens et éviter les situations de conflit d'intérêt, afin que les postes et les mandats au sein des institutions publiques soient des sources de richesse et non un moyen pour servir les intérêts personnels.

«A cet égard, le gouvernement s'est donné pour objectif la lutte contre la corruption et la moralisation de la vie économique et sociale conformément à son plan d'action annuel, et ce, à travers des procédures réglementaires pour garantir une gestion transparente des deniers publics et lutter contre le favoritisme et le clientélisme, et aussi éloigner l'argent corrompu de la politique», fait-il savoir. A ce propos, il est revenu sur les décisions du chef de l'Etat permettant la purification de l'activité politique. Signalant que ce forum coïncide avec la célébration de la Journée africaine de lutte contre la corruption, il assure que l'Algérie, en ratifiant la Convention de l'Union africaine sur la prévention et la lutte contre la corruption, a tenu à s'engager pleinement dans ce cadre au niveau du continent. Pour cela, notre pays, soutient-il, est disposé à coopérer pleinement et en toute transparence avec le Conseil consultatif de l'Union africaine contre la corruption.

«L'Algérie veille à renforcer sa présence dans les forums et les instances africains concernés par la lutte contre la corruption, tels que le Conseil consultatif de l'Union africaine contre la corruption, ainsi que l'Union africaine des organes de lutte contre la corruption où notre pays est membre du Conseil exécutif représentant les pays d'Afrique du Nord», relève-t-il. La corruption, qui est un phénomène transnational, prenant des formes multiples et complexes, prévient-il, nécessite une planification stratégique, basée sur des méthodologies scientifiques, soutenue par les expériences des pays qui nous ont précédés dans ce domaine et par la coopération avec les organisations actives dans ce cadre, et ce, dans la concertation sur la scène nationale et internationale.

Farida Belkhiri

HORIZONS
QUOTIDIEN NATIONAL

Lancement aujourd'hui de la stratégie de lutte contre la corruption: La machine en marche

La lutte contre la corruption est l'un des chevaux de bataille du président de la République, Abdelmadjid Tebboune. Un engagement qu'il a réitéré à maintes reprises dans différentes occasions pour stopper ce fléau qui a saigné, des années durant, l'économie nationale tous secteurs confondus. Mieux, la volonté du chef de l'Etat va au-delà d'une simple lutte puisqu'il s'emploie à tout mettre en œuvre pour obtenir le recouvrement des fonds pillés et détournés. Une détermination qui s'est traduite, notamment, par la création de la Haute-Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, consacrée, de plus, dans la nouvelle Constitution.

L'Autorité, après une période de concertation et de consultations avec l'ensemble des parties concernées, dont les établissements et administrations publics de contrôle, les instances consultatives, les opérateurs publics et privés ainsi que la société civile, a œuvré pour l'élaboration d'une stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption 2023-2027. Une stratégie de grande importance qui sera lancée officiellement, aujourd'hui, à Alger, sous la supervision du Premier ministre, AïmeneBenabderrahmane. «La concertation et les consultations ont permis de parvenir à une formule définitive, participative et globale, érigeant ce document en un cadre de référence et un outil de lutte efficace contre ce fléau», indique l'Autorité dans un communiqué publié par l'APS. Elle précise, que cette stratégie sera lancée dans le cadre d'un forum organisé sous le haut patronage du président de la République, en partenariat avec le Programme des Nations unies pour le développement (Pnud) en Algérie. «L'appui technique et la mobilisation des expertises internationales durant la période de concertation ont été organisés avec l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), la Banque mondiale, la Banque africaine de développement (FAD), l'Office des Nations unies contre la drogue et le crime (ONUDC), ainsi que le Centre des politiques publiques relevant du Pnud», souligne l'Autorité qui fêtera, par la même occasion, son premier anniversaire.

Dans la concertation

Quelque 350 entreprises économiques publiques et privées, des représentants de la société civile, des délégations étrangères et des organisations internationales et régionales prendront part à cet événement qui coïncide avec la célébration de la Journée africaine de lutte contre la corruption (11 juillet), sous le thème cette année : «20 ans depuis la Convention de l'Union africaine sur la prévention et la lutte contre la corruption : réalisations et perspectives».

Du côté des entreprises, les experts ont toujours appelé, dans le cadre de la lutte contre la corruption, à rompre radicalement avec les anciennes pratiques et à élaborer des lois qui soient strictes et claires. L'expert en économie et en finances le Dr DjeloulSlama a plaidé récemment pour une refonte en profondeur de la loi relative notamment au code des marchés publics, et ce, pour une meilleure transparence et équité. L'expert en économie et futur président du Forum international de l'industrie et des prospectives économiques, Mostafa Rahmani, voit d'un bon œil les réalisations dans le cadre de la lutte contre la corruption depuis que le chef de l'Etat est à la tête du pays. «L'Etat a introduit des changements importants dans sa stratégie économique appuyée par des réglementations strictes pour prévenir la corruption tout en étant encourageantes pour les opérateurs et les chefs d'entreprises, mais qui doivent, à mon sens, être élargies davantage à la société civile, aux scientifiques et aux universitaires. La transparence et l'équité doivent être assurées à tous les niveaux», assure-t-il, appelant le secteur privé et les organisations patronales, scientifiques et sociétales à être parties prenantes dans cette stratégie de lutte contre la corruption et à accompagner la politique gouvernementale dans ce domaine. «Les retombées de cette lutte seront énormes sur l'économie nationale, puisque cela va permettre de libérer les initiatives et les investissements. Ce qui contribuera à booster notre économie», affirme-t-il.

L'Autorité a signalé que cette stratégie est justement «le couronnement du processus juridique et institutionnel accompli par l'Algérie et qui vise à mettre en place une stratégie globale et cohérente, en vue de combattre la corruption». Le mouvement associatif recommande, lui, à ce que la lutte contre la corruption commence au bas de l'échelle, à savoir les citoyens, pour éradiquer des pratiques nuisibles devenues des habitudes. «Le piston, par exemple, et le non-respect des tours de rôle sont des formes de corruption qui doivent cesser. La lutte contre la corruption et la moralisation de la vie publique, c'est avant tout une question d'éducation et la société civile comme l'école et la famille ont tous un rôle à jouer dans ce cadre», indiquent des représentants de la société civile.

Farida Belkhiri

HORIZONS
QUOTIDIEN NATIONAL

Stratégie nationale de transparence et de lutte contre la corruption : Lancement officiel samedi sous le haut patronage du président Tebboune

Le lancement officiel de la Stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption (2023-2027) se tiendra, samedi prochain, à l'occasion d'un forum organisé par la Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, sous le haut patronage du président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune, a indiqué jeudi un communiqué de l'Autorité.

« Les travaux du forum, qui se tiendra au Centre international de conférences (CIC) -Abdelatif Rahal-, en partenariat avec le Programme des Nations unies pour le développement (PNUD) en Algérie, seront supervisés par le Premier ministre, M. Aïmene Benabderrahmane, en présence de membres du Gouvernement », note la même source.

A noter que l'organisation du forum coïncide avec la célébration de la Journée africaine de lutte contre la corruption (11 juillet), célébrée cette année sous le thème « 20 ans depuis la Convention de l'Union africaine sur la prévention et la lutte contre la corruption : réalisations et perspectives », et coïncide également avec le 1er anniversaire de l'installation de la Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption.

Prendront part à ce rendez-vous « quelque 350 représentants d'entreprises publiques, du secteur économique public et privé, et de la société civile, ainsi que des délégations étrangères de pays amis et frères, en sus de représentants d'organisations internationales et régionales », selon le communiqué.

L'élaboration de cette stratégie nationale s'inscrit « dans le cadre de l'engagement des pouvoirs publics de faire de la lutte contre la corruption une priorité nationale, tel que prévu dans le programme du président de la République, qui a fait de la moralisation de la vie publique un des axes importants de son programme ».

Ces engagements « ont été consacrés, plus tard, dans la Constitution de 2020, laquelle a prévu la mise en place de la Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, et qui lui a conféré de larges prérogatives dans ce sens, notamment en matière d'élaboration d'une stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, tout en veillant à sa mise en œuvre et à son suivi ».

Pour l'Autorité, cette rencontre représente « un couronnement du processus juridique et institutionnel accompli par l'Algérie et qui vise à mettre en place une stratégie globale et cohérente, en vue de combattre la corruption », relevant que « cette réalisation est le fruit de larges concertations ayant regroupé toutes les parties concernées par cette question, dont des établissements et administrations publics, établissements de contrôle, des instances consultatives et des opérateurs publics des deux secteurs public et privé, ainsi que des organisations de la société civile ».

L'Autorité a rappelé qu'il a été procédé dans ce cadre, à l'organisation d' » un ensemble de rencontres et de réunions dans l'objectif d'associer l'ensemble des parties prenantes de l'opération de formulation et d'enrichissement du document relatif au projet de la stratégie nationale », relevant que ces concertations et consultations ont permis de parvenir à « une formule définitive, participative et globale, érigeant ce document en un cadre de référence et en un outil de lutte efficace contre ce fléau ».

La même autorité a, en outre souligné » la contribution du programme de développement des Nations unies (PNUD) dans son accompagnement dans la mise en place de la stratégie nationale de la transparence et de la prévention et de la lutte contre la corruption, à travers le soutien méthodique, l'appui technique et la mobilisation des expertises internationales durant la période des concertations qui ont été organisées avec l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), la Banque mondiale, la Banque africaine de développement (FAD), l'Office des Nations unies contre la drogue et le crime (ONUDC), ainsi que le centre des politiques publiques relevant du PNUD ».

L'Autorité a conclu que cette rencontre constituera » le point de départ et de lancement de la mise en œuvre de la stratégie nationale de la transparence et de la prévention et de la lutte contre la corruption ».

HORIZONS
QUOTIDIEN NATIONAL

Algérie-Palestine : Signature d'un mémorandum d'entente de coopération en matière de prévention et de lutte contre la corruption

Un mémorandum d'entente de coopération a été signé, ce samedi à Alger, entre la Haute autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption et l'Instance palestinienne anti-corruption, en vue de renforcer la coopération et l'échange d'expertises.

Le mémorandum a été signé par la présidente de la Haute autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, Salima Mousserati, et le président de l'Instance palestinienne anti-corruption, Raed Radwan, en marge de la cérémonie du lancement officiel de la Stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption au Centre international de conférences (CIC) Abdelatif-Rahal.

Au terme de la signature, Mme Mousserati a affirmé que ce mémorandum visait à « approfondir la coordination et la coopération entre les deux instances, notamment au regard de la parfaite convergence de vues entre les deux pays en matière de prévention et de lutte contre la corruption ».

Pour sa part, le président de l'Instance palestinienne anti-corruption s'est félicité de la signature de ce document, qui vise à renforcer la coopération bilatérale, évoquant le lancement de la nouvelle stratégie palestinienne de lutte contre la corruption 2024-2030. A cette occasion, le responsable palestinien a adressé « ses profonds remerciements au peuple et au Gouvernement algériens, ainsi qu'au président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune, pour le soutien constant apporté au peuple palestinien, dont la récente aide financière accordée par l'Algérie pour la reconstruction du camp de Jénine ».

HORIZONS
QUOTIDIEN NATIONAL

Souhil Meddah, expert financier : «La corruption doit être identifiée»

Dans cet entretien l'expert financier, Souhil Meddah met l'accent sur la pertinence de la stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption. Il évoque aussi son impact sur le développement durable et l'application des politiques publiques.

Quel sera l'impact de la stratégie de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption sur la réalisation du développement durable du pays et l'application des politiques publiques ?

La question de la corruption comme le phénomène de l'informel a besoin d'une définition précise, d'être identifiée de façon exhaustive et démonstrative. Sa prévention doit être définie selon un cadre procédural praticable systématiquement en amont de chaque action financière ou flux de commandes. Il s'agit d'un processus très long et qui, à travers cette théorisation, peut avancer sur au moins cinq fronts. Le premier est la mise en place des moyens de contrôle et d'encadrement, a priori et a posteriori, dans toutes les questions qui sont ou seront liées aux actes économiques, d'entrepreneuriat ou de gestion, de passation des marchés ou d'évaluation et de réévaluation des offres attribuées ou modifiées. Le deuxième concerne l'homologation légale et l'harmonisation factuelle des moyens de dénonciation par rapport aux autres parties directement ou indirectement intégrées (services fiscaux et des domaines,

banques, notaires, intermédiaires à l'étranger, etc.). Il y a la nécessité que toutes les sources de dénonciation soient identifiées et ne transmettent pas leurs faits de façon anonyme. Troisième axe, qui doit veiller et de façon explicite sur la déférence entre l'acte de gestion et un acte prémédité quelle que soit sa forme. Le quatrième s'intéresse entre autres à la coordination nécessaire entre différents secteurs et pôles judiciaires. Sur la formation des cadres engagés dans toutes actions de prévention, de contrôle à priori et à posteriori et sur l'importance de mettre en avant les spécialistes en droit des affaires qui, en matière de rédaction des clauses contractuelles, doivent veiller sur la formalisation des obligations des parties dans les moindres détails en délimitant les espaces d'intervention des juristes et en réduisant les champs d'obscurité qui servent le vide juridique.

Et, enfin, le cinquième front s'articule à la fois autour d'une centralisation des données et informations dotées de plusieurs interfaces qui traitent de façon générale plusieurs types d'informations quel qu'en soit leur degré d'importance. Ce regroupement des données par interfaces permettra de façon plus claire d'avoir un aperçu sous forme de tableau de bord ou de fiche d'historique sûr telle ou telle entreprise, organisation ou personne objet d'un contrôle a priori ou a posteriori. Mais aussi sur la consolidation des efforts qui, de façon plus macro, engagent toutes les parties responsables des interfaces de respecter leurs engagements légaux en matière de délais et de fiabilité des informations consolidées.

Avec la mise en œuvre de cette stratégie, peut-on s'attendre à la consolidation des compétences des instances de contrôle publiques et même de la société civile ?

L'efficacité de la notion de contrôle a toujours été négativement impactée par les contraintes d'enchaînement des processus. L'interconnexion des interfaces est très importante surtout qu'en cas de manque d'interconnexion entre les secteurs ou domaines concernés, l'information peut subir une déformation ou de manque de fiabilité légale et réglementaire empêchant au passage le bon déroulement de toute la procédure de contrôle et de suivi.

La consolidation ne se limite pas aux échanges ou aux regroupements d'information, mais s'étend aux fusions des compétences et d'expériences. Elle doit aussi veiller sur les formations sommaires des collatéraux, c'est-à-dire que chaque partie connaisse l'amont et l'aval de son processus afin d'anticiper une bonne préparation pour son contrôle et celui des autres phases qui la suivent.

La numérisation du secteur économique constitue un levier important pour assurer la transparence et lutter contre la corruption. Est-ce une priorité ?

La priorité est d'abord dans la conception des processus de prévention, de lutte et de contrôle en amont et en aval. Dans la définition du titre des intervenants, de leur hiérarchie, de leurs interfaces, des moyens qu'ils utilisent et des livrables attendus de leur part. La numérisation est un instrument qui va leur faciliter la tâche et leur permettre une très bonne consolidation des données pourvu que les requêtes soient convenablement ordonnées, pour leur livrer ensuite un bon filtrage avec en un temps rapide. C'est la notion de l'efficience. La numérisation

permet aussi de figer la traçabilité des données en garantissant une totale transparence avec diffusion des sources facile et accessible pour tous.

La stratégie permettrait-elle de rétablir la confiance entre opérateurs économiques et administrations publiques ?

Le rythme économique qui s'appuie sur le rythme des flux et des échanges entre agents économiques ne peut pas fonctionner librement ou entièrement sans l'intervention des institutions ou administrations publiques, la contribution des banques en tant qu'agent financier chargé de compenser et de fluidifier le circuit économique. Le plus important est de mettre en confiance les parties ordonnatrices qui, au sein des administrations ou des banques publiques, évitent de s'engager et d'autoriser des actions purement économiques qui risquent sous n'importe quelle interprétation de les entraîner dans des situations pénales ou quasi pénales. la stratégie doit enfin accompagner tous les faits économiques par des KYC (Know Your Customer), des Due Diligences et veiller sur le suivi permanent de la mise en œuvre des clauses contractuelles engagées en amont et en aval.

Entretien réalisé par Wassila Ould Hamouda

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

La lutte contre ce phénomène prend une autre dimension

La lutte contre la corruption est une préoccupation majeure des pouvoirs publics. Jusqu'à en faire une priorité nationale. Plus qu'un choix de conjoncture, c'est une nécessité. Mieux, c'est le baromètre de la crédibilité de l'État et de ses institutions. C'est la raison pour laquelle la corruption est désignée du doigt et qualifiée de gangrène qui empoisonne tout le corps de l'État. À tous les niveaux. Et ce n'est que logique de voir l'État mobiliser tous les moyens pour venir à bout de cette pratique qui a fortement nui à son image et celle du pays avec.

Pour y remédier, l'État a mis en place depuis trois ans, divers instruments de lutte contre la corruption. Depuis quelques mois, c'est la numérisation de l'administration publique qui bénéficie de la promotion du gouvernement. Objectif: accélérer le processus de la numérisation pour fermer les voies de la corruption au sein de l'administration publique. Ces multiples actions convergent toutes vers un but optimal, celui de mettre fin à la corruption dans ses diverses formes et expressions. Ce vaste chantier semble aborder désormais une étape décisive. Il s'agit du lancement officiel de la Stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption. Le lancement de cette stratégie a eu lieu, hier. Il a été assuré par le Premier ministre Aïmene Benabderrahmane sous le haut patronage du président de la République. Elle se présente comme le couronnement du processus juridique et institutionnel institué par l'Algérie et son engagement en matière de lutte contre la corruption. C'est aussi une réaffirmation de la volonté de lutter contre toutes les pratiques qui ont nui aussi bien à l'image du pays qu'à la crédibilité de ses institutions.

«Nous sommes, aujourd'hui, appelés avec la participation de tous, classe politique, société civile, organisations, syndicats et élites, à opérer une rupture radicale avec les pratiques de la honte», a affirmé, à plusieurs reprises le chef de l'État. «Nous sommes également appelés à aller de l'avant, résolument et fermement, dans la lutte contre la corruption et à mettre à nu les intentions et démarches des corrompus et leurs résidus, à l'affût de la moindre occasion pour semer le doute et attiser les discordes», a-t-il soutenu.

Faisant de la lutte contre la corruption et son corollaire de l'indépendance de la justice, une priorité, le chef de l'État a toujours fustigé dans ses interventions ces pratiques.

À l'ouverture de l'année judiciaire 2022-2023, il a mis en avant «la lutte inlassable» pour le rétablissement de la «dignité du citoyen». Il a instruit le gouvernement à accélérer la cadence de l'action judiciaire de façon à répondre «aux exigences de la conjoncture socio-économique». Comme il a fait part de son «attachement au renforcement des mécanismes de l'indépendance de l'institution judiciaire, aux fins de garantir la suprématie de la loi et protéger les libertés».

Mettant en avant «la place de choix» qu'occupe l'institution judiciaire, le président de la République l'a qualifiée de «bouclier protecteur du citoyen et de ses biens et de garante des droits des citoyens et qui veille sur la quiétude et le bien-être au sein de la société...». Pour le Président, la bonne performance de la justice et le sentiment de sécurité chez le citoyen ne procèdent pas seulement de la qualité des lois, mais aussi de leur application avec équité et transparence de manière à protéger les droits des individus. Tout en mettant l'accent sur l'importance de trouver des mécanismes efficaces pour le règlement des conflits entre les individus, chef de l'État a fixé une autre condition.

Les garanties qui consacrent l'indépendance de la justice constituent un pas important et nécessaire sur la voie de la réforme de la justice et de l'instauration des bases d'une justice forte, impartiale et intègre.

À l'évidence, les signes de la volonté politique sont là. Celle-ci peut désormais compter sur les outils et les organes de la lutte contre la corruption mis en place. Le tout sous le balisage de la stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption (2027-2023).

Aïmene Benabderrahmane : le président algérien accorde une grande importance à la lutte contre la corruption

Le Premier ministre, M. Aïmene Benabderrahmane, a affirmé, samedi à Alger, que le président algérien, M. Abdelmadjid Tebboune, avait accordé depuis son élection une grande importance à la lutte contre la corruption, sous toutes ses formes, pour l'édification d'une Algérie nouvelle fondée sur l'Etat de droit.

Présidant, au nom du président de la République, la cérémonie du lancement officiel de la Stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, M. Benabderrahmane a souligné que « le président de la République a accordé, depuis son élection, une grande importance à la moralisation de la vie publique et à la lutte contre la corruption, sous toutes ses formes, en témoigne la mise en œuvre de plusieurs engagements, notamment ceux relatifs au renforcement de la bonne gouvernance et à la réforme globale de la Justice pour en assurer l'indépendance et la modernisation, outre la promotion de la démocratie participative et la construction d 'une société civile libre, intègre et active dans le cadre de l'édification d'une Algérie nouvelle fondée sur l'Etat de droit et consacrant la justice sociale, l'égalité et la démocratie participative, l'objectif étant de réaliser le bien-être et la prospérité du citoyen ».

A cette occasion, il a rappelé « l'intérêt voué à la création de la Haute autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption et les larges prérogatives qui lui ont été conférées, l'habilitant essentiellement à mettre en place une stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption ».

A cet effet, M. Benabderrahmane a souligné que la Constitution de 2020 « a prévu plusieurs mesures et dispositions relatives à la prévention et à la lutte contre la corruption, conformément aux conventions internationales ratifiées par l'Algérie, et différents articles pertinents, dont ceux inhérents à la protection de l'économie nationale contre toute forme d'abus, la promotion du rôle de la société civile pour l'associer à la gestion des affaires publiques, l'obligation de déclaration des biens et la prévention des conflits d'intérêts, en veillant à ce que les fonctions et les mandats au sein des institutions de l'Etat ne soient pas une source d'enrichissement ni un moyen pour servir ses propres intérêts ».

A ce propos, le Premier ministre a fait observer que le gouvernement « a inscrit la lutte contre la corruption et la moralisation de la vie socioéconomique au cœur de son plan d'action annuel, à travers la mise en place de réglementations et de procédures visant, directement ou indirectement, à assurer la transparence de la gestion des deniers publics, à bannir le népotisme et le clientélisme et à mettre la politique à l'abri de l'argent sale. Des acquis dont le président de la République a été l'initiateur, à travers ses décisions strictes, qui ont permis d'assainir l'action politique en l'éloignant de tout ce qui est susceptible de l'entacher ou de la détourner de sa vocation de faire prévaloir l'intérêt suprême du pays ».

Il a également souligné l'attachement de l'Algérie, depuis son adhésion à la Convention de l'Union africaine sur la prévention et la lutte contre la corruption, à « participer pleinement aux efforts de lutte contre la corruption en Afrique à travers son engagement à coopérer en toute transparence avec le Conseil consultatif de l'Union africaine contre la corruption dans le cadre du mécanisme de suivi de la mise en œuvre de ladite convention ».

Dans le même sillage, a ajouté le Premier ministre, « l'Algérie a veillé à renforcer sa présence dans les fora internationaux et les organes africains de lutte contre la corruption, notamment le Conseil consultatif de l'Union africaine contre la corruption ».

Et de rappeler à ce titre que « l'Algérie a adhéré, en 2020, à l'Association des autorités anti-corruption d'Afrique (AAACA), où elle occupe actuellement le poste de membre au Conseil exécutif représentant les pays d'Afrique du nord ».

M. Benabderrahmane a, par ailleurs, relevé que la Stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, qui a fait l'objet de larges consultations nationales et internationales, « constitue l'une des lignes directrices qui seront adoptées au niveau des établissements publics, du secteur économique public et privé et de la société civile, toutes franges confondues, selon les mécanismes mis en place par cette stratégie conformément aux lois en vigueur, notamment la Constitution de 2020, la convention des Nations Unies contre la corruption, la loi 06-01 relative à la prévention et la lutte contre la corruption et la loi 22-08 fixant l'organisation, la composition et les attributions de la Haute autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption ».

Cette stratégie nationale « sera désormais un document contraignant pour toutes les parties, dont il convient de suivre la mise en œuvre selon les indicateurs mesurables prévus en vertu des systèmes de suivi et d'évaluation accompagnant la stratégie pour la période 2023-2027, et ce, sous la supervision d'une instance nationale composée de divers acteurs officiels et partenaires sociaux, conduite par la présidente de la Haute autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption », a soutenu le Premier ministre.

« La corruption est un phénomène transnational aux ramifications et formes multiples, d'où la nécessité d'une planification stratégique reposant sur des bases et des méthodologies scientifiques, en s'inspirant des expériences des autres pays et en coopérant avec les organisations activant dans ce cadre », a affirmé M. Benabderrahmane.

Il a, à ce propos, appelé les partenaires étrangers à aider l'Algérie à récupérer ses fonds détournés vers leurs pays.

« Nous demandons à tous les organes et pays où sont domiciliés les fonds détournés dans le cadre de la corruption de nous aider à les récupérer, a dit le Premier ministre, pour qui « il n'est pas normal que ces pays nous demandent de lutter contre la corruption et refusent de nous aider à récupérer les fonds détournés en offrant même parfois un refuge à cet argent ».

Lancement solennel de la Stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption

La Stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption (2023-2027) a été lancée, samedi à Alger, en couronnement du processus juridique et institutionnel institué par l'Algérie et son engagement en matière de lutte contre la corruption.

Présidée par le Premier ministre, M. Aïmene Benabderrahmane, la cérémonie de lancement solennel, intervenue à l'occasion d'un Forum organisé par la Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, en partenariat avec le Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), sous le haut patronage du président algérien, M. Abdelmadjid Tebboune, coïncide avec la célébration de la Journée africaine de lutte contre la corruption (11 juillet), placée cette année sous le thème « Convention de l'Union africaine sur la prévention et la lutte contre la corruption, 20 ans après: Réalisations et perspectives », et le 1er anniversaire de l'installation de la Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption.

L'élaboration de cette Stratégie nationale s'inscrit dans le cadre de l'engagement des pouvoirs publics à faire de la lutte contre la corruption une priorité nationale, en plus de couronner le processus juridique et institutionnel institué par l'Algérie et visant à asseoir une stratégie inclusive et coordonnée de lutte contre la corruption.

La contribution du PNUD à la mise en place de cette Stratégie a concerné l'appui méthodologique et technique et la mobilisation des expertises internationales durant l'étape des concertations, organisées en coordination avec l'Organisation de coopération et de développement économique et du développement (OECD), la Banque mondiale (BM), la Banque africaine de développement (BAD), l'Office des Nations Unies contre la drogue et le crime, et le Centre des politiques publiques du PNUD.

-Réactivation des normes nationales et internationales de lutte contre la corruption au niveau des entreprises, des administrations publiques et du secteur économique-

Le lancement de cette Stratégie s'inscrit dans le cadre de la mise en oeuvre des orientations du Président Tebboune, visant à créer un climat politique, social et économique anti-corruption, édifier un Etat de Droit où règneraient les principes d'intégrité, de transparence et de reddition de comptes, et mettre en place un système juridique et institutionnel efficace, souligne la Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption.

Selon un document de la même autorité, cette stratégie repose sur cinq principes, dont découlent 17 objectifs et 60 projets, axés sur le renforcement de la transparence et de la moralité de la vie publique, notamment à travers la consécration de l'intégrité du fonctionnaire public et de la reddition de comptes dans la gestion des affaires publiques, outre le renforcement de la transparence et de l'intégrité dans le secteur économique par la prévention et la lutte contre le blanchiment d'argent.

Le même stratégie veille, également, à encourager la coopération internationale et à recouvrer les avoirs, notamment en renforçant les mécanismes de recouvrement des avoirs et de leur gestion à travers la mise en place d'un cadre juridique pour suivre la gestion des fonds saisis ou confisqués, tout en assurant un soutien au rôle et aux capacités des dispositifs de contrôle et des autorités d'application de la loi.

Elle vise également à encourager la participation de la société civile et des médias dans la prévention et la lutte contre la corruption, en renforçant la démocratie participative et le contrôle communautaire sur la gestion des affaires publiques, ainsi que les capacités des associations en matière de prévention et de lutte contre la corruption.

A noter que le lancement de cette Stratégie par la Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, a eu lieu lors d'un forum organisé au Centre international de conférences (CIC) - Abdelatif Rahal, en présence de membres du gouvernement, de représentants de plusieurs secteurs, d'instances consultatives et de contrôle etvd'entreprises nationales, ainsi que de représentants de la société civile

et d'instances internationales.

Le Courrier d'Algérie

LUTTE ANTI-CORRUPTION : Priorité à la récupération des fonds détournés à l'étranger

La récupération des fonds détournés à l'étranger ainsi que les biens illégalement acquis est le 5ème objectif de la Stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, a fait savoir, la présidente de la Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, Salima Masrati.

Cet objectif, explique l'intervenante, consiste en la conjugaison des efforts sur le double plan national et international pour pouvoir récupérer cet argent détourné. À l'intérieur, il s'agit de coordonner les efforts avec le ministère de la justice en charge de toutes les procédures juridiques et les mécanismes pouvant permettre le recouvrement de l'argent et les biens mal-acquis et placés à l'étranger. Au niveau international, il est question de consolider les efforts avec les pays étrangers ou cet argent est supposé placé, a-t-elle expliqué. Selon la présidente de la Haute Autorité, cette stratégie élaborée après consultations avec toutes les parties concernées par la lutte contre la corruption notamment les cadres du département de la justice a consacré l'objectif d'opérer pour la récupération des fonds volés et placés à l'étranger à travers une stratégie nationale en cours d'élaboration par le ministère de la justice en collaboration de l'instance qu'elle dirige. Le Premier ministre, Aïmène Benabderrahmane a évoqué la question des fonds détournés lors du forum dédié à la lutte contre la corruption qui s'est tenu avant-hier à Alger. À l'occasion, le Premier ministre a lancé un appel solennel aux pays étrangers et aux instances internationales à aider l'Algérie à récupérer ses fonds détournés à l'étranger. «L'Algérie a fait des efforts extraordinaires pour collaborer avec les instances internationales spécialisées dans la lutte contre la corruption. Nous demandons à ces instances et à ces pays d'aider l'Algérie à récupérer ses fonds détournés à l'étranger. On ne peut pas appeler les pays à respecter les conventions et les accords relatifs à la lutte contre la corruption sans que cela ne soit suivi d'une coordination concrète des instances internationales et des pays concernés afin de récupérer l'argent en question», a-t-il dit à ce sujet. La stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption a été officiellement lancée à l'occasion de ce forum organisé par la Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption en partenariat avec le Programme des Nations unies pour le développement (PNUD) à l'occasion

de la célébration de la Journée africaine de lutte contre la corruption (11 juillet), et du 1er anniversaire de son installation. Cette stratégie est un document contraignant ou le gouvernement veillera lui-même à sa mise en œuvre à travers des mécanismes, et des indicateurs de mesure objectifs pour le suivi et d'évaluation accompagnant cette stratégie afin qu'elle soit effective. Elle sera dirigée par une institution nationale formée par différents acteurs officiels et autres partenaires sociaux et conduite par la présidente de la Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption.

Brahim O

Le Courrier d'Algérie

LUTTE CONTRE LA CORRUPTION ET SON COROLLAIRE SUR LA MORALISATION DE LA VIE PUBLIQUE : La stratégie nationale mise en branle aujourd'hui

La Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, tiendra aujourd'hui, sous le haut patronage du président de la République, Abdelmadjid Tebboune, un Forum dédié à la lutte contre le phénomène de la corruption. A l'occasion, la Stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption (2023-2027) sera officiellement lancée.

Organisée en partenariat avec le Programme des Nations unies pour le développement (PNUD) en Algérie, cette rencontre sera supervisée par le Premier ministre, Aïmène Benabderrahmane, en présence de membres du Gouvernement. Elle verra également la présence de quelque 350 représentants d'entreprises publiques, du secteur économique public et privé, et de la société civile, ainsi que des délégations étrangères de pays, en plus de représentants d'organisations internationales et régionales.

L'organisation du forum coïncide, rappelle-t-on, avec la célébration de la Journée africaine de lutte contre la corruption (11 juillet), célébrée cette année sous le thème « 20 ans depuis la Convention de l'Union africaine sur la prévention et la lutte contre la corruption : réalisations et perspectives », et coïncide également avec le 1er anniversaire de l'installation de la Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption.

Lutte anti-corruption, une priorité nationale

Dans son communiqué, l'Autorité, a indiqué, que l'élaboration de cette stratégie nationale s'inscrit « dans le cadre de l'engagement des pouvoirs publics de faire de la lutte contre la corruption une priorité nationale, tel que prévu dans le programme du président de la République, qui a fait de la moralisation de la vie publique un des axes importants de son programme ».

Cette rencontre représente « un couronnement du processus juridique et institutionnel accompli par l'Algérie et qui vise à mettre en place une stratégie globale et cohérente, en vue de combattre la corruption », relevant

que « cette réalisation est le fruit de larges concertations ayant regroupé toutes les parties concernées par cette question, dont des établissements et administrations publics, établissements de contrôle, des instances consultatives et des opérateurs publics des deux secteurs public et privé, ainsi que des organisations de la société civile », indique la même source.

Dans ce cadre, l'Autorité a rappelé qu'il a été procédé à l'organisation d' » un ensemble de rencontres et de réunions dans l'objectif d'associer l'ensemble des parties prenantes de l'opération de formulation et d'enrichissement du document relatif au projet de la stratégie nationale », relevant que ces concertations et consultations ont permis de parvenir à « une formule définitive, participative et globale, érigeant ce document en un cadre de référence et en un outil de lutte efficace contre ce fléau ».

La même autorité a, en outre souligné » la contribution du programme de développement des Nations unies (PNUD) dans son accompagnement dans la mise en place de la stratégie nationale de la transparence et de la prévention et de la lutte contre la corruption, à travers le soutien méthodique, l'appui technique et la mobilisation des expertises internationales durant la période des concertations qui ont été organisées avec l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), la Banque mondiale, la Banque africaine de développement (FAD), l'Office des Nations unies contre la drogue et le crime (ONUDC), ainsi que le centre des politiques publiques relevant du PNUD ». L'Autorité a conclu que cette rencontre constituera » le point de départ et de lancement de la mise en œuvre de la stratégie nationale de la transparence et de la prévention et de la lutte contre la corruption ».

Institution indépendante

Créée officiellement en 2022, la Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, dispose de larges prérogatives notamment en matière d'élaboration d'une stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, tout en veillant à sa mise en œuvre et à son suivi. La Haute Autorité de transparence est une institution indépendante dotée de la personnalité morale et de l'autonomie financière et administrative. Son siège est situé à Alger. Ses ambitions : atteindre les indicateurs les plus élevés d'intégrité et de transparence dans la gestion des affaires publiques. Elle est également chargée entre autres de collecter, centraliser, exploiter et diffuser toute information et recommandation permettant d'aider les administrations publiques et toute personne physique ou morale à prévenir et à détecter les actes de corruption ; évaluer, périodiquement, les instruments juridiques de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption et les mesures administratives et leur efficience dans le domaine de la transparence, de la prévention et de la lutte contre la corruption et proposer les mécanismes appropriés pour les améliorer et recevoir les déclarations de patrimoine et en assurer le traitement et le contrôle, conformément à la législation en vigueur.

Il s'agit aussi d'assurer la coordination et le suivi des activités et des actions liées à la prévention et à la lutte contre la corruption engagées, en se basant sur les rapports périodiques et réguliers, assortis de statistiques et d'analyses que lui adressent les secteurs et les intervenants concernés et de mettre en place un réseau interactif destiné à impliquer la société civile à fédérer et à promouvoir ses activités dans le domaine de la transparence, de la prévention et de la lutte contre la corruption.

Un arsenal juridique à l'appui

Outre cette Autorité, et la volonté clairement affichée de numériser tous les secteurs pour servir de rempart fiable contre le fléau de la corruption, plusieurs textes de loi ont été présentés par les services publics allant dans le sens de la moralisation de la vie publique et contribuer à la lutte contre la corruption. Un texte de loi régissant la profession d'huissier de justice a été adopté par les deux Chambres du Parlement.

Il vise à faire contribuer les huissiers de justice dans la lutte contre ce fléau qui a gangréné la société à tous les niveaux. Un autre texte de loi a été également adopté par le Parlement en attendant son passage devant le Conseil de la nation pour adoption. Il s'agit du texte de loi définissant les règles générales relatives aux marchés publics. Ce nouveau texte de loi constitue une étape importante vers la réalisation de la transparence.

Brahim O

Le Soir D'ALGERIE

Lancement de la première Stratégie Nationale de Transparence, de Prévention et de Lutte contre la Corruption

La Haute Autorité de Transparence, de Prévention et de Lutte contre la Corruption lancera officiellement la première Stratégie Nationale de Transparence, de Prévention et de Lutte contre la Corruption 2023-2027 le 15 juillet 2023.

"Les travaux du forum, qui se tiendra au Centre international de conférences (CIC) -Abdelatif Rahal-, en partenariat avec le Programme des Nations unies pour le développement (PNUD) en Algérie, seront supervisés par le Premier ministre, M. Aïmene Benabderrahmane, en présence de membres du Gouvernement", note la même source.

A noter que l'organisation du forum coïncide avec la célébration de la Journée africaine de lutte contre la corruption (11 juillet), célébrée cette année sous le thème "20 ans depuis la Convention de l'Union africaine sur la prévention et la lutte contre la corruption : réalisations et perspectives", et coïncide également avec le 1er anniversaire de l'installation de la Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption.

Prendront part à ce rendez-vous "quelque 350 représentants d'entreprises publiques, du secteur économique public et privé, et de la société civile, ainsi que des délégations étrangères de pays amis et frères, en sus de représentants d'organisations internationales et régionales", selon le communiqué.

L'élaboration de cette stratégie nationale s'inscrit "dans le cadre de l'engagement des pouvoirs publics de faire de la lutte contre la corruption une priorité nationale, tel que prévu dans le programme du président de la République, qui a fait de la moralisation de la vie publique un des axes importants de son programme".

Ces engagements "ont été consacrés, plus tard, dans la Constitution de 2020, laquelle a prévu la mise en place de la Haute Autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, et qui lui a conféré de larges prérogatives dans ce sens, notamment en matière d'élaboration d'une stratégie nationale de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption, tout en veillant à sa mise en œuvre et à son suivi".

Pour l'Autorité, cette rencontre représente "un couronnement du processus juridique et institutionnel accompli par l'Algérie et qui vise à mettre en place une stratégie globale et cohérente, en vue de combattre la corruption", relevant que "cette réalisation est le fruit de larges concertations ayant regroupé toutes les parties concernées par cette question, dont des établissements et administrations publics, établissements de contrôle, des instances consultatives et des opérateurs publics des deux secteurs public et privé, ainsi que des organisations de la société civile".

L'Autorité a rappelé qu'il a été procédé dans ce cadre, à l'organisation d'" un ensemble de rencontres et de réunions dans l'objectif d'associer l'ensemble des parties prenantes de l'opération de formulation et d'enrichissement du document relatif au projet de la stratégie nationale", relevant que ces concertations et consultations ont permis de parvenir à "une formule définitive, participative et globale, érigeant ce document en un cadre de référence et en un outil de lutte efficace contre ce fléau".

La même autorité a, en outre souligné " la contribution du programme de développement des Nations unies (PNUD) dans son accompagnement dans la mise en place de la stratégie nationale de la transparence et de la prévention et de la lutte contre la corruption, à travers le soutien méthodique, l'appui technique et la mobilisation des expertises internationales durant la période des concertations qui ont été organisées avec l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), la Banque mondiale, la Banque africaine de développement (FAD), l'Office des Nations unies contre la drogue et le crime (ONUDC), ainsi que le centre des politiques publiques relevant du PNUD".

L'Autorité a conclu que cette rencontre constituera " le point de départ et de lancement de la mise en œuvre de la stratégie nationale de la transparence et de la prévention et de la lutte contre la corruption".

السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته
THE HIGH AUTHORITY OF TRANSPARENCY, PREVENTION AND FIGHT AGAINST CORRUPTION
شفافية - نزاهة - مسؤولية
ALGERIA
الجزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون
تُنظم
السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته
UNDP
ملتقى للإطلاق الرسمي
للإستراتيجية الوطنية
للشفافية والوقاية
من الفساد ومكافحته
بمناسبة إحياء اليوم الإفريقي لمكافحة الفساد المصادف لـ 11 جويلية من كل سنة
15 جويلية 2023
www.hatplc.dz
المركز الدولي للمؤتمرات - عبد اللطيف رحال- الجزائر العاصمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون
تنظم
السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته
ملتقى للاطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته
بمناسبة إحياء اليوم الإفريقي لمكافحة الفساد المصادف لـ 11 جويلية من كل سنة
المركز الدولي للمؤتمرات - عبد اللطيف رحال الجزائر العاصمة

ملتقى للإطلاق الرسمي
للإستراتيجية الوطنية
للشفافية والوقاية
من الفساد ومكافحته
CIC